دراسات
في الاقتصاد والتجارة
مجلة علمية محكمة

كلية الاقتصاد

المجلدان السابع والثلاثون والثامن والثلاثون 2018 - 2019

البحوث والدراسات

تأثير صدمات أسعار النفط وعدم استقرار سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2010).

د. فوزي محمد لياس د. محمد إدريس علي

هيكل النظام الدولي المُعاصر بين التعددية والأحادية القطبية: دراسة نظرية.

أ. خالد خميس السحاتي

إدراك المديرين للمفهوم التسويقي المعاصر وتطبيقاته بالمنظمات الصناعية الليبية: بحث ميداني على المنظمات الصناعية الليبية العامة بمدينة بنغازي.

أ. مرعي محمد الدراجي د.فيصل سالم الكيخيا

عرض الكُتب

النظـامُ الانتخـابي وبنـاء العمليَّة الديمقراطية.

أ. نـوال بالعيـد الفيتوري

الملخصات

نمذجة الاقتصاد الكلي الخاصة بآثـــارالموارد الطبيعية: مراجعة الأدبيات.

د. عيسى صالح علي

دليل رسائل الماجستير

مجلة نصف سنوية يصدرها مكتب البحوث بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي ــ ليبيا

Subscription — قسيمة الاشتراك

Journal of Dirasat (in Economics and Business) — **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة**
Issuad by the Research Office — تصدر عن مكتب البحوث
Faculty of Economics, University of Benghazi — كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي

Name ..... **الاسم :**
Address ..... **العنوان بالكامل:**
Issue No ..... **رقم العدد أو المجلد المطلوب**
Quantity ..... **عدد النسخ:**
Subscription period .....Year (s) ..... سنة (سنوات) **مدة الاشتراك:**

طريقة الدفع :

☐ **نقداً / Cash**

☐ **حوالة نقدية / Money Transfer**

Subscription — قيمة الاشتراك

2LYD for Individuals ($2) — 2 دينار ليبي للأفراد
3LYD for Institutions ($3) — 3 دنانير ليبية للمؤسسات

Payable to: — ترسل قسيمة الاشتراك باسم **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة**
Journal of Dirasat (in Economics and Business) — مرفقة بقيمة الاشتراك .

Research Office, Faculty of Economics — مكتب البحوث – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي
University of Benghazi — **بنغازي ص . ب 1308**
Benghazi P.O.Box 1308

كلية الاقتصاد

دراسات
في الاقتصاد والتجارة

مجلة نصف سنوية يصدرها مكتب البحوث والاستشارات بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي . ولاتعبر الآراء التي تنشر في هذه المجلة إلا عن رأي أصحابها ، ولا تمثل وجهة نظر هيئة التحرير أو جامعة بنغازي .

رئيس التحرير
د. فيصل سالم الكيخيا

مدير التحرير
د. علي عوض زاقوب

أعضاء هيئة التحرير
د. خالد خليل الطيرة
د. عبدالسلام محمد المغربي
أ. خالد خميس السحاتي

سكرتير التحرير
صالح فضل الله الشاعري

الهيئة الاستشارية
د. عطية المهدي الفيتوري
د. عبدالجليل آدم المنصوري
د. إدريس عبدالسلام اشتيوي
د. علي سعيد البرغثي
د. سالم مفتاح القماطي

المجلدان السابع والثلاثون والثامن والثلاثون **2018- 2019**

قواعد وإجراءات النشر في المجلة

ترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية والمحاسبية وإدارة الأعمال والعلوم السياسية، والتسويق والتمويل والإدارة العامة، وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام. كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة، وكذلك نقدهم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة.

وتُقبل البحوث والدراسات وفقاً للشروط التالية:

1. أن تكون فكرة البحث أو الدراسة أصلية، ولم يسبق نشرها في أية مجلة أو مطبوعة أخرى (تعبئة النموذج المُعد بالخصوص).

2. تقبل المجلة نشر مواضيع من رسائل علمية (دكتوراة) شريطة ألا يتعدى الجزء المستخدم من الأطروحة 30% من البحث أو الدراسة، ويُشار إلى الجزء المستخدم بصفحاته صراحةً.

3. تنشر المجلة عرض ومراجعات الكتب من الإصدارات الحديثة في مجالات اهتمامها، على أن تقدم مطبوعة وبما لا يزيد عن خمس صفحات.

4. تقبل المجلة نشر البحوث التي سبق وأن قدمت في مؤتمرات أو ندوات علمية إلا أنها لم تنشر، بشرط إعادة تقييمها وصياغتها بما يتلاءم وسياسة المجلة.

5. يتعهد صاحب البحث أو الدراسة المقبولة للنشر في المجلة ألا يعيد نشر نفس البحث أو الدراسة في أية جهة إلا بإذن كتابي من المجلة.

6. أن يتقيد البحث أو الدراسة بالمنهج العلمي للبحث والإسناد والموضوعية، كأن يحتوي البحث أو الدراسة على مقدمة واضحة تبين منهج البحث، وعلى متن يتضمن الموضوع المطروح، وخاتمة تتضمن الخلاصة والنتائج.

7. تقبل المجلة نشر البحوث أو الدراسات باللغتين العربية والإنجليزية.

8. ترحب المجلة بما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) على أن تكون من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

9. يلتزم الباحث باتباع نظام هارفرد في توثيق وإثبات المراجع.

10. توضع قائمة للمراجع في نهاية البحث، وترتب وفقاً للنظام المشار إليه في الفقرة السابقة.

11. تطبع الملاحق (إن وجدت) على أوراق معنونة ومرقمة بشكل منفصل، مع توضيح مكان الملحق في متن البحث.

12. تقدم البحوث أو الدراسات مطبوعة على ملف (word)، مرفقة بقرص مدمج (CD) يحتوي على البحث، أو تُرسل من خلال بريد المجلة الإلكتروني.

13. يجب ألا يزيد عدد صفحات البحث عن 25 صفحة مطبوعة مقاس (A4) بما في ذلك الصفحات المحتوية على رسومات وخرائط وجداول وغيرها.

14. يعد الباحث ملخصاً لبحثه باللغة الإنجليزية إذا كانت اللغة العربية هي لغة البحث الأصلية، ويرسل ملخصاً باللغة العربية إذا كانت لغة البحث إنجليزية. وذلك بما لا يجاوز 300 كلمة تتضمن كلمات مفتاحية (Key Words) وفكرة البحث ونتائجه.

15. يكتب الباحث أو المؤلف اسمه ثلاثياً وجهة عمله وبريده الإلكتروني.

16. يخضع كل ما يقدم للمجلة للتقييم حسب الأصول العلمية المتعارف عليها، وتُعرض البحوث على اثنين من المقيمين في مجال الاختصاص، وللمجلة أن تطلب من الباحث بناءً على رأي لجنة التقييم، إجراء أية تعديلات شكلية أو موضوعية جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر، ويحق للمجلة إجراء التعديلات الشكلية البسيطة.

17. تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بقبولها من عدمه.

18. البحوث والدراسات غير المقبولة للنشر لا تُعاد لأصحابها، وكذلك ملاحظات المقيمين.

19. تعبر البحوث والدراسات المنشورة عن آراء كتابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة أو كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

20. يُمنح صاحب البحث أو الدراسة المنشورة نسختين مجانيتين من العدد المتضمن للبحث أو الدراسة.

المراسلات: تُرسل باسم مدير تحرير مجلة " دراسات في الاقتصاد والتجارة "
كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي. ص. ب 1308
هاتف / فاكس : 2240736 – 61 – 00218
بريد إلكتروني : drasat.Journal@uob.edu.ly
رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية : (2017/238)
رقم التصنيف الدولي (ISSN): 2663 -7847 **(Print)** / 2663 -7855 **(Online)**

المحتويات

مقدمة العدد

❍ البحوث والدراسات:

❑ تأثير صدمات أسعار النفط وعدم استقرار سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2010).....1

د. فوزي محمد لياس د. محمد إدريس علي

❑ هيكل النظام الدولي المُعاصر بين التعددية والأحادية القطبية: دراسة نظرية.....21

أ. خالد خميس السحاتي

❑ إدراك المديرين للمفهوم التسويقي المعاصر وتطبيقاته بالمنظمات الصناعية الليبية: بحث ميداني على المنظمات الصناعية الليبية العامة بمدينة بنغازي..... 57

أ. مرعي محمد الدراجي د.فيصل سالم الكيخيا

❍ عرض الكتب:

❑ النظامُ الانتخابي وبناء العمليَّة الديمقراطية.....99

أ. نوال بالعيد سالم الفيتوري

❍ الملخصات:

❑ نمذجة الاقتصاد الكلي الخاصة بآثار الموارد الطبيعية: مراجعة الأدبيات.....107

د. عيسى صالح علي

❍ دليل رسائل الماجستير:

❑ دليل رسائل الماجستير (2018) 111

مقدمة العدد

يسُرنا أن نُسهم بهذا الجهد المتواضع في مجال البحث العلمي من خلال نشرنا لمجلة **" دراسات في الاقتصاد والتجارة "** وذلك بإصدار المجلدين السابع والثلاثين والثامن والثلاثين لعامي **2018 - 2019م**، اللذين يتضمنان عددا من المقالات التي أعدت وقبلت للنشر في عامي **2018 - 2019م**، وذلك في مجالات الاقتصاد وإدارة الأعمال والمحاسبة والعلوم السياسية والتسويق والتمويل والإدارة العامة. كما يتضمن هذا العدد دليلاً لبحوث الماجستير بالكلية التي تمت مناقشتها وإجازتها عن الفترة من **2018.1.1م** إلى **2018.12.31م**، وذلك بهدف مساعدة طلبة الدراسات العليا والباحثين في هذا المجال على الاطلاع على الموضوعات التي تم بحثها.

وتُرحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية، وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام. كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة، وكذلك نقدهم وملاحظاتهم حول ما ينشرمن بحوث أو دراسات بهذه المجلة.

وأخيراً، كُلنا أمل أن تكون هذه المجلة وسيلة للاتصال العلمي بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية والإدارية والمالية في ليبيا وغيرها من دول العالم.

والله ولي التوفيق

" هيئة التحرير "

البحوث والدراسات

تأثير صدمات أسعار النفط وعدم استقرار سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970 – 2010).

د.فوزي محمد لياس
قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي
د.محمد إدريس علي
قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى معرفة تأثير صدمة أسعار النفط وعدم استقرار سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في ليبيا، للفترة 1970-2010، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات: سعر النفط، سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تقريبي للنمو الاقتصادي، وقد تم استخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) لغرض اختبار العلاقة بين متغيرات النموذج المقدرة.

واستنتجت الدراسة وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير، كما بينت النتائج أن تأثير أسعار النفط على النمو كان ضعيفاً، ويرجع السبب في ذلك لعدم قيام الدولة بالتوسع في الإنفاق على المشاريع التنموية أثناء ارتفاع أسعار النفط لأجل زيادة النمو الاقتصادي. كما أن تأثير تغير معدل سعر الصرف كان سلبياً على النمو الاقتصادي، وذلك بسبب ارتفاع قيمة الواردات، والتي تمثل الواردات من السلع الاستهلاكية اللازمة لتلبية الطلب المحلي الجزء الأكبر منها.

الكلمات الدالة: أسعار النفط، الناتج الحقيقي، أسعار الصرف، التكامل المشترك.

1. مقدمة:

يعتبر قطاع النفط القطاع الأساسي الذي يرتكز عليه الاقتصاد الليبي، كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، فقد ساهم بشكل كبير في توفر احتياطي الصرف الأجنبي الذي يستخدم لإدارة الحفاظ على استقرار سعر الصرف من خلال سياسات المصرف المركزي بإعادة تقييم سعر صرف العملة المحلية. فعلى الرغم من تنوع الموارد الاقتصادية في ليبيا، وما يتوفر لها من ميزة نسبية بالنظر إلى موقعها الجغرافي مقارنة بدول نفطية أخرى، إلا أنها لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع النفط في توفير النقد الأجنبي اللازم، سواء لتمويل الواردات، أم لتوفير الإيرادات للميزانية العامة، إذ تمثل الإيرادات النفطية حوالي 90٪ من إجمالي الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي في المتوسط (مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، 2011)، ما

يجعل الاقتصاد الليبي حساسا جدا تجاه التغيرات في أسعار النفط وسعر الصرف، طالما أن معظمها يتولد عن عائدات النفط. وعليه فإن الاقتصاد الليبي لايزال معرضا لخطر صدمات أسعار النفط نتيجة لاعتماده بشكل كبير على الإيرادات المتأتية من حصيلة الصادرات النفطية.

تسعى هذه الورقة لتبيان تأثير تقلبات أسعار النفط وسعر صرف العملة المحلية (الدينار) على النمو الاقتصادي في ليبيا، بالاعتماد على البيانات السنوية للفترة (1970 - 2010)، وذلك باستخدام تقنية التكامل المشترك بمنهجية (جوهانسن-جوسيليوس)، لدراسة حساسية النمو الاقتصادي لتقلبات أسعار النفط وسعر الصرف في المدى الطويل، واختبار تلك العلاقة في المدى القصير بواسطة "نموذج تصحيح الخطأ".

تحتوي الورقة على خمسة أقسام، القسم الأول يتناول المقدمة، والقسم الثاني يستعرض الأدبيات والمسائل النظرية، في حين يتناول القسم الثالث منهجية الدراسة، فيما ينطوي القسم الرابع على تقييم المعالم المقدرة ومناقشتها، وفي القسم الخامس النتائج والتوصيات.

2. الإطار النظري والأدبيات:

يعتبر كل من سعر النفط ومعدل سعر الصرف من المتغيرات التي تقود الاقتصاد، والتي من خلالها يُقيم الاقتصاد العالمي، فحركة هذين المتغيرين تحظى بتأثير عميق على التجارة الدولية من ناحية، وعلى كافة الأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى لجميع الدول، فتقلبات أسعار النفط تؤثر على مؤشرات الاقتصاد الكلي، سواء في المدى القصير أم المدى الطويل، وفي هذا الجزء سوف نشير إلى القنوات الرئيسية والتي من خلالها يتأثر الاقتصاد كنتيجة لتقلبات أسعار النفط، والتي تشمل، الأثر من حالة عدم التأكد (uncertainty)، الأثر على التضخم، الأثر على تخصيص الميزانية، الأثر على جانب العرض، الأثر على التعديل القطاعي، والأثر على ميزان المدفوعات، وبالاستعانة بالنموذج الكينزي للطلب والعرض الكليين (-X)+G+I+C= Y M حيث يمثل الجزء الأيمن من المعادلة الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) AD، والذى يحوي الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي على التوالي، بالإضافة إلى صافى التعامل مع الخارج والذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات (X-M)، بينما يمثل الجزء الأيسر من المعادلة العرض الكلي (الإنتاج) AS،.

ومن خلال النموذج يمكن القول بأن تقلبات أسعار النفط تؤثر على الاستهلاك والاستثمار والإنتاج الصناعي بصورة مباشرة، وعلى التضخم والبطالة بصورة غير مباشرة، إذ يرى Ebrahim et al (2014) بأن سيادة حالة من عدم التأكد في الاقتصاد بسبب تقلبات أسعار النفط ستؤدي إلى انخفاض الاستهلاك النهائي الكلي، كما أن حالة عدم التأكد تجاه مستويات الربح المتوقعة من الاستثمارات وتوقعات انخفاض الطلب نتيجة لتقلبات أسعار النفط، من شأنها أن تؤدي لانخفاض الاستثمار الحقيقي خلال المدى القصير والمتوسط، فيما يعتمد انخفاض أو ارتفاع الاستثمارات المالية على هيكل المخاطر

وعلى تفضيلات المستثمرين في السوق. أما بالنسبة لجانب الإنتاج فيعتمد على قرارات المؤسسات، إذ من الممكن أن تتخذ المؤسسة قرارا بتخفيض الإنتاج استجابة لانخفاض الطلب في السوق، أو أن تبقي على نفس مستويات إنتاجها مع اللجوء لرفع الأسعار.

كل ما سبق يصب في التأثير المباشر لتقلبات أسعار النفط، أما عن التضخم والبطالة والتي ستتأثر بشكل غير مباشر، فالتضخم يعتمد في حدّته وشدّته على محصلة تفاعل الضغوط التضخمية نتيجة زيادة الأسعار والضغوط الانكماشية نتيجة انخفاض مستوى الطلب، عليه فإن التضخم يعتمد على أيّ من الضغوط لها التأثير الأكبر، أما عن البطالة فستزداد بصورة مباشرة كنتيجة لانخفاض الاستهلاك والإنتاج الصناعي. فعلى الرغم من أن تقلبات أسعار النفط لها آثار عديدة على عناصر الاقتصاد الكلي للدول، إلا أن هذه الآثار تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف ما إذا كانت الدولة مصدرة للنفط أو مستوردة له، إذ تشير التوقعات في الغالب إلى الأثر السلبي على اقتصادات الدول المستوردة للنفط وإلى الأثر الإيجابي على الدول المصدرة للنفط في حالة ارتفاع أسعار النفط، فقد أشارت العديد من الدراسات (Akpan, 2009) إلى أن غالبية الدول المصدرة للنفط، والتي تخضع إيراداتها النفطية بالكامل لسيطرة الحكومات المركزية، بأن زيادة أسعار النفط تشجع الحكومات على تنفيذ مشاريع جديدة، بينما يدفع انخفاض أسعار النفط الحكومة إلى الاقتراض لمواجهة العجز في الموازنة العامة نتيجة لتراجع حصيلة الإيرادات النفطية، وما ينجم عنها من توقف في المشاريع الحكومية وانخفاض في الاستثمارات.

أما في حالة الدول المستوردة للنفط، فارتفاع أسعار النفط سيؤثر بشكل مباشر في جانب العرض، إذ يمثل النفط أحد أهم مدخلات العملية الإنتاجية، وعليه سترتفع تكاليف الإنتاج، وبالتالي سيواجه الاقتصاد بضغوط تضخمية (التضخم بسبب زيادة التكاليف) تختلف حدتها فيما إذا كان التضخم متوقعا أو غير متوقع، إلا أن النتيجة تكمن في انخفاض الناتج الكلي للاقتصاد وبالتبعية زيادة البطالة وانخفاض السعات الإنتاجية المستخدمة .J.bradford (2002)، بالإضافة لذلك فقد أشار(Rebeca, 2003) بأن صدمات أسعار النفط تعمل على تغير علاقة الموازنة بين القطاعات المختلفة داخل الاقتصاد، فالزيادة أو(الانخفاض) في أسعار النفط تُولد التوسع أو (الانكماش) للقطاعات ذات الكفاءة في استخدام الطاقة نسبةً إلى القطاعات ذات الكثافة في استخدام الطاقة، حيث تكون تكلفة إعادة التخصيص بين القطاعات كبيرة في الفترة القصيرة بما ينعكس بصفة عامة على خسائر في الإنتاج، ففي حين تزيد هذه الخسائر من الانكماش في الاقتصاد عندما تزداد أسعار النفط، فهي تُقيد التوسع في الاقتصاد عندما تنخفض أسعار النفط، ما يُسبب ما يعرف بالتأثير غير المتماثل (asymmetric effect).

أما عن القناة التي تتغلغل من خلالها تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الكلي، فيمكن تتبعها من خلال الرقم القياسي

لأسعار المستهلك CPI، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط في الدول المستوردة له إلى ارتفاع الرقم القياسي للأسعار، والذي يعتمد على الوزن النسبي لأسعار الطاقة ضمن هذا المؤشر، ومدى اتباع سياسات الدعم لأسعار الطاقة، كما أن ارتفاع مؤشر CPI (كمؤشر للتضخم) يؤدي إلى انخفاض الإنفاق العائلي (الإنفاق الاستهلاكي) كأحد أهم مكونات الطلب الكلي، الأمر الذي يترتب عليه زيادة النفقات الحكومية والتي تكون في الغالب نفقات تحويلية، وليست نفقات رأسمالية، فزيادة العبء الحكومي نتيجة للتضخم تؤدي إلى إعادة تخصيص الميزانية وما يترتب عليها من إعادة هيكلة الإنفاق والتي ستكون في الغالب على حساب النفقات الرأسمالية، كما تؤدي إعادة تخصيص الميزانية إلى زيادة تكاليف الاقتراض أو انخفاض الإنفاق الحكومي خلال الفترات القادمة (Rupa, 2015)، وبالتالي انخفاض عنصر آخر من مكونات الطلب الكلي (الإنفاق الحكومي)، ومن ثم انخفاض الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي.

وللسيطرة على مكونات الطلب الكلي تتدخل الدولة بسياساتها النقدية والمالية (التوسعية أو الانكماشية)، ففي حال ما رغبت الدولة في تخفيض أحد مكونات الطلب الكلي تستخدم السياسة المالية أو النقدية الانكماشية كزيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومي للأولى، أو تخفيض عرض النقود للثانية، والذي يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي AD ، ومن خلال تتبع نموذج (AD_AS) فبانتقال منحنى AD إلى الخلف، ينخفض الدخل التوازني في المدى الطويل، بينما تتم السيطرة على الأسعار (Edgmand, 1987).

أما عن القناة الأخرى والتي تشترك من خلالها تقلبات أسعار النفط مع تقلبات أسعار الصرف في التأثير على مكونات الطلب الكلي فتتمثل في صافي التعامل مع الخارج، إذ تجدر الإشارة، إلى أن زيادة أسعار النفط وما يترتب عنها من زيادة في حصيلة الإيرادات النفطية، وما يقترن بها من تدفق للعملات الأجنبية إلى داخل الاقتصاد الوطني ستنعكس بصورة مباشرة في ارتفاع قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأخرى، فقد بين (Fakhri, 2010) بوجود تأثير معنوي قوي على معدلات سعر الصرف من خلال اختبار العلاقة بين سعر النفط ومعدل سعر الصرف الحقيقي للدول المصدرة للنفط، فمعدل سعر الصرف الحقيقي يمثل السعر النسبي للعملتين المحلية والأجنبية.

كما أنه يُعرف على أنه معدل سعر الصرف الاسمي الذى يأخذ الاختلافات في التضخم بين الدول في حسابه، وعلى ذلك، فإن أهميته تنبع من حقيقة إمكانية استخدامه كمؤشر للتنافسية في التجارة الخارجية للدولة، وحيث أن بعض محددات معدل سعر الصرف الحقيقي كشروط التبادل التجاري، صافي الأصول الأجنبية، والإنفاق الحكومي، كلها في الأساس تعتمد على سعر النفط في الدول النامية المصدرة للنفط، فعندما يزداد سعر النفط، ستتحسن شروط التبادل التجاري ويزداد صافي الأصول الأجنبية ويتوسع الإنفاق الحكومي، والعكس بالعكس. عليه

فإن معدل سعر الصرف الحقيقي يلعب دوراً مهماً على الأنشطة الاقتصادية، إلا أن هذا الدور لايزال من المواضيع الجدلية للدراسات النظرية والتطبيقية، حيث تشير النظرية الاقتصادية(J.Bradford, 2002) إلى أن ارتفاع قيمة العملة المحلية يجعل من القطاعات الأخرى (غير قطاع النفط) المكونة للاقتصاد الوطني أقل تنافسية في السوق العالمية، فارتفاع سعر صرف العملة المحلية من شأنه أن يثبط الصادرات ويشجع الواردات، بينما انخفاض سعر صرف العملة المحلية يساهم في انتقال الدخل من البلدان المستوردة إلى البلدان المصدرة من خلال تغير شروط التبادل التجاري الدولي في غير مصلحة الدول المستوردة، ومن ثم التأثير على النمو الاقتصادي للدول المستوردة والمصدرة على حد سواء، كما أن سياسة تخفيض سعر الصرف كإحدى سياسات تشجيع الصادرات يعتمد نجاحها على ما إذا كانت الدولة تمتلك قطاعا إنتاجيا يمتاز بالمرونة لمواكبة الزيادة في الطلب المحلي على السلع والخدمات، فإن لم تستطع الدولة مواكبة الزيادة في الطلب المحلي ستلجأ إلى الاستيراد من الخارج.

ومن خلال عمليات التجارة البينية تواجه الدولة بالتضخم المستورد، كما أن مسألة نظام سعر الصرف المتبع لاستقرار الاقتصاد الكلي والنمو نوقشت بشكل كبير (Matthew - Adegboye, 2014)، فالمقترحون لمعدل سعر الصرف المرن يؤكدون على الحاجة للمرونة في الاقتصاد الكلي في مواجهة الصدمات غير المتماثلة الحقيقية، وعلى العكس من ذلك، يشدد المقترحون لمعدلات سعر الصرف الثابت على منافع الاقتصاد الجزئي في انخفاض تكاليف الصفقات للتجارة الدولية، وتدفقات رأس المال، وبالتالي المساهمة في تحسين النمو. وعلى نحو غير مباشر، فإن معدلات سعر الصرف الثابتة تعزز الشفافية الدولية للسعر، حيث يُمكن للمستهلكين مقارنة الأسعار في دول مختلفة بطريقة سهلة. والجدير بالذكر أن هنالك من يجادل في حقيقة أنه إذا ما احتاج سعر الصرف الحقيقي للتعديل، وليكن بهدف إنهاء العجز التجاري، فإن ذلك ممكن الحدوث حتى في ظل أسعار الصرف الثابتة، حيث أن الثابت في هذه الحالة هو سعر الصرف الاسمي، وليس سعر الصرف الحقيقي. عليه وبشكل مبدئي، فإن التعديلات في مستويات الأسعار المحلية والخارجية، يمكن أن تؤدي إلى نتيجة مماثلة عند حدوث تغييرات في سعر الصرف الاسمي (Blanchard, 1997).

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن زيادة أسعار النفط لا تكون في جميع الأحوال مفيدة للدول المصدرة للنفط، فعلى الرغم من فترات الازدهار خلال المدة (1973 - 1983) نتيجة لزيادة العوائد النفطية للدول المنتجة للنفط (وخاصه العربية منها)، إلا أن تلك الفترة رافقها تضخم في الأسعار وفي معدلات الأجور وفي الاعتماد على القوى العاملة الأجنبية. كما أن زيادة مساهمة القطاع النفطي في نمو الناتج القومي أدى إلى تدني دور القطاعات غير النفطية لأغلب الدول النامية والمصدرة للنفط، وهو ما بات يعرف بظاهرة المرض الهولندي (The Dutch Disease)، بمعنى التخلي عن القطاعات

الأخرى (الزراعة، الصناعة، الخدمات ... الخ) لصالح قطاع النفط، وبالتالي تناقص إنتاجية هذه القطاعات وتضاؤل القيمة المضافة إلى الدخل الحقيقي (Fakhri, 2010).

وفيما يلي مجموعة من الدراسات التي تناولت تأثير تقلبات أسعار النفط وكذلك عدم استقرار سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي، كمتغير تقريبي للنمو الاقتصادي.

تناولت دراسة (Hamilton, 1983) مدى استقرار علاقة الانحدار ما بين تغيرات أسعار النفط الاسمية ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إضافة إلى العلاقة السببية بين تغيرات أسعار النفط ومؤشرات اقتصادية كلية، وقد قسمت الدراسة الفترة الزمنية (1948 - 1980) إلى فترتين فرعيتين، الأولى (1948 - 1972) والثانية (1973 - 1980)، حيث بينت تميز كلتا الفترتين بعلاقة معنوية إحصائيا ما بين تغير أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي، غير أن تقديرات الفترة الكلية أنتجت معاملات أصغر من كلا المقدرتين لكل من الفترتين بشكل منفصل.

وفي غانا تقدم (Jumah & Pastuszyn, 2007) بدراسة عن الاقتصاد الغاني للفترة (1980 - 2005)، حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي)، فيما أكدت دراسة (Bouzid, 2011) على قوة العلاقة السالبة بين التقلبات في أسعار النفط الخام الحقيقية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتونس كدولة مستوردة للنفط، وباختبار سببية جرانجر توصلت الدراسة إلى وجود اتجاه وحيد للسببية يتجه من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى أسعار النفط.

وقد استنتج (Jin, 2008) أن الزيادات في أسعار النفط تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في اليابان والصين، وتؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي لروسيا. وعلى وجه التحديد، ترتبط الزيادة الدائمة بنسبة 10% في أسعار النفط العالمية بنمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الروسي بنسبة 5.16 %، وبانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الياباني بنسبة 1.07 %. ومن ناحية أخرى، أدت تقلبات سعر الصرف الحقيقي إلى أثر إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي لروسيا مقابل نمو سلبي في اليابان والصين.

لقد توصل (Hamilton J, 2008) في دراسة أجريت على الولايات المتحدة إلى وجود علاقة سلبية بين أسعار النفط والنشاط الاقتصادي الكلي، كما بينت نتائج هاملتون بين عامي (1948 – 1972)، بأن تقلب أسعار النفط يؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأظهرت النتائج أن زيادة أسعار النفط بنسبة 10% ، أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.6 % تقريبا في الربعين الثالث والرابع بعد الصدمة.

ومن جانبه، درس (Bachetta & van, 2000) العلاقة ما بين سعر الصرف

والنمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا خلال الفترة (1970 - 1998)، حيث خلصت النتائج إلى وجود ارتباط سلبى قوي بين المتغيرين، فيما توصل (Schnabl, 2007) من خلال الدراسة التي أجريت على عدد (41) بلدا في الاتحاد النقدي الأوروبي عن الفترة (1986- 2005)، إلى وجود علاقة سلبية قوية بين تقلبات أسعار الصرف والنمو الاقتصادي خصوصاً في الاقتصادات الكبيرة والمغلقة نسبيا، مثل منطقة اليورو واليابان، والتي كانت حساسة لتقلبات أسعار الصرف الكبيرة .

أما دراسة (Gbatu, et al. 2017) فقد استخدمت نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد بهدف تحليل الارتباط الديناميكي بين تقلبات أسعار الصرف (ERV) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيريا (RGDP)، وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين في المدى القصير، بينما بيَّن تحليل التباين بأن عنصر الابتكار في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقيRGDP لليبيريا من شأنه أن يؤدي إلى حدوث تقلبات في قيمة سعر الصرف (ERV) على المدى الطويل، ما من شأنه أن يؤدي إلى تخفيف الأثر السلبي لتقلبات سعر الصرف على التبادل التجاري.

ومن ناحيتها، كشفت دراسة (Gerado, 2002) لتقييم الأثر لتقلبات معدل سعر الصرف على اقتصادات الدول النامية بوجود علاقة سالبة وقوية لتقلبات معدل سعر الصرف على صادرات الدول النامية، كما أن الأثر السلبي يشمل الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر لمناطق محددة، والزيادة في احتمالية حدوث أزمات معدل سعر الصرف في الدول النامية، عليه فإن النتائج تشير ضمنا إلى أن الاستقرار الكبير في نظام سعر الصرف الدولي سيساعد في تحسن التجارة و فرص الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية.

كما درس (Matthew, & Adegbo-ye, 2014) أثر صدمة أسعار النفط وعدم استقرار سعر الصرف على النمو الاقتصادي في نيجيريا، على أساس بيانات ربع سنوية عن الفترة (1:1986 إلى 4:2012) باستخدام أسلوب جوهانسن للتكامل المشترك، وذلك لقياس درجة حساسية النمو الاقتصادي لتقلبات أسعار النفط وسعر الصرف في الأجل الطويل، فقد استخدمت الورقة نموذج (VAR) لتقدير العلاقة في الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ (ECM)، و توصلت الدراسة إلى أن الصدمات في أسعار النفط والتقلبات في أسعار الصرف يؤثران إيجابياً على النمو الاقتصادي الحقيقي في نيجيريا. وبشكل مغاير أوضح (Olomola, 2006)، في دراسة عن الاقتصاد النيجيري للفترة (1970 - 2003) أن صدمات أسعار النفط لا تؤثر على الناتج والتضخم ، بل كان لها تأثير كبير على أسعار الصرف.

أما (Aliyu, 2009) وبالنظر إلى دراسته عن الاقتصاد النيجيري للفترة (1986-2007) فقد وجد بأن صدمات أسعار النفط وكذلك تغيرات أسعار الصرف يؤثران إيجابياً على النمو الاقتصادي الحقيقي في نيجيريا، في حين

بـيّن اختبـار السـببية المتبادلـة أن اتجـاه السببية يجري من أسعار النفط إلى النـاتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقط.

وفي نيجيريا أيضا بيّن (Apero et.al, 2013) مـن خـلال فحصـهما لعلاقـة السلاسل الزمنية لأثر تقلبات سعر النفط على نشاط الاقتصاد الكلي باستخدام تقنيات القياس الحديثة، توصلا إلى دلائل لوجود علاقة تمارس في اتجاه واحد بين معدل سـعر الفائـدة، سـعر الصـرف، وأسـعار النفط، تتجه مباشرة من أسعار النفط إلى كلٍّ من معدل سعر الصرف ومعدل سعر الفائدة، وفي نفس الوقت بينت الدراسة عدم وجود علاقة ذات أهمية بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

كما فحصت دراسة Mohme & (Dikkaya, 2017) العلاقة السببية بين السلاسل الزمنية الربع سنوية لأسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي ومعدل سعر الصرف لكل من أذربيجان وكازاخستان بشكل منفصل، وذلك باستخدام اختبار السببية لـ Toda - (Yamamot)، وخلصت الدراسة إلى أن هناك اتجاه واحد للسببية من معدل سعر الصرف إلى أسعار النفط، ومن أسعار النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن الناتج المحلي الإجمالي إلى معدل سعر الصرف، أما فيما يخص كازاخستان فالسببية تتجه من أسعار النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن معدل سعر الصرف إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن أسعار النفط إلى معدل سعر الصرف.

وفي دراسة (Mohammad Rez, 2007) باستخدام أسلوب (VAR) تم فحص وتحليل العلاقة الديناميكية بين صدمات سعر النفط غير المتماثلة وأهم المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الكلي في إيران والذي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، حيث خلصت الدراسة إلى أن زيادة أو (انخفاض) سعر النفط ينطوي على تأثير إيجابي أو (سلبي) على الناتج الصناعي، كما أن استجابة الإيرادات الحقيقية ومعدل سعر الصرف الحقيقي لصدمات أسعار النفط غير المتماثلة كانت ذات معنوية، علاوة على ذلك، فإن استجابة التضخم لأي نوع من صدمات سعر النفط كانت هي الأخرى ذات دلالة معنوية موجبة.

وأخيرا وفي دراسة (Ibrahem 2011) حول علاقة سعر النفط ومعدل سعر الصرف الحقيقي بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبحرين للفترة (1980-2005)، وباستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، فقد تم التوصل إلى وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات الثلاثة، كما كان لمعدل سعر الصرف الحقيقي تأثيراً أقوى على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث نصحت الدراسة باعتماد البحرين على السياسة التي تعتمد على معدل سعر الصرف الحقيقي.

من خلال الدراسات السابقة يتضح بأنه ليس هناك اتفاق عام حول طبيعة العلاقة واتجاهها فيما بين أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي، ويعود ذلك إلى التباين في طبيعة الاقتصاديات التي تمت دراستها أو الفترات الزمنية أو أساليب القياس والتقدير المستخدمة.

3. المنهجية:

هناك عدد كبير من متغيرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على النمو الاقتصادي، والتي لها نفس الأهمية التي ينظر من خلالها إلى صدمات أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف، باعتبارها أحد متغيرات السيطرة، مثل الاستثمار والاستهلاك والإنفاق الحكومي، والتجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وما إلى ذلك، ولكن إذا ما تم إدخالها في النموذج فإن ذلك سيقلل من درجات الحرية؛ ولهذا السبب سوف يقتصر النموذج على المتغيرات المختارة فقط.

تم استخدام البيانات المنشورة للفترة الزمنية من 1970 إلى 2010 من النشرات الإحصائية المختلفة لمصرف ليبيا المركزي دون غيرها، لعدم وجود بيانات حديثة ومؤكدة بهذا الخصوص.

وبناءً على الدراسات والأدبيات التي تناولت هذا الموضوع مثل دراسة (Ibrahem , 2011)، تفترض هذه الورقة بأن الصيغة الدالية للنموذج تأخذ الشكل التالي : LGDP = f (LEX, LPOIL)

عند تقدير النموذج في صيغته اللوغاريتمية وباستخدام أسلوب التكامل المشترك وكذلك نموذج تصحيح الخطأ، والذي يشير إلى أن تحركات السلاسل الزمنية لأكثر من متغير يعد مؤشراً على وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل فيما بين متغيرات النموذج، وهذا ما يدل على وجود علاقة اقتصادية في الأجل الطويل تدفع متغيرات النموذج للتغير معاً. وقد تم اعتماد النموذج التالي:

LGDP = f (LEX, LPOIL)

$$LRGDP_t = \alpha + \beta_1\ LPOIL_t + \beta 2\ LREX + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث:

- (LRGDP) = لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- (LREXR) = لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي.
- (LPOIL) = لوغاريتم أسعار النفط.

وبما أن الهدف الرئيسي من هذه الورقة ليس فقط تقييم طبيعة العلاقة المتبادلة بين المتغيرات، بل يشمل كذلك التحقق من الأثر الديناميكي بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، فسيتم بالتالي إجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات لتحقيق هذه الأهداف.

ولإجراء اختبار التكامل المشترك يجب اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل التقدير، إذ يجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة حتى يمكن إجراء اختبارات التكامل المشترك.

في السنوات الأخيرة، تم تطوير عدة طرق إحصائية واقتصادية، تختبر خاصية سكون بيانات السلاسل الزمنية. وفي هذه الورقة، تم تطبيق اختبار ديكي فولر (Dickey & Fuller, (1979)، وكذلك اختبار فليبس بيرون (Phillips & Perron, (1988) لقياس جذر الوحدة وسكون السلاسل الزمنية عبر الزمن. وستتم إجراءات اختبار التكامل المشترك بإحدى الطرق التالية:

- اختبار "إنجل و جرانجر (Engle & Granger, (1987) ذو الخطوتين" لاختبار بواقي انحدار التكامل المشترك، وتستخدم في حالة وجود متغيرين فقط، وهذه الطريقة لا تتواءم مع طبيعة هذه الدراسة، بسبب وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك في النموذج، مما يسبب مشاكل في تقدير التكامل المشترك للمتغيرات.

- من ناحية أخرى، طور جوهانسن وجوسيليوس (Johansen& Juselius., 1990) أسلوبا آخر للتقدير، مختلفا عن نموذج المعادلة المفردة لإنجل - جرانجر، يختبر عدد علاقات التكامل المشترك في نظام متجهات الانحدار الذاتي (VAR) من خلال تقدير الإمكان الأعظم (maximum likelihood) . ويفضل هذا الأسلوب عندما يزيد عدد المتغيرات محل الدراسة عن متغيرين، (Johansen S. ,(1988) وبالإضافة إلى تطبيق هذا الأسلوب فقد تم تطبيق اختبار نموذج تصحيح الخطأ.

3.1 اختبار جذر الوحدة:

يرى الكثيرون بأن بيانات الاقتصاد الكلي تتسم بالاتجاه العشوائي أو ما يطلق عليها (random walk phenomenon) ,Gujarati & Dawn, (2004)، وإذا لم تعالج تلك المشكلة، فإن السلوك الإحصائي للمتغيرات يتأثر بهذا الاتجاه، حيث يتم إجراء المعالجة على البيانات لتحديد مستوى درجة التكامل المشترك.

في هذا الجزء سيتم استخدام اختباري ديكي فولر المطور (ADF) وكذلك فليبس بيرون (PP). وبإجراء هذين الاختبارين تم الحصول على النتائج الموضحة بالجدولين (1) و (2):

جدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة (root test) عند المستوى باستخدام اختبارات (ADF وPP)

المتغيرات	ADF			PP		
	مقطع	مقطع واتجاه	بدون	مقطع	مقطع واتجاه	بدون
LRGDP القيمة الاحتمالية	-.527 [0.874]	-0.914 [0.944]	0.997 [0.913]	-2.909 [0.053]	-2.928 [0.165]	0.995 [0.912]
LREX القيمة الاحتمالية	-0.702 [0.136]	-1.596 [0.832]	1.845 [0.109]	-3.502 [0.313]	-3.245 [0.090]	-1.702 [0.083]
LPOIL القيمة الاحتمالية	-2.823 [0.064]	-2.695 [0.244]	0.780 [0.877]	-2.823 [0.064]	-3.027 [0.138]	-0.587 [0.839]

- تم الحصول على هذه النتائج من خلال برنامج E-views10.

في الجدول (1) تشير النتائج أنه لا يمكن رفض فرض العدم لجذر الوحدة لأي من متغيرات النموذج وذلك بسبب القيمة الاحتمالية للمقدرات، التي كانت جميعها أكبر من (0.05)، ما يشير إلى أن كل السلاسل الزمنية للمتغيرات المشمولة في النموذج غير مستقرة عند مستوياتها لاحتوائها على جذر الوحدة (Unit root).

وبعد أخذ الفروق الأولى لسلاسل المتغيرات جاءت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (2) ، حيث تم رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل بكون السلاسل ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى. وقد كانت القيم الاحتمالية للمقدرات أصغر من (0.05) لكل المتغيرات، لذا يمكن استنتاج أن كل السلاسل الزمنية للمتغيرات المشمولة في النموذج مستقرة عند أخذ الفروق الأولى، أي أنها من الرتبة (1) I.

جدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit-root) باستخدام اختبارات (ADF وPP)

المتغيرات	ADF			PP		
	مقطع	مقطع واتجاه	بدون	مقطع	مقطع واتجاه	بدون
LRGDP* I (1) القيمة الاحتمالية	-8.298** [0.000]	-8.023** [0.000]	-8.271** [0.000]	-7.671** [0.000]	-7.566** [0.000]	-7.628** [0.000]
LREX* I (1) القيمة الاحتمالية	-8.760** [0.000]	-8.981** [0.000]	-8.719** [0.000]	-8.921** [0.000]	-9.082** [0.000]	-8.825** [0.000]
LPOIL* I (1) القيمة الاحتمالية	-9.377** [0.000]	-5.791** [0.001]	-9.066** [0.000]	-9.519** [0.000]	-9635** [0.000]	-8.976** [0.000]

* تشير إلى أن المتغيرات من الرتبة I(1) .
** يشير رفض الفرضية الصفرية عند1%و 5% و 10%.
- تم الحصول على هذه النتائج من خلال برنامج E-views10.

وبعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية عند الفروق الأولى، يتم تحديد طول فترة الإبطاء المناسبة، حيث تم استخدام الاختبارات Akaike Information Criterion(AIC)، واختبار Schwartz Bayesian Criterion(SBC)، فيما اختيرت فترة الابطاء المثلى لتكون فترتين.

3.2 اختبار التكامل المشترك:

سيتم اختبار الفرضية التي تنص على أن النمو الاقتصادي له علاقة مع سعر الصرف الحقيقي وأسعار النفط المعادلة (1)، وكما أسلفنا في هذه الحالة يفضل استخدام الإمكان الأعظم (اختبار جوهانسون). ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك فقد اقترح كل من (Johansen , 1988) (Johansen & Juselius, 1990) إجراء اختبارين، الأول

هو اختبار الأثر(Trace)، من أجل اختبار فرضية أن هناك على الأكثر (K) من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد (r=k) ، ويجري اختبار فرضية العدم(H_0) : على وجود (r) من متجهات التكامل المشترك، مقابل الفرض البديل (H_1) : الذي ينص على وجود (r+1) من متجهات التكامل المشترك، والثاني هو اختبار الإمكان الأعظم (maximum eigenvalue).

3.2.1 تقدير التكامل المشترك في الأجل الطويل:

بعد التأكد من كون المتغيرات مستقرة عند أخذ الفروق الأولى وأن لديها نفس الرتبة، يتم إجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، والجدولين (4) ، (3) يوضحان نتائج التقدير

جدول (3) اختبار (Trace) التكامل المشترك غير المقيد للمعادلة

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.434138	33.14556	29.79707	0.0198
At most 1	0.236982	10.93879	15.49471	0.2153
At most 2	0.009958	0.390309	3.841466	0.5321

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

جدول (4) اختبار الإمكان الأعظم (maximum eigenvalue)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.434138	22.20677	21.13162	0.0352
At most 1	0.236982	10.54848	14.26460	0.1783
At most 2	0.009958	0.390309	3.841466	0.5321

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

من النتائج المتحصل عليها يتضح بأن قيمة الأثر(Trace) وكذلك قيمة الإمكان الأعظم (maximum eigenvalue) تدلان على وجود متجه وحيد للتكامل المشترك على الأقل بين متغيرات النموذج عند مستوى دلالة (5%)، مقارنة بالقيمة الحرجة، ما يستدل منه على وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين كل من النمو الاقتصادي (RGDP) وسعر الصرف الحقيقي(REX)، وكذلك أسعار النفط (POIL).

ونظراً لوجود على الأقل علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، سيكون بالإمكان إجراء تقدير نموذج (VECM) للمتغيرات في شكل فروق من الدرجة الأولى. والجدول رقم (5) يوضح نتائج تقدير الأجل الطويل لمعادلة النموذج المقترحة.

جدول (5) نتائج تقدير الأجل الطويل للمتغيرات

LRGDP	LREX	LPOIL
1	-1.859	**0.0568**
Standard error	(-0.22484)	**(0.14)**
t- statistics	(-2.301)	**(3.311)**

- تم الحصول على هذه النتائج من مخرجات برنامج E-views 10.

$$LRGDP = 1.097 - 1.859*LREX_{(-1)} + 0.0568*LPOIL_{(-1)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

(-2.301) (3.311)

يتضح من الجدول (5) بأن إشارات المعاملات الخاصة بمتغيرات النموذج جاءت كما هو متوقع، وأن المعاملات ذات دلالة إحصائية، ويشير مؤشر التكامل المشترك بأن هناك علاقة توازنية مستقرة في الأجل الطويل بين الناتج المحلي الحقيقي (RGDP)، كمعبر عن النمو الاقتصادي، وبين كل من: سعر الصرف الحقيقي(REX) ، وسعر النفط (POIL). وهذا يعني أن الزيادة الدائمة لأسعار النفط بنسبة (1%)، ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (0.056%)، حيث يرجع هذا الانخفاض إلى كون ما نسبته (80%) من الإيرادات النفطية تذهب لتغطية بنود الموازنة العامة خصوصاً الباب الأول (المرتبات والمهايا) والباب الثاني (المصروفات التسييرية)، وكذلك الباب الرابع (بند الدعم السلعي والوقود)، (نشرة مصرف ليبيا المركزي 2015، جدول رقم 29)، فيما تتضاءل النسبة المخصصة للإنفاق على زيادة القدرة الانتاجية والتنمية.

لهذا السبب كانت مرونة أسعار النفط منخفضة، وهو ما يمكن تفسيره أيضا من منظور تخلي الدولة الليبية عن التخطيط

للتنمية للأمدين المتوسط والطويل منذ عام 1986، واستبدالهما بموازنات سنوية للتنمية وفقا للمتاح من الإيرادات النفطية مما أثر سلبا على سياسات التنمية المتعلقة بتخصيص الموارد على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وما يترتب على ذلك من خلل في إدارة التنمية نفسها وفي استخدام الموارد الاستخدام الأمثل، فضلا عن انخفاض مستوى تأهيل وكفاءة العنصر البشري.

وفي نفس الوقت، فإن زيادة سعر الصرف الحقيقي بنسبة (1%) ستؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي بنسبة (1.859%-) ، ما يمكن تفسيره بالنظر إلى أن ارتفاع قيمة الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ والتي تمثل الواردات الاستهلاكية النسبة الأكبر منها، سوف يجعلها أرخص نسبيا بالمقارنة مع تكاليف إنتاجها محليا، ما يدفع إلى مزيد من الاستيراد والتخلي عن الإنتاج المحلي، ويؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، خاصة في قطاعات الإنتاج السلعي. كما يمكن تفسير هذا الأثر بالنظر إلى الخلل الذي تحدثه أعراض المرض الهولندي، والتي يعاني منها الاقتصاد الليبي، حيث يؤدي تقدير سعر الصرف فوق قيمته الحقيقية إلى نمو القطاعات المنتجة للسلع غير القابلة للتبادل الدولي بمعدلات أعلى من معدلات النمو في القطاعات المنتجة للسلع القابلة للتبادل الدولي، ويجعل بالتالي استيراد السلع أجدى اقتصاديا من تصنيعها محليا.

3.2.2 تقدير التكامل المشترك في الأجل القصير:

الجدول (6) يبين نتائج تقدير الأجل القصير باستخدام اختبار (VAR).

جدول (6) نتائج تقدير الأجل القصير للمتغيرات

المتغيرات	قيمة المعامل	الخطاء المعياري	قيمة (t)	الاحتمالية
Ecm (-1) *	-0.191	0.052	-3.67	0.0009
DLREX (-2) *	0.480	0.207	2.299	0.0287
DLPOIL (-2) *	0.107	0.014	3.251	0.0201
C*	0.044	0.014	3.251	0.0028
R^2	0.56			
F	3.833	Probe (0.0004)		
D.W	2.38			

* تشير بكونها مقبولة عند مستوى معنوية 5% .
- تم الحصول على هذه النتائج من مخرجات برنامج E-views 10

$$LRGDP=0.044+0.48^{*}\ DLREX_{(-2)} + 0.107^{*}DLPOIL_{(-2)} -0.191MEC_{(-1)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

4. تقييم المعالم المقدرة:

من النتائج المتحصل عليها من الجدول (6) بلغت قيمة الثابت حوالي (0.044) ، وبإشارة موجبة وهذا يعني أنه عندما لا توجد أية صدمات في أسعار النفط أو تغيرات في سعر الصرف الحقيقي، فإن الناتج المحلي سوف ينمو بمعدل 0.044%، وجاءت إشارة سعر الصرف موجبة بقيمة (0.48) بمعنى أن ارتفاع سعر الصرف بنسبة 1% في الأجل القصير سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (0.48%). كما أن إشارة تقلبات أسعار النفط جاءت موجبة هي أيضا بقيمة (0.107)، بمعنى أن الزيادة الدائمة في سعر النفط بنسبة 1% في الأجل القصير سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.11% تقريباً.

كما أن نموذج تصحيح الخطأ (ECM) جاء بالإشارة السالبة (0.191-)، وهو مقبول بالنظر إلى قيمة (t) التي بلغت (3.67-)، وهذا يعني بأن ما نسبته 19.1% من اختلالات الأجل القصير يتم تصحيحها للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل.

وبإجراء اختبار السببية (Wald test) بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، فقد تم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة في الأجل القصير وكان ذلك عند مستوى دلالة (1%) ، وقبول الفرض البديل بوجود علاقة، حيث كانت القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) لجميع المعاملات المقدرة، كما هو مبين بالجدول (7).

جدول (7) اختبار (Wald Test) لتقدير العلاقة في الأجل القصير بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي.

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	3.243544	(2, 30)	0.0531
Chi-square	6.487088	2	0.0390

- تم الحصول على هذه النتائج من مخرجات برنامج E-views 10.

أما بالنسبة للعلاقة ما بين سعر النفط والنمو الاقتصادي ، فهي أيضاً وجدت في الأجل القصير، حيث تم رفض فرض العدم "فرض العدم القائل" بعدم وجود علاقة في الأجل القصير *عند مستوى دلالة (1%)* وقبول الفرض البديل بوجود علاقة كما هو مبين بالجدول (8) .

جدول (8) اختبار (Wald Test) لتقدير العلاقة في الأجل القصير
بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي.

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	3.074416	(2, 30)	0.0610
Chi-square	6.148832	2	0.0462

- تم الحصول على هذه النتائج من مخرجات برنامج E-views 10.

- **التقييم وفق معايير الاقتصاد القياسي:**

يستخدم معيار الاقتصاد القياسي لمعرفة مدى توافر الخصائص المرغوبة من عدم تحيز والاتساق لمتغيرات النموذج، فإذا لم تستوف فروض الاقتصاد القياسي المستخدمة فإما أن تفقد المقدرات خصائصها المرغوبة أو تصبح المعايير الإحصائية غير صالحة للاستخدام، حيث لا يمكن الاعتماد عليها في تحديد معنوية هذه المقدرات.

أ- مشكلة الارتباط الذاتي:

من خلال التقدير الاستكشافي فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ويتضح ذلك من خلال قيمة (D.W) البالغة حوالي (2.38)، وكذلك من نتائج اختبار (LM test)، والموضحة بالجدول (9) ، حيث تم قبول فرض العدم (H_0)، الذي ينص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

جدول (9)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.519193	Prob. F(2,28)	0.0986
Obs*R-squared	5.795036	Prob. Chi-Square(2)	0.0552

- تم الحصول على هذه النتائج من مخرجات برنامج E-views 10.

ب- مشكلة اختلاف التباين:

من خلال اختبار (Breusch-Pagan)، اتضح بأن النموذج لا يعاني مشكلة اختلاف تجانس تباين عنصر الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity) ، كما هو موضح بالجدول رقم (10)، حيث تم قبول فرض العدم (H0)، الذي ينص على عدم وجود مشكلة اختلاف التباين، ورفض الفرض البديل.

جدول (10)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.804080	Prob. F(9,28)	0.6161
Obs*R-squared	7.804227	Prob. Chi-Square(9)	0.5540
Scaled explained SS	3.870769	Prob. Chi-Square(9)	0.9197

- تم الحصول على هذه النتائج من مخرجات برنامج E-views 10.

5. النتائج والتوصيات:

وفقاً للنتائج المتحصل عليها، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، بينما لم تكن علاقة أسعار النفط قوية بالشكل الكافي. كما بينت النتائج أيضاً وجود علاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، وقد استنتجت الدراسة أن سعر النفط يلعب دوراً إيجابياً في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، وهو ما يفسره أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى دخل نقدي أعلى، سوف ينعكس في صورة ارتفاعات في الطلب الكلي، بشقيه العام والخاص، ما من شأنه أن يؤثر طرديا على إجمالي الناتج المحلي(النمو)، والأمر ذاته بالنسبة لسعر الصرف.

وفي هذا السياق؛ ومن خلال النتائج التي تم الحصول عليها من تحليل النموذج القياسي، يمكننا تقديم بعض التوصيات:

أ- ضرورة إجراء دراسة شاملة من أجل وضع برنامج للتنوع الاقتصادي في الدولة وإيجاد مصادر إضافية و / أو بديلة للدخل والصرف الأجنبي.

ب- السعي إلى إنشاء صناعات تحويلية من أجل تعزيز الصادرات غير النفطية، إضافة إلى زيادة درجة التصنيع في السلع المصدرة إلى الخارج.

ج- الاستفادة من الميزة النسبية للموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد في جلب الاستثمارات الأجنبية، لتوفير الصرف الأجنبي.

د- التوسع في الإنفاق الرأسمالي والتنموي، وذلك من أجل تحسين البنية التحتية والخدمات العامة، إلى جانب العمل على ترشيد الإنفاق التسييري.

ه- وضع سياسة تجارية تشجع على توريد المعدات الرأسمالية والإنتاجية، وذلك للمساعدة في إيجاد وتنمية صناعات محلية تسهم في تنوع مصادر الدخل وتوفير فرص عمل.

المراجع:

- Akpan, E., 2009. Oil price shocks and Nigerian's macro economy. *Journal of Economics*, 4, (2), 12–19.

- Aliyu, S., 2009. Impact of oil shocks and exchange rate volatility on economic growth in Nigeria: An Empirical Investigation. *Research Journal of International Studies*, 11, (4), 11-15.

- Amaira Bouzid .2011. The Relationship of oil prices and Economic Growth IN Tunisia ;Avector Error correction Model Analysis. *The Romanian Economic Journal.*

- Apereo, et al., 2013. Macroeconomic of oil price Levels and Volatility in Nigeria. *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*, 2, (4), 2226-3624.

- Bachetta, P., & van , W. E., 2000. Does exchange rate stability trade and welfare? *American Economic Review*, 90, 1093-1109.

- Blanchard, Olivier .1997. *Macroeconomics*. Prentice Hall, Upper Saddlr River, New Jersy 07458.

- Dickey, D. A., & Fuller, W. A., 1979. Distribution of estimators for autoregressive time series with a unit root. *Journal of American Statistical Association*, 74, 427-431.

- Dikkaya, Mehmet & Bayram Veli Doyar . 2017. Causality Among Oil Prices, GDP and Exchange Rate: Evidence from Azerbaijan and Kazakhstan. *bilig***,** Autumn, 83.

- Ebrahim, Zoheir et al., 2014. Macroeconomic impacts of oil price volatility: mitigation and resilience. *Frontiers in Energy*, 8, (1), 9-24, doi:10.1007/s11708- 014-0300-3.

- Edgmand .1987. *Macroeconomics theory And Policy*. Third Edition.

- Engle, R. F., & Granger, C. W., 1987. Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing. *Econometric*, 55, 251-276.

- Fakhri Hasanov .2010. The Impact of Real oil price on Real Effective Exchange Rate: The Case of Azerbijan, available at: http://ssrn.com.

- Gbatu, et al., 2017. Causal Effects and Dynamic Relationship between Exchange Rate Volatility and Economic Development in Liberia. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7, (4).

- Gerardo, et al., 2002. The Impact of G-3 Exchange Rate Volatility on Developing Countries. *CID working paper*, 86, (February).

- Greenspan, A., 2004. In Oil and the Macro economy Since the 1970s by Barsky, R. and L. Retrieved from http://. www.cepr.o rg/pubs/dps/DP4496.asp on 28th, June.

- Gujarati, N. D., & Dawn, C. P., 2004. *Basic Econometrics.* Fourth Edition. The McGraw-Hill Series.

- Hamilton, J., 2008. Oil and the Macro economy. In: S. Durlauf and L. Blume (Eds.), New Palgrave Dictionary of Economics and the Law, 2nd ed ,McMillan.

- Hamilton, J. D., 1983. Oil and the Macro economy since World War II. *Journal of Political Economy*, 91, 228-248.

- Ibrahem, A. E., 2011. Real Influences of Real Exchange Rate and Oil Price Changes on The Growth of Real GDP: Case of Bahrain. *International Conference on Management and Service Science,* 155-164.

- J. Bradford delong .2002. *Macroeconomics*. Updated Edition ,McGraw-Hill, Irwin.

- Jin, G., 2008. The Impact of Oil Price Shock and Exchange Rate Volatility on Economic growth: A Comparative Analysis for Russia Japan and China. *Research Journal of International Studies*, 8, 98-111.

- Johansen, S., 1988. Statistical Analysis of Cointegration Vectors. *Journal of Economic Dynamics and Control*, 2, 231-254.

- Johansen, S. & Juselius, K., 1990. Maximum Likelihood Estimation and lnferences on Cointegration with Application to the Demand for Money. *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 52, (2), 169-210.

- Jumah, A. & Pastuszyn, G., 2007. Oil price shocks, monetary policy and aggregate demand in Ghana. Economic series. *Institute of Advance Studies*, Vienna.

- Matthew, A. O. & Adegboye, B. F., 2014. An Analysis of the Effect of Oil Price Shock and Exchange Rate Instability on Economic Growth in Nigeria. *Scottish Journal of Arts, Social Sciences and Scientific Studies*, Journals website: http://www.ibimapublishing.com

- Mohammad Reza Farnazegan, et al., 2007. The Effects of oil price shocks on the Iranian Economy. *JEL classification*, E32; E37; Q32.

- Olomola, P. A., 2006. Oil Price shock and aggregate Economic activity in Nigeria. *African Economic and Business Review*, 4, (2), fall.

- Phillips, & Ouliaris. 1990. Asymptotic properties of residual based tests for cointegration. *Econometric*, 58, (1), 165-193.

- Phillips, P. & Perron, P., 1988. Testing for a unit root in time series. *Biometrica*, 75 , 335-346.

- Rebeca, et al., 2013. oil price shocks and GDP Growth Empirical Evidence For Same OECD countries. *The European Central Bank*.

- Rupa, Chanda. 2015. Study of Imp-

act of Oil Price Volatility on Different Economies. Available at: http://tejas.iimb.ac.in>articles

- Schnabl, G., 2007. Exchange Rate Volatility and Growth in Small Open Economies at the EMU Periphery. Working Paper Series, accessed from http://www.ecb.int , 773.

أ.خالد خميس السحاتي
قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي

هيكل النظام الدولي المُعاصر بين التعددية والأحادية القطبية: دراسة نظرية.

ملخص:

تتناول هذه الدراسة النظرية موضوع "هيكل النظام الدولي المعاصر بين التعددية والأحادية القطبية"، وتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، وخاتمة، وهي: المحور الأول: مفهوم هيكل (بنيان) النظام الدولي لغة و اصطلاحا، الثاني: الاتجاهات النظرية في دراسة هيكل النظام السياسي الدولي، الثالث: محددات هيكل النظام الدولي، المحور الرابع: طبيعة هيكل النظام الدولي المعاصر والتغيرات التي طرأت عليه. وتتعلق دراسة النظام الدولي بهيكل القوة والسلطة والتأثير، وأنواع الصراعات وطرق حلها المستخدمة من قبل اللاعبين الدوليين من أجل تحقيق أهدافهم. ويتحدد هيكل النظام الدولي بنمط توزيع القوة بين الدول الكبرى عند قمته، وهو النمط الذي يحدد بدوره توزيع القطبية في النظام الدولي. وحول طبيعة هيكل النظام الدولي في هذه المرحلة الراهنة تبرز العديد من الاتجاهات منها: أنه نظام أحادي القطبية، فأحداث سبتمبر2001 قدمت المزيد من الدلالات التي تؤكد ظهور النظام العالمي الجديد. اتجاه آخر يرى أنه نظام متعدد الأقطاب، وقد برزت مدرسة في أمريكا ترى أن النظام الدولي القادم، سيقوم على التعددية، وأن قمة هذا النظام الدولي سوف تحتلها دول كبرى، وليس قوة عظمى وحيدة. اتجاه ثالث: يرى أنه نظام "اللاقطبية الدولية"، التي تعني الانتقال نحو عالم لا تهيمن عليه قوة واحدة منفردة، ولا دولة غالبة أو دولتان عظميان، وإنما عشرات الفاعلين على المسرح الدولي ممن يمتلكون أنواعا وأحجاما مختلفة من القوة. ويبدُو من عرض هذه الاتجاهات أن تحديد هيكل النظام الدولي في المرحلة الراهنة شهد جدلا واسعا بين الدارسين، في حين يرجح البعض أن نظام "التعددية القطبية" هو النظام الذي سيتطور مستقبل النظام الدولي نحوه، وقد يكون توافقيا أو تنافسيا.

كلمات مفتاحية: هيكل النظام السياسي الدولي، الأحادية القطبية، التعددية القطبية، المسرح الدولي، الولايات المتحدة.

مقدمة:

إن "النظام الدولي" ظاهرة اجتماعية، ليس لها وجود مادي، وإنما هي مفهوم افتراضي، أدخل كمستوى للتحليل لفهم وتفسير ظواهر العلاقات الدولية، الأمر الذي يمكن الاستدلال عليه إجرائيا، عبر رصد وتتبع العلاقات بين مراكز القوى المختلفة على الساحة العالمية. والقصد من هذا المنحى التأكيد على أسبقية مستوى التحليل الكلي لظواهر العلاقات الدولية على مستوى التحليل الجزئي، وذلك

للكشف عن نمطية وتكرارية ظواهر العلاقات الدولية.

وتُعد دراسة النظام الدولي من الموضوعات الأساسية في دراسة العلاقات الدولية؛ لكونه يستطيع أن يقدم تصورا لهذه العلاقات في مضمونها الكلي، فضلا عن أنه يساعد في تفسير سلوك الوحدات المكونة لهذا النظام؛ ذلك لأن العلاقة بين النظام ومكوناته علاقة تأثير متبادل، وفقا لاقتراب النظم الذي شكل نظرية "النظم الدولية"(General System Theory (GST)، التي تعتبر من أبرز النظريات التي حققت قبولا عاما وواسعا لدى الأكاديميين؛ لأنها تميزت بقدرتها على التعامل مع الطبيعة المعقدة للسياسة الدولية؛ نظرا لشموليتها، واتجاهها إلى ربط حقائق السياسة الدولية ببعضها، ربطا منطقيا مستمدا من الواقع (الحربي، 2011: 19).

ويرى الأكاديمي الأمريكي وولرستين (2015: 13-14) أن "تحليل النظم الدولية بدأ في مطلع سبعينيات القرن الماضي بوصفه منهجا جديدا للواقع الاجتماعي، لكن بعض مفاهيمه كان متداولا منذ وقت طويل، وبعضها الآخر كان جديدا". ويضيف وولرستين أن "الأنظمة التاريخية التي نعيش ضمنها تسير وفق نظام، لكنها تاريخية كذلك؛ فهي لا تتغير على الزمن، بل من دقيقة لأخرى، وهي متضادة، لكنها ليست متناقضة".

ومنذ انتهاء الحرب الباردة (Cold War) أثيرت في إطار "النظام الدولي" عدة قضايا، لعل أهمها ما يمكن أن تستقر عليه الهرمية الدولية، نتيجة كون القوة الأمريكية واتجاهات الإدارة الأمريكية، لم تكن قد استقرت بعد على تبني اتجاه دولي محدد، إنما ظهرت أطروحات متباينة في التعامل مع تلك المرحلة، وأهمها: اتجاه يدعو إلى فرض الهيمنة (Hegemony)، وتعزيز كل ما من شأنه أن يثبت "القطبية الأحادية"، وآخر يدعو إلى المشاركة في قيادة العالم، ما دامت عناصر القوة تتغير ويعاد انتشارها بأشكال مختلفة في غير مصلحة الولايات المتحدة (عطوان ونيسان، 2018: 127. انظر: ماكمان، 2014).

نحن إذاً أمام واقع عالمي جديد، وهذا الواقع ليس مجرد تحول في العمليات السياسية الدولية، ولكنه تحول بنيوي في النظام الدولي. وقد فجر هذا التحول مجموعة من المناظرات التي دارت حول طبيعة وبنيان هذا النظام، والقيم الفكرية التي يستند إليها، وحول مدى ديمومته (سليم، 1994: 10).

مشكلة الدراسة:

أشارت العديد من الأدبيات (العربية والغربية) في حقل العلاقات الدولية، (على النحو المبين لاحقا في هذه الدراسة)، إلى أن هيكل (بنيان) Structure النظام السياسي الدولي قد شهد تحولات عديدة مع مطلع الألفية الجديدة، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م في الولايات المتحدة، وأصبح يتجه نحو "التعددية القطبية"، وإن اختلفت الآراء حول ملامح هذه التعددية، وأشار بعضها إلى أن هذا الهيكل سيمر بمرحلة "اللاقطبية"، بمعنى

عـدم وجـود طبقـة عليـا مـن الـدول يمكـن النظـر إليهـا باعتبارهـا "أقطـاب العـالم"، وزيـادة أدوار الـدول الإقليميـة، وبـروز اللاعبين العالميين من غير الدول القومية، بالإضافة إلى تأثير طبيعة البنيان الدولي على السياسة الخارجية للدول النامية. ضمن هذا السياق تدور المشكلة البحثية لهذه الدراسة حول: ملامح هيكل النظام السياسي الدولي في المرحلة الحالية، وكيفية انعكاس التحولات الدولية المختلفة على بنيان النظام السياسي الدولي الراهن، وتطرح الدراسة سؤالا رئيسيا مفاده: ما هي ملامح هيكل Structure النظام السياسي الدولي في المرحلة الحالية؟، وهل هو ما يزال نظاما (سياسيا) أحادي القطبية أم أنه يتجه بالفعل إلى التعددية القطبية أو اللاقطبية؟.

تساؤلات الدراسة:

تطرح الدراسة كما أسلفت سؤالا رئيسيا مفاده: ما هي ملامح هيكل النظام السياسي الدولي في المرحلة الحالية؟، وهل هو ما يزال نظاما أحادي القطبية أم أنه يتجه بالفعل إلى التعددية القطبية أو اللاقطبية؟.

وينبثق من هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي المراحل التي مر بها هيكل (بنيان) النظام السياسي الدولي؟.

2- ما هي أبرز الاتجاهات النظرية في دراسة هيكل النظام السياسي الدولي؟.

3- ما هي محددات هيكل النظام السياسي الدولي؟.

4- ما هي أبرز ملامح الجدل حول هيكل (بنيان) النظام السياسي الدولي؟.

5- ما هي أبرز التغيرات التي طرأت على هيكل النظام السياسي الدولي؟.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعا على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للدول النامية على وجه التحديد؛ حيث أن البنيان الدولي كما تشير بعض الدراسات يعتبر أحد المؤثرات المحددة للسياسات الخارجية للوحدات الدولية الكائنة فيه، فهو يمكن أن يدفع بعض الدول مثلا إلى تبني نمط معين من السياسات الخارجية، لذلك فإنه من الأهمية بمكان التعرف على ملامح هذا البنيان في الوقت الحالي، وأبرز المراحل التي مر بها؛ لمساعدة صانع القرار الخارجي (في الدول النامية) على تبني أنماط ملائمة لكل بنيان في النظام الدولي، وهذه يمكن أن نسميها بالأهمية العملية للموضوع، بينما الأهمية النظرية فهي تتمثل في التعريف بأبرز ملامح هذا البنيان الدولي، ومحدداته، والتغيرات التي طرأت عليه، وأبرز ملامح الجدل حول شكل ومضمون هذا البنيان في أدبيات حقل العلاقات الدولية.

أهداف الدراسة:

1- توضيح أبرز المراحل التي مر بها هيكل (بنيان) النظام السياسي الدولي.

2- التعرف على أبرز الاتجاهات النظرية في دراسة هيكل النظام السياسي الدولي.

3- توضيح محددات هيكل النظام السياسي الدولي.

4- التعرف على أبرز ملامح الجدل حول هيكل (بنيان) النظام السياسي الدولي.

5- التعرف على أبرز التغيرات التي طرأت على هيكل النظام السياسي الدولي.

منهجية الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية النظرية، التي تهتم بدراسة الظاهرة محل البحث، لمعرفة طبيعتها، وخصائصها، وسماتها المميزة، والكشف عن صحة الفرضيات المطروحة في الدراسة، للوصول إلى نتائج تحليلية دقيقة. وتعتمد هذه الدراسة في تناولها لهيكل النظام الدولي على المناهج العلمية التالية:

1- **المنهج الوصفي:**
Descriptive method

باعتبار أن هذه الدراسة تعتبر من الدراسات الوصفية (النظرية) التي تهتم بدراسة الظاهرة محل البحث، لمعرفة طبيعتها وخصائصها، وسماتها المميزة، فإنه سوف يتم استخدام "المنهج الوصفي"، الذي يقوم بجمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة (جيدير، (د.ت): 100). أي أنه يقوم بوصف وتفسير الظاهرة محل الدراسة، والعمل على استخلاص النتائج (قسميوري.M.A، 2016: iii)، حيث سيتم استخدامه في هذه الدراسة في وصف ملامح هيكل النظام الدولي المعاصر، وأبرز التغيرات التي طرأت عليه؛ بسبب التحولات الدولية المختلفة (السياسية والاقتصادية..).

2- **منهج التحليل البنيوي:**
Method of structural analysis

إن التطورات السياسية في تفاعلات البنية تطرح لزاما تغيرا في بنية النسق الدولي، ولذلك فإن استخدام منهج "التحليل البنيوي" الذي يركز على شرح العلاقة بين تغير البنية وتغير السلوك هو ضروري في مثل هذه الدراسة (مليكة.M.A، 2017: 2. وعبدالحميد.M.A، 2003).

3- **المدخل التاريخي:**
the Historical Approach

وهو يجسد طبيعة العلاقة القائمة بين كل من علم السياسة والتاريخ، ويمكن هذا المدخل الباحث السياسي من اكتشاف القوانين العامة التي تجسد طبيعة العلاقة بين الظواهر والمتغيرات السياسية. وبالتالي فإن استخدام المادة التاريخية يساعد علماء السياسة على تطوير نظريات تدعم إلى حد كبير من خصوصية وذاتية علم السياسة (خشيم، 1996: 76). وسوف يساعد هذا المدخل (في إطار هذه الدراسة) على قراءة وتحليل الخلفية التاريخية لهيكل النظام السياسي الدولي.

الدراسات السابقة:

بسبب الزخم الواضح يمكن تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت هيكل النظام السياسي الدولي إلى أربعة اتجاهات رئيسية، وهي كما يلي:

الاتجاه الأول: تناول المراحل التي مر بها هيكل النظام الدولي بشكل عام، مستعرضا ملامح كل منها، مثلا:

1- دراسة السيد **(د.ت)**، ، التي تناولت المراحل التي مر بها هيكل النظام الدولي، وخلصت إلى أن دراسة النظام الدولي الجديد تكشف عن طبيعته البالغة التعقيد والتداخل بين مقوماتها وأبعادها. كذلك، فإنه قد استأثر، ولايزال، بقدر كبير ومتواصل من اهتمامات الباحثين والدارسين يعبر عنه هذا الفيض المتواصل من الأدبيات والدراسات والتحليلات التي تتناول أبعاده وقضاياه، وبشكل يمثل صعوبة بالغة في محاولة الوقوف على كل ما أنتجته هذه الأدبيات أو حصرها. ومع أن تلك الأدبيات لم تصل إلى اتفاق موحد بشأن توصيف طبيعة النظام الدولي الحالي، فإنها تكشف عن أن احتمالات المستقبل ستظل وإلى حد كبير رهنا بدرجة ومستوى التطور التكنولوجي والمعلوماتي ووسائل الاتصال. كما توضح أن أبرز النتائج المترتبة على تطور النظام الدولي إنما تتمثل في انعكاساته السلبية على ظاهرة السيادة، وتخفيض قدرة الدولة عمليا على ممارسة سيادتها فى ظل دعاوى التزام النظام الدولي بمحاربة الإرهاب..

2- دراسة مقلد (2011)، التي تناولت تعريف وخصائص النظام الدولي، والمسار العام لمراحل تطور النظام الدولي، والجدل حول بنية هذا النظام الذي يتوزع بين عدة اتجاهات، منها: اتجاه يرى أنه نظام أحادي القطبية، وآخر يرى أنه نظام متعدد الأقطاب.

3- دراسة حسن (2014)، التي تناولت أيضا تعريف وطبيعة النظام الدولي، وأبرز المراحل التي مر بها، وملامح التغير في النظام الدولي بعد حادثة 11 سبتمبر 2001، والسياسة الخارجية الأمريكية والعلاقات الدولية في هذه المرحلة.

4- دراسة مليكة (2017)، التي درست من جانبها مفهوم النسق الدولي وبنيته، والتفسيرات الاجتماعية للنسق الدولي، والبيئة الدولية عام 2011، ومحددات الهندسة الجديدة للنسق الدولي، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الوضع النسقي العالمي اليوم يعيد مراجعة ونقد تصورات نظرية مطلقة لاقت حالة إجماع في مراحل سابقة.

الاتجاه الثاني: يعتبر أن هيكل النظام الدولي الراهن هو "أحادي القطبية"، بزعامة الولايات المتحدة، مثال ذلك:

1- دراسة مونكلر (2008)، التي استهدفت الخصائص المميزة للإمبراطورية، والعلاقة بين الإمبراطورية والإمبريالية والهيمنة، وركزت على الولايات المتحدة كإمبراطورية جديدة؛ بسبب التزامها برعاية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، وتفضيلها ممارسة الهيمنة على العالم من خلال مؤسسات

دولية كحلف الناتو والأمم المتحدة. وتخلص إلى أن ثمة احتمال ألا تنهار الإمبراطورية الأمريكية على يد أعدائها الخارجيين، بل بفعل العبء الأخلاقي الذي تفرضه عليها رسالتها، المتعلقة بالتدخل في الصراعات.

2- دراسة مهنا (2006)، التي تناولت العلاقات الدولية ما قبل العولمة، من حيث مناهج البحث والمفاهيم والأبعاد الأساسية، ثم تناولت العلاقات الدولية من التقليدية إلى المعاصرة، وانهيار القطبية الثنائية وما بعدها، وأخيرا تطرقت إلى العولمة والأمركة، وركزت على مفهوم العولمة، والعلاقات الدولية في ظل تلك الظاهرة، خصوصا فيما يتعلق بأمركة العلاقات الدولية (في ظل إدارة المحافظين الجدد) بعد أحداث 2001/9/11، وهي نقطة انطلاق من أجل تغيير النظام الدولي، باعتباره تغييرا في قواعد إدارة العلاقات الدولية وأنظمة عضوية النظام الدولي، على النحو الذي يكرس أحادية القطب الأمريكي وسيطرته على النظام السياسي الدولي..

3- دراسة سالم (2008)، التي حاولت من ناحيتها دراسة بعض ملامح ومشكلات عالم ما بعد الحرب الباردة التي فشل الواقعيون في معالجتها نظريا. فالواقعية تفترض أن الدولة هي الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، وأن الأمن القومي يحتل قمة أولويات القضايا الدولية. ثم تناولت محاولات الواقعيين بناء مفهوم القوة في العلاقات الدولية، والطبيعة النسبية للقوة، وأثر ذلك في السياسة الخارجية الأمريكية، كما تطرقت إلى ما آلت إليه الواقعية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وما حصل في هذه الفترة من تغيرات عالمية عديدة، وبالتالي برزت هنا ظواهر استعصت على التفسير الواقعي، كنهاية الحرب الباردة، والتفسير النسبي لتوزيع القوة بين الدول الكبرى، وبروز الولايات المتحدة كقطب أوحد. انظر كذلك: (كيوهان، أكتوبر2012: 42-54) و(جندلي، يونيو2010: 24-41).

4- دراسة حسين (2009)، التي استعرضت أبرز المتغيرات الدولية التي شهدها النظام السياسي الدولي، كما تطرقت إلى المراحل التي مر بها النظام الدولي من: التعددية القطبية، إلى الثنائية القطبية، وصولا إلى الأحادية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز الولايات المتحدة كفاعل بارز على المسرح الدولي. ثم تناولت: الإرهاب وحروب الألفية الثالثة، ثم الهجوم على الولايات المتحدة في 2001/9/11، والحرب على أفغانستان، ثم احتلال العراق وتهديد دول أخرى، وكان من ضمن الحجج المطروحة نشر الديمقراطية، وإنقاذ الشرق الأوسط من الديكتاتوريات.

الاتجاه الثالث: يضع أكثر من رؤية لتحديد هيكل هذا النظام، من خلال التركيز على التعددية القطبية، مثال ذلك:

1- دراسة بابيف (2013)، التي تناول فيها عقيدة السياسة الخارجية الروسية وصناعة القرار، وأبعاد علاقة روسيا بالمؤسسات الدولية الرئيسية، وتقويم التهديدات وإدارة المخاطر، والصراعات الإقليمية والدول الفاشلة، وخلصت الدراسة إلى القول أنه في خضم الإحساس بالإحباط حيال جهود ضاعت هباء ظهر إلى السطح

إقرار واقعي مفاده أن: روسيا العاجزة عن أن تضمن للذكور فيها متوسط عمر يصل إلى ستين عاما، أو تأمين قوات إلزامية كافية لمؤسستها العسكرية، ليمكنها التأثير بدرجة كبيرة في الشؤون العالمية.

2- دراسة الجرباوي (2018)، التي افترضت من جانبها أن النظام الدولي القادم سيكون ثلاثي القطبية، تقتسمه الولايات المتحدة والصين وروسيا، وتعالج أحدث الرؤى الإستراتيجية لكل من هذه القوى، بتحليل مضمون مقارن لثلاث وثائق رسمية تتعلق بالأمن القومي والسياسة الخارجية لكل منها. وخلصت الدراسة إلى أن: العلاقة بينها تنحو إلى التصارع التنافسي أكثر من التعاون التشاركي، فأمريكا تتمتع في النظام الدولي الحالي بجميع المزايا التفضيلية لمصادر القوة، عسكريا واقتصاديا وثقافيا وتكنولوجيا، ولذا فهي الأولى عالميا، لكن قوتها آخذة في الانحسار التدريجي أمام تصاعد القوة الصينية في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي. أما روسيا فتستخدم قوتها الصلبة، متمثلة في القوة العسكرية، لتحقيق أهدافها وسيطرتها على المجالات الحيوية لها. انظر: (نويهض، صيف 2018: 10-15) وكذلك: W. (Drezner, Mars/ April, 2007).

3- دراسة أبو خزام (2017)، التي تناولت أقطاب الصراع على السيادة (قواعد نظرية توازن القوى، الولايات المتحدة القوة الأعظم، التحديات الآسيوية، التحديات الغربية: روسيا والاتحاد الأوروبي)، وتطرق "لمناطق الصراع الأساسية في القرن الحادي والعشرين".. وخلص الباحث إلى أن أمريكا اليوم هي أعظم قوة عسكرية، وما لم تجد قوة تردعها فإن السلام سيتعرض للخطر، وليس هناك من قوة رادعة سوى توازن قوى جديد، "متعدد الأقطاب".

4- دراسة مفتي (2015)، والتي تناولت أيضا المصالح الروسية والصينية في الشرق الأوسط، وركزت على صنع الاستقرار في الشرق الأوسط، وكذلك: فهم التراجع الأمريكي وذرائعية روسيا والصين، كما تطرقت إلى نظرية "ملء الفراغ" والدور المتصاعد لروسيا في قوس أزمات المنطقة. وخلصت إلى أن استخدام عناصر القوة الناعمة ساعد روسيا على وضع مصالحها على الأجندة العالمية، إلى جانب إبراز الجانب الفولاذي لنفوذها في الشق العسكري، مع تفادي فكرة "صراع الحضارات"، مما يحد من قدرة روسيا على حل الأزمات بالمنطقة. انظر: (هنتنجتون، يونيو، 2011: 186-196).

الاتجاه الرابع: يتناول مستقبل هيكل النظام السياسي الدولي، مثال ذلك:

1- دراسة عبد الحفيظ (2011)، التي انطلقت من فرضية مفادها أن نظام التعددية القطبية هو النظام الأرجح أن يتطور مستقبل النظام الدولي نحوه، وعرضت الدراسة لعدد من السيناريوهات البارزة في هذا الجانب، منها: سيناريو "استمرار الأحادية القطبية"، وسيناريو "التحول إلى الثنائية القطبية"، وسيناريو "التعددية القطبية"، وسيناريو "اللاقطبية"، وتوصلت الدراسة إلى صحة الفرضية الأساسية التي قامت عليها، وهي أن نظام التعددية القطبية هو النظام الأرجح أن

يتطور مستقبل النظام الدولي نحوه؛ وذلك نظرا لصعوبة تحقق السيناريوهات الأخرى. انظر كذلك: (أبو الخير، يناير/فبراير،2017: 90-93) وكذلك: (حوسين، فبراير2017) و (أوتكين، 2007).

2- دراسة السويدي (2014)، التي درست بنية القوى في النظام العالمي الجديد، والعوامل المؤثرة في بنية هذا النظام، واتجاهات الجمهور حوله، والتغيرات البنيوية المتوقعة وتأثيراتها، ثم قدمت الدراسة رؤية مستقبلية حول النظام العالمي الجديد. وخلصت إلى أنه من: "المؤكد أن تفوق الولايات المتحدة في المجالات العسكرية والتقنية والعلمية والثقافية والتعليمية، فضلا عن قدرتها على التجدد والتكيف، يشكك في إمكانية بروز قوى موازية لها في قيادة النظام العالمي الجديد خلال العقود الثلاثة المقبلة على أقل التقديرات"..

3- دراسة الربيعي والعلي (2012)، التي انطلقت من فرضية مفادها أن النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لم يأخذ صورته الكاملة، وأن البيئة الدولية ستشهد في المستقبل القريب الكثير من التفاعلات، التي يكون الدور الأوروبي ربما الأكثر فاعلية فيها. وخلصت إلى أنه رغم انفراد أمريكا بقمة النظام العالمي إلا أن هذا النظام شهد تحولات هيكلية في قمته، تمثلت بمحاولات قوى دولية للارتقاء إلى مستوى القوى العظمى.

4- دراسة خميس (2014): التي تناولت بعضا من ملامح النظام الدولي المعاصر، وسعي الولايات المتحدة لوضع قواعد صلبة للنظام الدولي الجديد، الذي كانت ترى فيه تجسيدا لسيادتها ونفوذها، وسلطتها الأحادية. وتساءلت هل مازلنا نشهد نظاما دوليا أحادي القطبية، أم أننا في نظام متعدد الأقطاب؟. وخلصت إلى أن المرحلة الحالية للنظام الدولي قد غيرت بنية العالم الذي لم يعد يعتمد على العلاقات بين الدول فقط، بل أصبح يعتمد على شكل أكثر تعقيدا..، فالواقع الدولي يثبت أن أمريكا ما تزال قوة عسكرية واقتصادية ليس لها رادع..

استفادة الباحث من الدراسات السابقة:

يعد عرض الدراسات السابقة بمثابة الأساس العلمي الذي تنطلق منه الدراسة، وتبني عليه شرعيتها، وتوضح النقطة التي توقف عندها الآخرون، والتي تقوم الدراسة الحالية بالبدء منها، وقد تمثلت جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة فيما يلي:

- بناء الإطار المنهجي الذي انطلقت منه الدراسة الحالية بكافة محتوياته.

- تحديد مشكلة الدراسة الحالية، والتساؤلات التي انطلقت منها، وتسعى للإجابة عنها.

- تمت الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة ومناهجها العلمية، وأطرها النظرية.

- التعرف على مجمل التطورات الحديثة التي شهدها النظام الدولي المعاصر منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وحتى الوقت الحالي (فبراير 2019).

- انطلاقا من نتائج بعض الدراسات السابقة سعت الدراسة الحالية إلى توضيح أبرز التطورات التي شهدها هيكل النظام السياسي الدولي حاليا، خصوصا بعد أحداث 2011/9/11، مرورا بحرب العراق 2003، والتغيرات السياسية الكبيرة التي شهدتها المنطقة العربية منذ مطلع عام 2011، وما يزال تأثيرها حاضرا.

- تتسم الدراسة النظرية الحالية بعرضها لمفهوم هيكل النظام السياسي الدولي ومحدداته، والاتجاهات النظرية في دراسته، ثم تتناول طبيعة هيكل النظام الدولي وأبرز التغيرات التي طرأت عليه.

المفاهيم الأساسية:

1- النظام الدولي: تتفق أدبيات العلاقات الدولية بأنه: "ذلك الترتيب البنيوي للفاعلين الدوليين المتمثلين في الدول بالأساس، وفقا لقدراتهم المختلفة (الاقتصادية، والعسكرية والسياسية، والجغرافية والديموغرافية، والثقافية)، ويحكم العلاقات والتفاعلات فيما بينهم مجموعة من القواعد القانونية والأعراف التي تم الاتفاق عليها، واستقر العمل بها" (الشيخ، 2009: 355). وقد شهد منذ بداية التسعينيات العديد من التطورات التي أثرت على مجمل التفاعلات الجارية فيما بين أعضاء الجماعة الدولية... وهناك اتفاق لدى الباحثين في حقل القانون الدولي والعلاقات الدولية على أن هذه التطورات غير المسبوقة في إطار النظام الدولي (الرشيدي، 1999: 441)، منها: التطورات على صعيد هيكل النظام الدولي. وفي التنظير للعلاقات الدولية ثمة استعمالات عديدة لمفهوم "النظام الدولي"، وسوف يستخدم هنا كموضوع للدراسة في معالجتنا لإشكالية طبيعة "بنية" النظام الدولي (جندلي، 2011: 356).

2- هيكل النظام الدولي: ويقصد به توزيع القدرات في هذا النظام، وبالتالي ترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض، ويهتم الباحثون بتحليل هذا البعد بالنظر لانعكاسات مثل هذا التوزيع على سلوك الوحدات الدولية، وقدرة إحداها أو البعض منها على السيطرة على توجهات الفاعلين الآخرين (بدران،1994: 24-25). ومع مطلع التسعينيات شهد هيكل النظام الدولي تغيرات جوهرية تمثلت في انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء القطبية الثنائية، والانتقال إلى القطبية الأحادية، بكل القوى المكونة لها، بقيادة الولايات المتحدة.

3- القطبية: يقصد بالقطبية (Polarity) تأثير الدولة أو الدول المسيطرة على النظام الكوني على الأزمة الدولية، أي العلاقات الارتباطية القائمة بين القوى الكبرى والعظمى في مركز صنع القرار في النظام الدولي عند انفجار أزمة دولية وإدارتها. ويميز دارسو العلاقات الدولية بين ثلاثة أشكال رئيسية من الأبنية الدولية هي: القطبية الأحادية، والقطبية الثنائية، وتعدد الأقطاب (عبد الحفيظ، يوليو2011: 3).

أدوات جمع البيانات:

تقوم هذه الدراسة على البحث غير الميداني، وقد اعتمدت على المصادر

الأولية كالوثائق والتقارير المتعلقة بالموضوع، وكذلك على المصادر الثانوية كالكتب والدوريات، إضافة إلى ما نشر على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) حول موضوع الدراسة.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: مفهوم هيكل (بنيان) النظام الدولي لغة و اصطلاحا.

المحور الثاني: الاتجاهات النظرية في دراسة هيكل النظام الدولي.

المحور الثالث: محددات هيكل النظام الدولي.

المحور الرابع: طبيعة هيكل النظام الدولي المعاصر والتغيرات التي طرأت عليه.

الخاتمة.

المحور الأول: مفهوم هيكل (بنيان) النظام الدولي لغة و اصطلاحا:

تشير كلمة البنية في اللغة العربية إلى الإنشاء والترتيب، بنى الشيء: أقامه، وانبنى عليه: ترتب عليه. والبنيان ما يبنى. (أنيس وآخرون، 2008: 64) و(الزاوي، 1984: 64-65). وتعني كلمة البنية: التماسك والانسجام، أو بناء نمط معين، وتركيبة مؤلفة من عدة عناصر (خليل، 1996: 163).

وفي اللاتينية تعرف البنية (Structure) بأنها مجموعة عناصر، أواصر، علاقات، وتحديدا تقال على طريقة اجتماع العناصر في مجمع عيني أو مجرد. وفي السياسة تقال البنية على تنظيم، منظومة مكثفة: مثل البنى الإدارية، والسياسية، إلخ...(خليل، 2004: 222). ويرى رادكليف براون أن البنية هي: "ترتيب أشخاص تقوم بينهم علاقات محددة على نحو معين"، وقد تتطور البنى أو تتغير أو تتحول إلى بنى أخرى، بإيقاعات مختلفة، كما أن هناك تأثيرات متبادلة بينها (الجاسور، 2009: 106). أما روبرت دال فيرى أن البنية: "مؤسسة أو منظمة أو ممارسة تتمتع باستمرارية نسبية تحدد، أو تؤثر، بصورة حاسمة في تحديد قيم هامة مثل الهيبة، والقوة والنفوذ، وما شابهها" (دال، 1993: 37-38). وأي نظام يتكون بداهة من عناصر تحدد مضمونه أو هيكله أو كليهما معا (أبو الوفا، 2006: 7).

أما على الصعيد الدولي فيقصد بهيكل النظام الدولي: "كيفية ترتيب وحدات النسق الدولي في علاقاتها ببعضها البعض. ويتحدد البنيان الدولي على أساس كيفية توزيع المقدرات بين الوحدات الدولية، وعلى درجة الترابط بين تلك الوحدات" (سليم،1998: 262). ويقصد بتوزيع المقدرات نمط توزيع الموارد الاقتصادية ونمط توزيع الاتجاهات والقيم السياسية بين مختلف وحدات النسق الدولي. ذلك أن نمط توزيع الموارد الاقتصادية- بالمفهوم الشامل- يحدد كثيرا قدرة الوحدة الدولية على التصرف إزاء الوحدات الأخرى، ومن ثم، فإنه يحدد ترتيبا معينا للوحدات

داخل النسق الدولي إزاء بعضها البعض" (سليم، 2014: 17-18).

ويرى بعض الباحثين أن هيكل النظام الدولي يعني: "توزيع القدرات في هذا النظام، وبالتالي ترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها إلى البعض الآخر" (الحاج، 2005: 63). وهناك من يعرفه بأنه:" تراتبية العلاقات بين الدول الرئيسية في النظام الدولي طبقا لنمط توزيع الموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية بينها" (إبراهيم، 1992: 63). ويتضمن بنيان النظام الدولي ترتيب الفواعل وأوضاعها في النظام الدولي، وتوازنات القوى فيه، وكل ذلك يرتبط بنسب توزيع الموارد والمقدرات بين وحدات النظام (شريف، 1996: 134).

وثمة من يجعل معيار تحديد البنيان الدولي مرتكزا على القوة والنفوذ، فيرى أن هيكل النظام الدولي هو: "الشكل التراتبي الذي تتخذه وحدات النظام الدولي في ضوء الكيفية التي تتوزع بها مصادر القوة والنفوذ، وعلى نحو يجعل بعضها أكثر تأثيرا وفاعلية بالمقارنة مع بقية الوحدات الدولية الأخرى ولتباينها في كمية ومصادر قوتها، يصبح تفاوت قدرتها على الفعل المؤثر, وبالتالي تفاوت أدوارها السياسية الدولية أمرا طبيعيا" (المعيني، 2009: 288-289). ويركز آخرون على كيفية ترتيب العناصر المكونة للنظام، فيرون أن بنيان النسق الدولي (System Structure) يعني: "صورة ترتيب العناصر، أو الأجزاء المكونة لهذا النسق، أي الصورة التي تتخذها عناصر نسق معين في لحظة زمنية معينة من خلال تفاعلها معا" (منصور،1997: 62-63).

ويرى روبرت غيليبن أن هيكل النظام الدولي: "يعني شكل العلاقات بين الدول التي تكون النظام الدولي. وهو يؤثر كثيرا على قدرة مجموعة أو دولة ما أو رغبتها في محاولة تغيير النظام. وكما رأى كينيث والتز فإن الهيكل السياسي الدولي يتحدد بما يلي: مبدؤه الترتيبي، وتوصيف الوظائف بين الوحدات، وتوزيع القدرات. وبالتالي، فالهيكل يفرض مجموعة من الشروط المقيدة على الفاعلين، ويوجه سلوكهم، ويؤثر على نتائجها (غيليبن، 2009: 112-113).

ويتناول البعض هيكل النظام الدولي باعتباره "كيانا" كليا يبرز العلاقة بين الوحدات الدولية، على اعتبار أن النسق الدولي هو: "مجموع العلاقات التي تنعقد بين مجموعة معينة من وحدات سياسية في زمن معين بكم وانتظام كافيين لتصوير كيان (Structure) كلي لتلك العلاقات".

ومن هنا، فإن الوقوف على مضمون مفهوم "النسق الدولي" معناه الوقوف على" كيان" هذا النسق، "بآلياته" كجهاز منتظم، أي على الصورة التي ينتظم بها بقاؤه (بدوي، 2010: 222-223). وبالتالي، فإن البنيان هو "مفهوم تنظيمي ينصرف إلى ترتيب وحدات النسق الدولي في علاقاتها ببعضها البعض" (سليم، 2014: 17).

المحور الثاني: الاتجاهات النظرية في دراسة هيكل النظام الدولي:

استقرت نظريات السياسة الدولية على أن النظام السياسي الدولي يمثل هيكلا يضم وحدات سياسية تدخل مع بعضها البعض في شبكة معقدة ومتداخلة من التفاعلات المتعددة الأغراض والمقاصد. هذه الشبكة من التفاعلات يمكن وصفها (بمتغيرات القدرة) التي تطلق على توزيع الموارد والقدرة على استخدامها لتحقيق الأهداف، وهو عامل ديناميكي مهم في النظام السياسي الدولي (عودة، 2005: 58). فلكل نظام دولي هيكل قابل للتحديد، حيث يتميز بشكل ما للقوة والنفوذ والعلاقات السائدة، استنادا إلى اختلاف وتفاوت قدرات وسلوك وحدات ذلك النظام. ويوجد داخل هيكل كل نظام دولي ثلاثة مستويات: الأول: هو الأعلى، ويضم الدول القائدة، أو العظمى، أو الكبرى، ثم مستوى ثان: يضم دولا لها وزنها داخل النظام، لكن ليست لها القدرة على قيادته، ومستوى ثالث: يضم الدول الصغرى التي تمثل أغلبية عددية لأعضاء النظام الدولي.

ولا يقوم هيكل النظام الدولي فقط على عدد القوى الكبرى، أو الأطراف الفاعلة، فيه والقدرات القومية لكل منها، وإنما يتأسس، أيضا، على نمط التحالفات القائمة بين القوى الكبرى، والنسق القيمي والإيديولوجي الذي يقوم عليه النظام، ونوع المؤسسات العليا التي تحفظ توازن القوى داخله. ويتأثر هيكل النظام الدولي بالتوازنات القائمة في حركة العلاقات الدولية، وبشكل التحالفات التي تقيمها الأطراف الرئيسية في النظام الدولي، وبمدى القدرة على أداء الوظائف المختلفة لذلك النظام. (علوي، (online),2015, http://www.acrseg.org/36519)

"وتتعلق دراسة النظام الدولي بهيكل القوة والسلطة والتأثير وأنواع الصراعات وطرق حلها المستخدمة من قبل اللاعبين الدوليين من أجل تحقيق أهدافهم" (دورتي وبالستغراف، 1985: 116)، ويتحدد هيكل النظام الدولي إذا بنمط توزيع القوة بين الدول الكبرى عند قمته، وهو النمط الذي يحدد بدوره توزيع "القطبية" في النظام الدولي (الطويل، (online),2009 , http://cutt.us/LQOpL).

فالنظام الدولي يفرض خيارات وتحديات محددة على السلوك الخارجي للدولة، كما يطرح دور الدولة في المجتمع الدولي، والسياسات الممكن اتباعها (أحمد، ربيع 1428: 124). ولذلك يرى البعض أن: "الهيكل محدد مهم للسلوك في السياسة الدولية بقدر أهميته في الأسواق الاقتصادية والأنظمة السياسية المحلية.. ولتوزيع القدرات بين الفاعلين آثار مهمة على طبيعة المنافسة الدولية، وبالتالي على سلوك الدول. ولعل توزيع القدرات والطريقة التي يتغير بها توزيع القدرات بمرور الزمن هما العاملان المهمان اللذان تقوم عليهما عملية التغيير السياسي الدولي (غيليبن، 2009: 114). ويكاد يجمع المشتغلون بعلم العلاقات الدولية في الغرب على تناول هذه العلاقات باعتبارها علاقات قوى، وهذه العلاقات في المجال الدولي لا تعني في حقيقتها أكثر من علاقات قدرات الدول بما أوتيت من قوى.. والقدرة كمفهوم من المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية تعني عند

أرون مقدرة الوحدة السياسية على فرض إرادتها على الوحدات الأخرى (بدوي، 2010: 43-44).

ويهتم أنصار إعطاء دور كبير لهيكل النظام في توجيه التفاعلات الدولية بدور القوة في هذا النظام، فمفهوم القوة في أدبيات العلاقات الدولية ارتبط بمفهومين، حيث استخدمه البعض بمعنى عناصر القوة (عسكرية، اقتصادية..)، بينما استخدمه البعض الآخر بمعنى القدرة على تغيير سلوك الآخرين. مثل هذا الاستخدام المزدوج دفع بعض الباحثين مثل روزناو إلى التأكيد على ضرورة التفرقة بين هذين البعدين، وبالتالي اقترح استخدام اصطلاح القدرة (Capability) ليشير إلى عناصر القوة، واصطلاح التأثير(Influence) ليشير إلى القدرة على تغيير سلوك الآخرين (بدران، 1994: 25-29).

ومن هنا، يرى ستانلي هوفمان أن "هناك في النظام الدولي عنصر الحرب والتصارع من أجل القوة فيما بين الدول، إضافة إلى عنصر التضامن والصراع المتخطي للحدود القومية" (هوفمان، 2006: 34-35). وبالتالي، فالنظام الدولي عبارة عن تفاعل وتداخل للوحدات السياسية القومية والدولية التي تتأثر وتؤثر في بعضها البعض. وخلال كل هذه القرون التي مر بها، فإن النظام الدولي مر بعملية تحول من صورة إلى أخرى، تبعا لعلاقات القوة والنفوذ. إذ يؤكد هنري كيسنجر أن هناك ثلاثة متغيرات أساسية تؤثر في عملية تحول النظام الدولي، ويجملها في: زيادة عدد المشاركين في النظام وتغيير صفاتهم، وزيادة إمكانياتهم التقنية للتأثير المتبادل، ومن ثم اتساع حقل الأهداف الخاصة بهم (الجاسور، 2009: 367).

والواقع أن البنيان (الهيكل) هو الذي يجعل من الممكن النظر إلى النسق باعتباره وحدة مترابطة. إذ أنه يحدد طبيعة العلاقات التفاعلية النمطية بين وحدات النسق.

ومن المهم أن نلاحظ أن البنيان والوحدات في حالة من التفاعل الدائم، بما يسمح لنا بدراسة أثر البنيان على سلوك الوحدات (سليم، 2014: 13). و في هذا الإطار، يهتم الباحثون بتحليل البعد الهيكلي بالنظر لانعكاسات توزيع القدرات في النظام الدولي على سلوك الوحدات الدولية، وقدرة إحداها أو البعض منها على السيطرة على توجهات الفاعلين الآخرين (بدران، 1994: 24-25).

وبمراجعة البعد الهيكلي للتحولات الدولية وأثرها في النظام الدولي، يمكن أن نفرق بين اتجاهين، الاتجاه الأول، يعطي لهيكل النظام الدولي دورا رئيسيا في توجيه التفاعلات، ويركز على مفهوم القوة في النظام العالمي، وما إذا كان هذا النظام يمكن أن يوصف بأنه قطب واحد أم نظام متعدد القوى. أما الاتجاه الثاني، فيعمل على التقليل من مدلول هيكل النظام في توجيه السياسة الخارجية للوحدات الدولية (الحاج، 2005: 51).

ويشير أنصار هذا الاتجاه إلى أن أنصار المدرسة الهيكلية يغفلون عاملين رئيسيين وهما: دور القيادة والعوامل

الداخلية في توجيه السياسة الخارجية للدول (بدران، 1994: 25)، على اعتبار أن العامل القيادي- كما أكدت بعض الدراسات- يلعب دورا مهما في تقرير وتحديد نوعية القرارات في السياسة الخارجية للوحدة الدولية (مصباح، 1994: 203).

كما أن بقية العوامل الداخلية (مثل طبيعة النظام السياسي وجماعات المصالح والرأي العام والبيئة الاجتماعية والثقافية..) لها تأثيرات متفاوتة على السياسة الخارجية تختلف باختلاف النظم السياسية، وباختلاف قضايا السياسة الخارجية المطروحة (سليم، 1998: 248-249)،(مصباح، 1994: 91-107).

ويرى البعض أن مفهومي القوة (السالف الإشارة إليهما) يشكلان نقطة انطلاق أساسية لدراسة أهمية البعد الهيكلي للتحولات الدولية الجديدة، كما يشكلان مرتكزا أساسيا لتحديد عناصر القوة التي تمتلكها القوى الرئيسية في هذا النظام، ودلالتها بالنسبة إلى قدرتها على التأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى (الحاج، 2005، ص51). فالبعد البنياني قوامه تعادل المقدرات، ومكونات هذا البعد هي توازن القوى، وتوازن الرعب، وتوازن المكانة. إن قوة الدولة (في الداخل وعلى الصعيد الدولي) تمثل في الحالتين علاقة إنسانية قوامها القدرة على حمل الآخرين على تنفيذ إرادة القادر.. ويمكن القول أن مفهوم القدرة (power) يعني عند الباحثين الأنجلوسكسون بصفة عامة "أثر القوة" (مهنا، 2007: 3، 43). لذلك، يرى البعض أن: "البنية تركز على كيفية اختلاف الوحدات من وحدة لأخرى، وكيفية تنظيمها، وقدراتها"(مصباح، 2009: 292)، فبنية النسق الدولي تبين عدد أعضائه، وعدد قواه القطبية، وصورة تدرج هذه القوى (الأقداحي، 2009: 201).

ويرى بول (2006:167-181) أنه من الواضح أن هناك في السياسة الدولية المعاصرة توازنا للقوى يؤدي الوظائف ذاتها بالنسبة إلى النظام الدولي التي كان يؤديها على الصعيد نفسه خلال فترات أخرى. وهذا التوازن هو "حالة لا تكون فيها أية دولة بمفردها في وضع تتمتع فيه بالتفوق، وتستطيع أن ترسم القانون للآخرين".

وانطلاقا مما سبق، يمكن القول أنه توجد ثلاثة أشكال رئيسية من الأبنية الدولية: نسق أحادي القطبية (Unipolarity)، ونسق ثنائي القطبية (Bipolarity)، ونسق متعدد الأقطاب (Multi-polarity)، ويمكن توضيح كل منها بإيجاز كما يلي:

1. القطبية الأحادية (Unipolarity): هي بنية تتضمن فاعلا واحدا مسيطرا(ايفانز ونوينهام، 2004: 755)، وتتميز بقدر كبير من تركز الموارد؛ نظرا لصفتها الأساسية وهي وجود دولة واحدة أو مجموعة متجانسة من الدول تسود البنيان الدولي بأسره. ومن أمثلة هذا البنيان، ذلك الذي أعقب نهاية الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، حيث استطاعت الولايات المتحدة السيطرة على النظام الدولي (سليم، 1998: 266).

2. القطبيــة الثنائيــة (Bipolarity): تقــوم علـى وجـود مركـزين متفـوقين مـن مراكـز القوى، ويحيط بكل منهما عدد من الدول التابعـة (مقلـد، 1991: 26). ويتميـز هـذا البنيـان بتركـز النفـوذ الـدولي فـي قطبـين رئيسـيين؛ بسـبب تركـز توزيـع المقـدرات بـين دولتـين أو كتلتـين رئيسـيتين. ويتميـز بوجـود صـراع رئـيس يتمركـز حـول القطبـين الـدوليين (سـليم، 2014: 18-19). وتتوزع القوى في هذا البنيان على أساس تدرج هرمي، قمته قطبان اثنان، متوازنـان فـي القـوى فيمـا بينهمـا، ويقرران بتفوقهمـا صـورة النسـق العـالمي كلـه. وتنضـم كـل الوحدات الدولية القائمة أو معظمها إلى أي منهما، ومن ذلك البنيان الذي وجد عقب الحرب العـالمية الثانيـة مباشـرة، وبالـذات في الفترة من سنة 1946 حتى سنة 1956، حيث وجـد قطبـان رئيسـان همـا: الكتلـة الغـربية والكتلـة الشـرقية (سـليم، 1998: 266).

3. تعدد الأقطاب (Multi-polarity): تتميز معـالم هـذا النظـام بوجـود مجموعـة قـوى تمتلك من مصادر القوة القومية، والنفوذ ما يجعلها تتبوأ مركزا هاما على قمة الهرم الـدولي (الهزايمـة، 2007: 21)، علـى أن تكـون مواردهـا وإمكاناتهـا الاقتصـادية متكافئـة تقريبـا، كمـا هـو الحـال فـي تـوازن القوى التقليـدي (سـليم، 2014: 16)، الـذي يرتكـز علـى رغبـة الـدول الأطـراف فـي النظـام علـى الإبقـاء علـى الاسـتقرار السائد في علاقـات القـوى، وردع العـدوان (زكريـا،2009: 86)، وهـو نتيجـة طبيعيـة لنظام دولي يتسم بوجود عدة دول مستقلة ذات سيادة، يكون لكل منها حرية الدخول فـي تحالفـات مـن أجـل تعظـيم أمنهـا القـومي وحمايـة مصـالحها (فـؤاد، 1998: 52).

المحـور الثالـث: محـددات هيكـل النظـام الدولي:

مـن خـلال اسـتقراء أدبيـات "نظريـة النظم" يلاحظ أن مفكري هذه النظرية قد اختلفـوا حـول محـددات هيكـل النظـام الدولي، والنتائج المترتبة عليه.. فمـا هي إذا محـــددات هيكـــل أو بنيـــان النظـــام الدولي؟.

هـناك عـدة اتجـاهـات تسعى لتعيين محددات النظـام الـدولي، سـوف نعـرض لبعضهـا بإيجـاز:

1- اتجـاه يتزعمـه (كينيـث بولـدنج)، الـذي صـنف الـنظم حسـب مسـتويات تعقـدها، فمنهـــا الميكـــانيكي، والاســـتاتيكي، والإنسـاني،..إلخ. ولكنـه رأى أن محـددات البنيـــان تكمـــن فـــي محـــددين، الأول: المعلومـــات Information، مـــن حيـــث حجمها ونوعها ودرجة تدفقها. فالمعلومات تـؤثر بدرجـة كبيـرة علـى بنيـان النظـام، خاصة بالنظر إلى من يتحكم في مصدرها واتجاه تدفقها. والثاني: الرؤيـة أو الصـورة الذهنيـة للنظـام Image، فالنظـام بمكوناتـه وبنيانـه عبـارة عـن مسـألة تصـورية أكثـر منـه حقيقـة محـددة. ويعنـي الجمـع بـين المحددين أن بولـدنج يركز علـى الجوانـب السـيكولوجية كمحـددات لبنيـان النظـام الـدولي (المشـاط، 2009: 41). وقـد تطـور هـذا الاتجـاه لـدى مفكـرين آخـرين، مثـل جورج موديلسكي وريتشارد روزكرينس، حيـث اسـتخدم الأول المـنهج الـوظيفي

البنائي، باعتبار النظم الدولية تنبني على مجموعة من الأهداف المترابطة بأنماط من العلاقات (مصباح، 2002: 146). وركز موديلسكي على دور المعلومات في الحفاظ على النظام وتحديد هيكله (المشاط، 1994: 70). وخلص إلى "أن الاستقرار الدولي هو سمة للنظام الدولي الصناعي" (رسلان، 1986: 249). أما روزكرينس فقد رأى أن "النخب كانت تسعى لتحسين مراكزها الداخلية والخارجية لمواجهة النظام الدولي".(مصباح، 2002: 142)، وخلص إلى أن: "ثمة ارتباطا بين عدم الاستقرار الدولي وعدم شعور النخب بالاستقرار على الصعيد المحلي" (دورتي وبالتسغراف، 1985: 123). وقد أدى هذا الاتجاه إلى ربط هيكل النظام بالسيبرناطقية، حيث صار النظام أقرب إلى الخيال الذهني منه إلى الواقع السياسي (المشاط، 2009: 41).

2- اتجاه يرى أن عنصر التوازن هو الذي يحدد بنيان النظام الدولي، وهو اتجاه تبناه أنصار "نظرية النظم" في تحليل النظم السياسية الداخلية، وحاولوا تطبيقه على النظام الدولي. فالتوازن مهم في قياس مدى قدرة النظم على التكيف مع الظروف البيئية الضاغطة (المشاط، 1994: 70). وهو يعتبر من المفاهيم المتعلقة بضبط وتنظيم وبقاء النظام، وذلك داخل إطار "نظرية النظم" (الخزرجي، 2004: 55). ويشير التوازن إلى نظام التفاعلات بين كفتي ميزان السياسة الدولية (كفة مكونات القوة لكل دولة، وكفة علاقات القوى، وشكل النظام الدولي وقيمه)، وعليه، فالنظام الدولي يخضع لعملية تغير بنائي مستمر بفعل إعادة توزيع وانتشار (أي امتلاك) مكونات القوة وعناصرها دوليا (عطوان، 2010: 29-32). فالتوازن يعني أن هناك علاقة متبادلة قوية بين مكونات النظام، بمعنى أن كل تغير يلحق بعنصر معين تصحبه تغيرات تحدث للعناصر الأخرى، ولا يحدث اختلال لتوازن النسق (عبد الكافي، 2003: 63).

ويميل هذا الاتجاه إلى استخدام مصطلح Order أكثر من استخدام مصطلح System، حيث يتضمن الأول معنى: التوازن المفروض والضروري، أي الانضباط المتكافئ بين مكونات النظام، بينما لا يتضمن الثاني مثل تلك المعاني. وهكذا، يتغير هيكل النظام بناء على مدى القدرة على تحقيق التوازن بين أطرافه، وبينهم وبين البيئة المحيطة بالنظام. ولكي يستقر أي هيكل، ينبغي تحليل العوامل الخمسة الآتية: عوامل الاستقرار وعدم الاستقرار في النظام، ومتغيرات التوازن الداخلي في النظام، ومدى القدرة على تعبئة وتوظيف الموارد واستخدام التكنولوجيا، وكذلك درجة تأثير العوامل الداخلية لكل طرف على النظام ككل، وقدرة النظام على احتواء عوامل الاضطراب داخله. ودفع هذا الاتجاه إلى زيادة الاهتمام بالفاعلين الإقليميين من ناحية، والفاعلين العالميين/ متعددي الجنسية من ناحية أخرى (المشاط، أكتوبر2009: 41-42).

3- اتجاه يرى أن هيكل النظام الدولي يتوقف على شكل التحالفات التي تبادر بها الأطراف الرئيسية فيه، وأن التغير في هذه التحالفات يؤدي إلى تغيير في بنيان "النظام الدولي". ويحدد عدد الكتل

والأحلاف شكل "النظام الدولي". ففي حالة الكتلتين، يكون النظام ثنائيا. أما إذا زادت الكتل على ذلك، فإننا نكون بصدد نظام تعددي. وفي حالة اختفاء الكتل والتحالفات، نكون قد انتقلنا إلى النظام الأحادي القطبية أو النظام الإمبراطوري (المشاط، 1994: 70)، الذي يرى مونكلر أن ثمة ديناميكية داخلية تدفع صوب تكوينه، تحدو المركز إلى أن يتوغل في المناطق التابعة، ويزيد باستمرار رقعة نفوذه، ومجال هيمنته (مونكلر، 2008: 26). وذلك عن طريق السيطرة النظامية أو الهامشية (الغريب، 2008: 42-43). ويرى روبرت غيليبن أن: "هيكل النظام الدولي مهم؛ بسبب تأثيراته العميقة على تكلفة ممارسة القوة، وبالتالي تغيير النظام الدولي. ويؤثر عدد الدول وتوزيع القدرات فيما بينها على سهولة تشكيل الائتلافات الرابحة أو الموازين المقابلة للقوة. وتحدد هذه العوامل البنيوية استقرار أو عدم استقرار نظام دولي ما، وبالتالي تسهل التغيير السياسي الدولي أو تثبطه (غيليبن، 2009: 116). أما هولستي فيرى أن هيكل علاقات القوة الدولية والكيفية التي يبدو عليها هذا الهيكل، قد يترتب عليها بعض الظروف التي يتعين أخذها في الاعتبار عند تعريف الموقف الخارجي(مقلد، 1987: 208-209).

ويخلص وولفورث (2001:38) إلى أن: "التحالفات لا تستطيع أن تغير بنية النظام الدولي، وإنما زيادة القوة عند طرف أكثر من الآخر (من الممكن أن تفعل ذلك) وتنهي مثلا عهد القطب الواحد". فهيكل النظام الدولي يتحدد بنمط توزيع القوى فيما بين الدول الكبرى عند قمة ذلك النظام، وهو النمط الذي يحدد بدوره نمط "القطبية" في النظام الدولي، وليس هناك نوع واحد من القوة يتحدد به ذلك الهيكل، ولكن بالقوة العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية جميعا يتحدد هيكل النظام (علوي،2003: 66). وبالتالي، فإن بنية النظام هي محدد رئيسي لسلوك الدولة، الذي يأخذ شكل البنية النظمية القائمة (مصباح، 2009: 28-30).

وعلى صعيد العلاقة بين هيكل النظام الدولي وأشكال التحالفات فيرى أنصار نظرية "الاستقرار بالهيمنة" أن استقرار النظام الدولي مرتبط بوجود قوة مهيمنة (جاد، 2010: 12-15)،(نعمة، 2003: 93-100). وتعود أهمية هذا الاتجاه إلى تأكيد الرابطة بين عدد التحالفات والكتل من ناحية، ومدى استقرار بنية النظام الدولي من ناحية أخرى.. وهكذا يستمر بنيان النظام الدولي، مادام نمط التحالفات السائد مستمرا فيه (المشاط، 1994: 70-71)، (نعمة، 1997: 65-71).

4- اتجاه يرى ارتباط هيكل النظام الدولي بمدى القدرة على أداء الوظائف المختلفة التي ترتبط بالنظام. ومهما تكن الوظائف التي يؤديها النظام الدولي، فإن فعالية أدائها ترتبط بهيكل النظام، كما أن فشله في تحقيق وظائفه الرئيسية قد يؤدي إلى انهياره (المشاط، أكتوبر2009: 42). ويرى البعض أن ثمة خمس وظائف تغير هيكل النظام الدولي، وهي: وظيفة التكامل، والأمن، والتنمية، والشرعية، ووظيفة التكيف (عودة، 2005: 13).

ويرى هوفمان: "أن وظائف النظام الدولي الرئيسية تكمن في الحفاظ على الأمن، وتحقيق الرضا، وترسيخ قواعد المرونة في التعامل، وأن أي هيكل دولي لابد أن يمتلك قوى فاعلة إلزامية لتحقيق تلك الوظائف، وأن عدم القدرة على الإلزام يؤدي إلى تغير القوى الفاعلة في النظام، مما يؤثر على هيكله" (المشاط، أكتوبر2009: 42).

وفي هذا الصدد، يلاحظ أن كل دارسي النظام الدولي يصلون إلى حقيقة مؤداها أن اللاعبين الرئيسيين يهتمون بالحالة التي عليها التوزيع الفعلي لعوامل القوى الدولية، بغض النظر عن التباين في نوعية اللاعبين على مسرح القوى الدولية (إسماعيل، 2004: 72). ورأى مايكل هاس أن: "حالة هيكل النظام الدولي تتوقف على مدى القدرة على أداء تلك الوظائف" (المشاط، 2009: 42).

ومن خلال دراستنا لفكرة النظام، يلاحظ أنه يشتمل بالضرورة على إمكانية الإلزام، انطلاقا من القيم والمبادئ المؤسس عليها ذلك النظام (أبو دبوس، 2000: 296). وقد قدم مارسيل ميرل رؤيته حول فكرة وجود سلطة تقوم بتطبيق القواعد القانونية الدولية، وفي غياب مثل تلك السلطة أو القوة القادرة على تطبيق القانون تسود الفوضى (ميرل، 1992: 32)، التي تعني رفض اللاعبين الرئيسيين في النظام الدولي للصورة التي عليها توزيع القوى، ومحاولة فرض صورة جديدة تتفق مع اتجاهاتهم ومصالحهم القومية، مما يؤدي إلى زيادة حدة التفاعل وظهور ديناميكية شديدة داخل النسق (إسماعيل، 2004: 53) و(سعدي، 2006: 69-70) (كليفلاند،2000: 127). ولذلك يرى برتران بادي أن: "العلاقات الدولية اليوم تعرف نوعا من اللامركزية، والفوضى، وغياب آليات الضبط"(سعدي، 2006: 300). إذا، هذا الاتجاه يخلص إلى وجود ارتباط بين هيكل النظام الدولي، ومدى القدرة على أداء الوظائف المختلفة المرتبطة بذلك النظام الدولي.

المحور الرابع: طبيعة هيكل النظام الدولي المعاصر والتغيرات التي طرأت عليه:

أ- هيكل النظام الدولي في فترة التسعينيات من القرن العشرين:

يوضح تأمل الخريطة السياسية للنسق الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة أن ثمة تغيرات هيكلية شهدتها الساحة الدولية، ساهمت بدورها في إحداث تحولات جذرية في الأجندة الدولية، حيث أعيدت صياغة الأولويات والقضايا، وتمت عملية إعادة مراجعة للعديد من المفاهيم والرؤى التي كانت سائدة في فترة القطبية الثنائية. بيد أنه يمكن القول بأن تغير بنية (هيكل) النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية كان أحد أهم وأبرز ملامح التغير، وإعادة التشكل في الخريطة السياسية الدولية الراهنة (طايع، 2008: 37-38).

وفي الوقت نفسه، يشير النظام الدولي خلال هذه المرحلة إلى أنماط تفاعلات جديدة تركز على الجوانب الثقافية والحضارية وتوزيع مصادر القوة والنفوذ بصورة جديدة تعطي دورا أكبر

للمنظمات الدولية غير الحكومية، ما جعل البعض يطلق عليه "النظام العالمي الجديد". وقد ارتبطت هذه المرحلة بمجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية، مثل: الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، واحترام قواعد القانون الدولي، وإعلاء الشرعية الدولية، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية (الغريب، 2008: 34-35) و(فرج الله، 1998: 561).

كما طرحت في ضوء هذه التحولات الجيوسياسية الجذرية التي شهدها العالم نظرية "صدام الحضارات" لصاموئيل هنتنغتون، التي ترتكز على فكرة اعتبار الحضارة العامل الجديد الذي سيتحكم في صيرورة العلاقات الدولية، وبالتالي، فالانقسامات الكبرى ستكون انقسامات ثقافية (سعدي، 2006: 88-107). باعتبار أن الهوية الثقافية، هي التي تشكل نماذج التماسك، والتفكك، والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة (هنتنغتون، 1999: 71). كما برزت أيضا أطروحة "نهاية التاريخ" لفرنسيس فوكوياما، والتي اعتبرت رؤية لفهم طبيعة التطورات الدولية، وتوصيفا لما يجري من تغييرات على هيكل النظام الدولي (كامل، 2008: 78). وقد رأى فوكوياما أنه: "بسقوط الأنظمة الفاشية والنازية ثم الشيوعية مع نهاية القرن العشرين، يكون الصراع التاريخي بين الليبرالية والماركسية قد انتهى بانتصار الفكر الليبرالي الذي أصبح يشكل الطور النهائي للصراعات الأيديولوجية في العالم".(سعدي: 48-50).

وعلى هذا الصعيد، فقد حاول العديد من المفكرين تقديم مجموعة من التصورات والنماذج النظرية الجديدة لتشخيص الواقع الدولي.. وهكذا، انتعش وانتشر في هذه المرحلة: خطاب النهايات (ENDS)، نهاية الأيديولوجيات والتاريخ والحداثة، وهو خطاب يحاول التعبير عن المرحلة الحاسمة التي يعيشها العالم، وهو في جزء منه انعكاس لجميع التحولات الجذرية (حرب، 2002: 167-169)، (سعدي:48)، التي شهدها الواقع العالمي، والتي اتخذ النظام الدولي في ظلها جملة من السمات أهمها اختفاء الصراع الأيديولوجي وهيمنة قطب واحد في المجال العسكري والتكنولوجي مع استمرار انقسام العالم إلى شمال وجنوب (السنوسي، 2000: 131). وهذه الحالة تكشف بجلاء أن البيئة الدولية تقف عند عتبة مرحلة من تطور العلاقات الدولية ليست لها خصائص تقليدية اقترنت بالمرحلة السابقة (نعمة، 2003: 84)، لأنها شهدت أحداثا مهمة ومفصلية تركت أثرا بالغا على هيكل توزيع القوة في النظام الدولي، وكل ذلك صب في اتجاه تعزيز وتأكيد الانفراد الأمريكي بقيادة النظام الدولي (كامل، 2008: 81)، انظر: (حجاب، 2003: 2509-2510).

"إن المحصلة النهائية لهذه التحولات الجذرية هي ظهور واقع عالمي جديد، وهذا الواقع الجديد ليس مجرد تحول في العمليات الدولية، ولكنه تحول بنيوي في النسق العالمي ذاته"(سليم، 2014: 779). وقد ذهب البعض إلى أننا لسنا إزاء نظام عالمي جديد، وأن الأمر هو مجرد

ترتيبات جديدة بعد الحرب الباردة، اقتضتها "وضعية جديدة"، يجريها القطب الباقي ليحكم قبضته على العالم.. بعد أن اختفى منافسه (أبو دبوس، 2000: 298). وهذا يشير بوضوح إلى أن ذلك شكل نقلة بالغة الحدة في هيكل القوة وعلاقاتها في المنظومة الدولية (طايع، 2007: 144). وهذا التغير يعبر عن اختلال في أنماط التوزيع البنيوي المكون من القوة والنفوذ، والتي كانت تأتي من التركيز للموارد والإمكانيات لكل وحدة دولية (ملتم، 2009: 79). وتكشف الدراسات التي تناولت ظاهرة "التغير" الذي يطرأ على النظام الدولي عن وجود اتجاهين رئيسيين، يأخذ أحدهما بمفهوم التغير كظاهرة عمدية أو إرادية، في حين يركز الآخر على التغير كنشاط تلقائي أو عفوي (طايع،2007: 6).

وفي هذا الصدد يمكن القول أن هيكل النظام الدولي في هذه المرحلة اتسم بالآتي مفتاح (2008: 31-33):

1- غياب أحد القطبين الرئيسيين في النظام الدولي.

2- تغيير في أطراف العلاقات الدولية السابقة، وأصبحت تقاس على أساس الصراع بين الشمال والجنوب.

3- العالمية التي هي الاتجاه العام للنظام الدولي الجديد، وهذا الاتجاه يمثل تحديا للتنظيمات الإقليمية التي تباشر دورا فاعلا من أجل إيجاد دور مؤثر في الهيكل العالمي.

4- أهمية العامل التكنولوجي في المتغيرات الدولية الجديدة، والتي يمكن وصفها بأنها ثورة في مجالات عديدة وخصوصا وسائل الإعلام والاتصال.

"وقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى تطور فكري مهم يتعلق بهيكل النظام الدولي، وطرح السؤال التالي: ماذا يعقب الثنائية القطبية؟ هل هو هيكل عالمي متعدد الأقطاب؟ أم على العكس أحادي القطبية؟ وكان من الطبيعي أن ينقسم المنظرون بين مؤيد لتعددية الأقطاب ومعارض لها، ونفس الاختلاف والجدال بالنسبة للأحادية القطبية؟"(قرني، 2005: 43). ومن خلال رصد هذا الجدل المتعلق بطبيعة هيكل النظام الدولي بعد عام 1991 تبرز ثلاثة اتجاهات فكرية كما يلي:

1- **الاتجاه الأول**: يرى أنه هيكل أحادي القطبية، استنادا إلى أن الولايات المتحدة تمارس في اللحظة الراهنة دورا قياديا في النظام العالمي في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وانشغال روسيا بقضاياها الداخلية، وعدم قدرة اليابان والصين وأوروبا بعد على امتلاك مقومات القطب العالمي (سليم، 2014: 779) (سليم، 1994: 93)، مما يعني أن الولايات المتحدة أصبحت هي "المهيمنة سياسيا وعسكريا إلى جانب ثقلها الاقتصادي" (المغيربي، 2005: 128)، (هارت، 2005: 47). أي أنها- حسب هذا الرأي- تنفرد بوضع القطب الأوحد الذي يجمع بين يديه الأنواع الثلاثة من القوة معا (العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية)، ولعل ذلك الوضع هو الذي يدعو كثيرا من الباحثين لوصف هيكل النظام الدولي بالأحادية القطبية، (علوي، 2003: 66)، (نجم، شتاء 1999/1998: 206)،

(أوتكين،2007: 153-168)، باعتبار أمريكا أصبحت الفاعل الرئيسي إن لم يكن الوحيد على الساحة السياسية الدولية (جاد، 1995: 133). وانفرادها مرحليا بالنظام الدولي، كونها القطب الوحيد المسيطر على الأحداث الدولية (مسعود ومراد، 2006: 242)، الذي يعيد رسم خريطة العالم بما يتوافق مع رغباته ومصالحه، وتثبيت الأحادية في صيغتها العسكرية والاقتصادية (العزي، 2009: 155). ويعول أنصار هذا الاتجاه على اعطاء دور أكبر لهيكل النظام في توجيه التفاعلات الدولية، ومن ثم دور القوة في النظام (جاد، 2010: 146)، لذلك فهم يجادلون بأن النسق الدولي قد أصبح أحادي القطبية؛ لتفرد دولة واحدة بعناصر القوة والنفوذ فيه، نتيجة التركيز الشديد للموارد والإمكانات المتاحة، وعلى النحو الذي يجعل منها وحدة دولية متفوقة بكل مقاييس عصرها على بقية الوحدات الدولية الأخرى (فهمي،1997: 61)، (عودة، 2005: 191-206)، (ثورو،2006: 10-12).

ويؤكد هذا الاتجاه أن ثمة مسافة كبيرة تفصل بين المنافسين المحتملين لهذا القطب كاليابان وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي والوضع المتفوق لأمريكا (أحمد، 2010: 69-70)، التي تتولى تسيير العالم من خلال القوة العسكرية، عن طريق فرض النفوذ والهيمنة وإدارة محركات الصراع تحت مسميات جديدة (محمد، 2008: 131)، تبرز ملامحها من خلال الانفرادية الأمريكية كقطب دولي وحيد، في ظل الرأسمالية الغربية (مهنا، 2006: 251)، (معوض، 2005: 122).

ويرى البعض أن" الولايات المتحدة ظلت مركز إدارة النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، فتكونت القطبية الأحادية"(كوكر، 2005: 237-239). وهناك تيار داخل أمريكا يرى أن القرن الجديد هو "قرن أمريكا"، وهذا الاتجاه يؤكد أحادية القطبية الدولية بزعامة أمريكا (شلبي، 1994: 182)، (Ikenberry,2004)، فالتفوق الأمريكي حسب هؤلاء أصبح من حقائق الحياة التي سوف تستمر على المدى المتوسط (أبو خزام, 2005: 271)، (سرحان، 2007: 16-17). كما أن ممارسة القوة الأمريكية تتم من خلال نظام عالمي بتصميم أمريكي يعكس الخبرة الأمريكية والشخصية التعددية للمجتمع الأمريكي ونظامه السياسي (بريجنسكي، 2007: 32).

ومن هنا يمكن القول أن لأنصار الاتجاه الأول عدة حجج هي النقر (2004: 71-72):

أ- أن انهيار الاتحاد السوفيتي وانغماس دول رابطة الكومنولث، بما فيها روسيا الاتحادية في مشكلاتها الداخلية، أفسح المجال أمام الولايات المتحدة لتمارس دورها كقوة عظمى وحيدة على الصعيد الدولي.

ب- أن القوى المؤهلة لتلعب أدوارا أساسية في النظام الدولي مثل اليابان والاتحاد الأوروبي لا تمتلك كل مقومات القطب الدولي الاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية.

ت- أن الدور السياسي والعسكري والإستراتيجي الذي قامت به الولايات المتحدة خلال أزمة الخليج يؤكد أنها

اتخذت تلك الأزمة كبداية لتثبيت بعض دعائم النظام الدولي.

2- **الاتجاه الثاني:** على النقيض من الاتجاه الأول، يرى هذا الاتجاه أن النظام الدولي هو نظام انتقالي سيتجه سريعا إلى "قطبية متعددة"، وأنه بالأحرى "قطبية تعددية قيد التشكيل"(سليم، 2014: 779)، وذلك من خلال اعطاء دور أكبر للعناصر الاقتصادية أو الثقافية (جاد،2010: 147)، فقد أظهرت الأزمات السياسية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، صعوبة استمرار عالم القطب الواحد، فصورة العالم اختلفت تماما في هذه المرحلة (خفاجي،2008: 175). لذلك يرى أنصار هذا الاتجاه أن "نمط توزيع عناصر القوة والقدرة على التأثير يشير إلى أن هيكل النظام الدولي يتسم بتعدد القوى"(عبد العاطي، 2003: 39)، وأن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية في هذا النظام (أمريكا- اليابان- الاتحاد الأوروبي) يوضح أنه لا يوجد دولة واحدة تتمتع بتفوق في جميع عناصر القوة، الأمر الذي يؤدي إلى غياب القوى العظمى من هذا النظام (Pfaff,1991:40-53.). وظهور هيكل للقوة متعدد الأقطاب ذي قيادة مركزية، ومرونة تسهل تحقيق الاتفاق، وتستوعب أسباب الاختلاف (الكيلاني، يوليو 1992: 31).

ويستند أنصار هذا الاتجاه إلى عدة حجج أهمها ما يلي المشاط (1994: 84)، سليم (2014: 778-781):

أ- أن القطبية الواحدية تستلزم ارتباطا بين القوة العسكرية والاقتصادية للقطب المسيطر، وهو ما لا يتوافر في حالة الولايات المتحدة، فهناك توزع وانتشار لمصادر القوة في النظام العالمي.

ب- أن الولايات المتحدة تعاني من مشكلات اقتصادية بنيوية تجعلها غير قادرة على قيادة النظام العالمي.

ت- أن المعطيات الاندماجية الاقتصادية العالمية، من شأنها أن تؤدي لظهور أقطاب دولية منافسة لأمريكا.

ث- أن الولايات المتحدة ليست هي المركز الوحيد لعملية صنع القرارات الدولية، وهناك مراكز أخرى ليست تابعة لها. ولا تستطيع اتخاذ قرارات تمس النظام الدولي دون أن تسبغ عليها الشرعية الدولية.

ج- "أن الولايات المتحدة قد تكاثرت عليها عوامل الضعف والتفكك الداخلي. كما أنها تواجه صعوبات جمة في التوفيق بين متطلبات وإدارة شؤونها الداخلية"(عبدالرحيم، 2000: 13). "ومن عناصر الضعف الأمريكي: أن الإمبراطورية الأمريكية مرت بهزائم متتالية ومتتابعة. ولعل من مظاهر التعبير عن هذا الفشل ترسب عدم القناعة لدى حلفاء أمريكا بأن قيادتها لم تعد تصلح لأن تحقق هذه الوظيفة" (ربيع، 1995: 376-377). بالإضافة إلى ما تعانيه أمريكا من مشكلات اقتصادية حادة، يمكن أن تؤثر على مكانتها النسبية في النظام الاقتصادي العالمي (نافعة، 1992: 36). ويتفق العديد من الباحثين: "أن ميزان القوى السياسي والعسكري والاقتصادي اختل في غير مصلحة الولايات المتحدة اختلالا صارخا، بما يشبه الفارق بين فارس يشهر سيفه ويقفز بحصانه، وبين محمول على ظهره

من شدة الرضوض التي ألمت به بسبب إخفاقاته وسقطاته (فريق من الباحثين، 2008: 3).

3- **الاتجاه الثالث**: يقوم هذا الاتجاه على أساس التمييز بين مستويين للنظام الدولي: المستوى الإستراتيجي– العسكري، والمستوى الاقتصادي - السياسي. فعلى المستوى الأول، سيظل النظام الدولي في الأجلين القصير والمتوسط أحادي القطبية، باعتبار أن أمريكا هي القوة العظمى الوحيدة على هذا المستوى. أما على المستوى الاقتصادي – السياسي، فإن النظام الدولي خلال هذه الفترة هو نظام متعدد الأقطاب، باعتبار أن اليابان قوة اقتصادية كبرى، وإنجاز مشروع الوحدة الأوروبية سيجعل من المجموعة الأوروبية قوة اقتصادية عظمى. أما في الأجل الطويل، فإن النظام الدولي قد يتحول إلى نظام متعدد الأقطاب سياسيا واقتصاديا وعسكريا. وسيظل ذلك رهنا بالتحولات والتغيرات التي تجري في القوى الكبرى الرئيسية في النظام الدولي (شريف، 1996: 133- 134). وفي هذا الصدد، يرى جوزيف ناي، أن "القوة اليوم موزعة كما في لعبة الشطرنج ثلاثية الأبعاد، على رأسها الجانب العسكري، الذي تمتلكه الولايات المتحدة، ويصعب تجاوزه، ثم يأتي الجانب الاقتصادي، وهو متعدد الأقطاب حيث يضم أمريكا وأوروبا واليابان، وتأتي أخيرا، العلاقات الخارجية، التي تقع خارج نطاق سيطرة الحكومات (Nye,1999:24).

4- **الاتجاه الرابع**: يرى أن النظام الدولي الجديد هو "أحادي القطبية"، يتجه إلى التعددية الثلاثية في إطار هيكل قوة جديد، يضم أمريكا والاتحاد الأوروبي واليابان (بدران، 1994: 28-30). ويرى البعض أن: "الهيكل الجديد لعلاقات القوى، متعدد الأقطاب غير المتعارضة، من حيث أنه مجموعة من الدول الكبرى يقوم كل منها بدور في "القطبية التعددية"، وبأنه في الوقت نفسه، ذو قطب واحد، بمعنى أن ثمة قطبا واحدا مسيطرا. وهذا التحالف هو الذي يمنح نموذج (المركز والأطراف) قوته، ويدخل على نظام العلاقات الدولية تغييرا واضحا" (الكيلاني، يوليو 1992: 31).

- هيكل النظام السياسي الدولي بعد 11 سبتمبر2001:

أثارت أحداث سبتمبر 2001 ردود فعل متباينة عبر مختلف أنحاء العالم، على كافة الصعد السياسية منها والأكاديمية والإعلامية العربية والغربية على حد سواء، "حتى أن المؤرخين باتوا يتحدثون عما قبل وما بعد 11/ 9، وكذلك أهل الجغرافيا والاجتماع والسياسة. فالحدث في حد ذاته أفرز نتائج عميقة" (اللاوندي، 2004، ص17)، ومثل نقطة تحول مهمة في مسار العلاقات الدولية (سليم، 2003: 19). ولا شك أنه كان لتلك الهجمات تداعيات على قضايا متعددة دولية وإقليمية (عبد الناصر، 2005: 163).

إن أحداث هذا اليوم تمثل منعطفا في تاريخ النظام العالمي الجديد، وتتمثل أبرز نتائج هذه الأحداث في: الهيمنة الأمريكية على السياسات والحوار السياسي (على

الصعيد الدولي)، ومحاولة تحجيم دور الأمم المتحدة، وتكثيف الضغوط على المجتمع الدولي ليقبل باستخدام القوة العسكرية من أجل تحقيق مصالح ذاتية. كما أن إعلان أمريكا لمبدئها "من ليس معنا فهو ضدنا" يمثل انطلاقة جديدة نحو تطوير النظام العالمي (بن جمعة، 2010: 394-396). فالحدث خلق بالفعل أوضاعا جيوسياسية جديدة، كما خلق أجندة جديدة للولايات المتحدة، ووفر لها فرصة ذهبية لإعادة ترتيب جدول الأولويات العالمي (إسماعيل، 2009: 262)، (أحمد، 2005: 962) و(عروسي، 2009: 157-177). وتبرير إستراتيجيتها الإمبريالية العالمية باسم الحرب ضد الإرهاب (رويدز، 2005: 82-83).

ويمكن القول أن البيئة الدولية الراهنة تشهد مزيدا من الاضطراب غير المسبوق في سياق التفاعلات بين القوى المختلفة للنظام الدولي.. ومن ثم يمكننا القول أننا أمام ثلاثة احتمالات لمستقبل النظام الدولي الراهن، إما أن ينهار هذا النظام ويتم بناء نظام جديد، أو يتم التوصل إلى توافق حول آليات تطويره، أو الوصول إلى حالة فريدة تسمى حالة " النظام الموازي"، بمعنى أن يبقى النظام الغربي بقيمه ومعاييره ومؤسساته وقيادته، وينشأ نظام آخر موازٍ يضم الدول والقوى الدولية الأخرى المعارضة لهذا النظام (أبوعامود، 2015: 58-59).

وحول طبيعة هيكل النظام الدولي في هذه المرحلة تبرز العديد من الاتجاهات منها:

1- **الاتجاه الأول:** يرى أنه نظام "أحادي القطبية"، فأحداث سبتمبر 2001 قدمت المزيد من الدلالات التي تؤكد ظهور النظام العالمي الجديد (مصباح، 2002، ص391)، خصوصا مع "وجود إصرار على تطبيق نظام القطب الأوحد بإدارة الرئيس بوش الابن"(الصلح، 2009: 38)، "فكل شيء يشير أننا دخلنا بعزم وصرامة في نظام القطبية الأحادية" (سلامة، أكتوبر2001: 12-13). وذلك بسبب اتجاه أمريكا لنهج سياسة انعزالية وأحادية متطرفة فيما يخص التزاماتها الدولية، وإلى تبني مواقف انفرادية، وقرارات جائرة فيما يخص العديد من القضايا الدولية (خضر، 2010: 25). ويخلص البعض إلى أن: "هذا الهجوم قد أسفر عن إجهاض التحولات البطيئة في النظام الدولي نحو التعددية القطبية، وأدى لاكتساب الولايات المتحدة سلطة قيادية جديدة في النظام العالمي، وظفتها لإعادة ترتيب العلاقات الدولية طبقا للمصالح الأمريكية" (سليم، 2003: 19). كما أن "تلك الأحداث سارت بنظام القطبية الأحادية نحو تحقيق نموذجه المتكامل والناجز"(الغريب، 2008: 86).

وقد جاءت أحداث سبتمبر لتدشن مرحلة السيطرة الأمريكية الشاملة، ومن خلال هيكل توزيع القدرات (سياسية- اقتصادية- عسكرية- إعلامية وثقافية)، وأنماط العلاقات والنماذج السائدة في النظام العالمي، تراجعت إلى الوراء كل سيناريوهات المشاركة أو الكتل المتوازنة التي روج لها البعض. وأصبح السيناريو المرجح بقوة هو تبلور نظام دولي هرمي تعتلي أمريكا قمته بصورة منفردة، وإن

كانت هذه القمة تتخذ صورة مثلث قاعدته أوروبا واليابان. (الجمال، 2003: 119-120)، (الحروب، نوفمبر 2008: 30).

وبالتالي، فهذه الأحداث أضعفت مؤقتا من سرعة تحول النظام الدولي إلى بنيان عالمي ذي طبيعة هرمية، تتعدد فيه مراكز القوة (حسين، 2009: 52). وقد سارعت أمريكا بالرد العسكري، وشنت هجمات عنيفة على أفغانستان، نتج عنها إسقاط حكومة طالبان، ووضع حكومة منسجمة مع السياسة الأمريكية (مصباح، 2002: 392).

وفي عام 2003 قامت بغزو العراق خارج إطار الشرعية الدولية، بحجة وجود أسلحة دمار شامل، "وقد قدمت إدارة الأزمة العراقية دلالات ومؤشرات عن أن العالم يعيش أقصى حالات القطبية الأحادية التي وصلت لمرحلة إعلان الهيمنة.. حيث برزت سمات السلوك الإمبراطوري، ومنها: جعل الأمم المتحدة أداة للهيمنة الأمريكية، وأولوية القانون الأمريكي على القانون الدولي العام، وأخيرا ما يتصل بالفيتو الأمريكي والمعايير المزدوجة" (مصطفى، 2003: 261-262). ونتج عن ذلك، الحد من تطلعات قيام نظام دولي متعدد الأقطاب (أبو طالب: 113). وتكريس الأحادية القطبية، التي أصبحت من "أهم سمات هيكل النظام الدولي" (الشيخ، 2009: 358-359). وتشير بعض الدراسات إلى الفرق الكبير الذي يفصل الولايات المتحدة القوة العظمى (الوحيدة)- حسب رأي بعض الباحثين-التي تتربع على قمة النظام العالمي الجديد عن بقية القوى الكبرى، مثل: الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا والبرازيل والهند والدول الأخرى، التي تطمح إلى منافستها ومزاحمتها في العقود والقرون المقبلة (السويدي، 2014: 577-578)، (إبراهيم، 2008: 352-353).

2- **الاتجاه الثاني:** يرى أنه نظام "متعدد الأقطاب"، وقد برزت مدرسة في أمريكا ترى أن النظام الدولي القادم، سيقوم على التعددية، وأن قمة هذا النظام الدولي سوف تحتلها دول كبرى- وليس قوة عظمى وحيدة- تشاركها دول إقليمية أصغر(الغمري، 2009: 43). ويرى البعض أن "الأحادية القطبية، والهيمنة الأمريكية ماهي إلا نتيجة مؤقتة لسقوط الاتحاد السوفيتي(السابق)، وعليه فهذه المرحلة ستكون مؤقتة وقصيرة، وفي طريقها إلى الزوال والانهيار نظرا للتمدد المفرط، فالتوسع الخارجي يكون بداية انهيار القوى الكبرى" (التقرير الإستراتيجي العربي،2009: 33- 34)، (الطحلاوي .M.A،2009).

فمنذ الحرب على أفغانستان (2001) والعراق (2003)، وأزمة أوسيتيا الجنوبية (2008)، إلى الأزمة الأوكرانية (2014)، بدأ العد التنازلي لانهيار الهيمنة. (انظر: أبو خزام،610:2017) وكذلك: (ثابت والعناني، 2005: 40-67). فأزمة أوسيتيا الجنوبية مثلا تعتبر أزمة كاشفة، ونقطة تحول مفصلية، تشير إلى بدء تغير حقيقي في هيكل النظام الدولي، نحو نظام متعدد القوى، على غرار ذلك الذي ساد العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. وتعتبر روسيا فاعلا محوريا في هذا النظام (الشيخ،

2009: 367). وفي هذا الصدد أيضا: شهد عام 2014 مؤشرات لا تخطئ، إذ أظهرت الأزمة الأوكرانية هشاشة "القطب المهيمن"، فالتصرف الروسي الحازم بإسقاط الحكومة المتحالفة مع الغرب، واستعادة " القرم"، وتقسيم أوكرانيا، أظهر أن مرحلة الاستسلام قد ولت.. وليس ثمة شك أن عام 2015 هو نقطة التحول الفاصلة بين مرحلتين مختلفتين، فقد أظهر التدخل العسكري الروسي في سوريا، بدعوى محاربة تنظيم "داعش"، أظهر حجم الصراع الدولي، ففي هذه الحرب أعلنت روسيا بكل وضوح تحديها للهيمنة الأمريكية. (انظر: أبو خزام: 611). ولذلك، ينحاز كثير من المنظرين إلى فكرة " التعدد القطبي"، وهو ما برز حسب ما يرى البعض في الأدبيات والممارسات عام 2015، مع وجود فريق آخر يرفض وصف التغيير الراهن بالتعدد القطبي، ويتوقع أن تستقطب القوى الدولية الصاعدة والثابتة في تكتلين كبيرين، وهو ما قد ينتج نظاما "ثنائي القطبية" (التقرير الإستراتيجي العربي: 2015، 2016: 31).

3- **الاتجاه الثالث:** يرى أنه نظام "اللاقطبية الدولية"، التي تعني الانتقال نحو عالم لا تهيمن عليه قوة واحدة منفردة، ولا دولة غالبة أو دولتان عظميان، وإنما عشرات الفاعلين على المسرح الدولي ممن يمتلكون أنواعا وأحجاما مختلفة من القوة، مثل: الشركات المتعددة الجنسية، والاتحادات أو المنظمات الدولية، وغيرها. (مصطفى، أكتوبر 2008: 6). انظر: (R.N.Haass,(May-June) 2008:44-56.). وهكذا، فإن خلاصة التداخلات بين تلك المستويات: الدول الكبرى، والدول الإقليمية النافذة، والأطراف غير الدول المعولمة، تنتج عالما صفته الأساسية "اللاقطبية"(الحروب، نوفمبر 2008: 34).

وهكذا فإن ثمة اتجاهات ثلاثة يرى أحدها: أن النظام الدولي يعيش الآن مرحلة قطبية أحادية، ويرى الثاني: أنه يعيش مرحلة قطبية تعددية، أما الثالث: فيرى أن هيكل النظام الدولي ما يزال قيد التشكيل في هذه المرحلة الانتقالية التي قد تستغرق سنوات. انظر: (جندلي، 2011). "وهناك عدد من الخصائص العامة التي تدعو لتبني وجهة النظر الدافعة بأن النظام الدولي لا يزال يمر بمرحلة انتقالية، وأنه لا يزال في طور إعادة التشكل" (التقرير الإستراتيجي العربي: 2015: 31).

وفي هذا السياق، تناول Haass (2014:70-79) رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي ملامح النظام الدولي في هذه المرحلة، مشيرا إلى تفكك هذا النظام بسبب الاضطراب، واتساع نطاق عدم الاستقرار الذي شهده العالم. ويذكر هاس "أن هذا التفكك قد حدث بفضل ثلاثة اتجاهات، هي: انتشار القوة في العالم بين عدد أكبر ومدى أوسع من الفاعلين؛ وتضاؤل مكانة النموذج الأمريكي السياسي والاقتصادي، وارتفاع مستوى الشك في الأحكام والصدقية الأمريكية بسبب خياراتها في منطقة الشرق الأوسط".

وينقل لنا كل من منغست وأريغوين (154: 2013) بعضا من ملامح الجدل حول هيمنة الولايات المتحدة على النظام

الدولي، فالمؤيدون لهذا الأمر: يرون أن أمريكا تمتلك قوة عسكرية غير مسبوقة، ونفقاتها الدفاعية أكبر من نفقات الدول الخمس عشرة التالية لها مجتمعة، وهي المبتكر الأول في تقنية المعلومات، واقتصادها أقوى بثلاث مرات من اقتصاد الدول الثلاث التالية لها مجتمعة، بينما يرى الرافضون لهذه الهيمنة أن: قوة أمريكا العسكرية سيئة التوزيع بالنسبة للحرب والعدوان في القرن الحادي والعشرين، وأن الاتحاد الأوروبي يمارس نفوذا متزايدا في القضايا العالمية، وبالنسبة للاقتصاد الأمريكي فهو في تراجع نسبي.

ويمكن رصد بعض ملامح التغيير في النظام الدولي الحالي على النحو التالي التقرير الإستراتيجي العربي (2015: 31-33):

1- صعود القوى الدولية من دون الولايات المتحدة لا يقدم بديلا حتى الآن للنموذج الليبرالي الغربي بشقيه السياسي والاقتصادي، وانعكاساتها على بلورة "القوة الناعمة" لهذا النموذج، هذه الحقيقة تدعو إلى توقع استمرارية معينة في تأثير الولايات المتحدة خصوصا، والقوى الغربية عموما على المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية، وذلك في ضوء أن هذه الكتلة مازالت تصيغ القواعد الحاكمة للسلوك الدولي سياسيا واقتصاديا، حيث تعتبر الهيمنة السياسية للولايات المتحدة والقوى الغربية (بريطانيا وفرنسا) على آليات عمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديدا، هي التجسيد الفعلي لهيمنة النموذج الليبرالي السياسي على قواعد التفاعلات السياسية الدولية.. أما على الصعيد الاقتصادي، فيتضح أن النظام الاقتصادي الدولي بطبيعته الليبرالية الرأسمالية وسيادة آليات السوق الحر، لا تزال سائدة ومقبولة من القوى الدولية الصاعدة..

2- التراجع النسبي لفعالية الأدوات العسكرية التقليدية في حماية المصالح وتحقيق الأمن مقارنة بالأدوات الاقتصادية والثقافية والنفسية، خاصة مع صعود "الحروب الجديدة"، والتزايد المضطرد في طبيعة التهديدات الأمنية غير العسكرية، مثل: التهديدات المجتمعية، والبيئية، والإلكترونية، والديموغرافية...وغيرها.

3- ارتفاع وتيرة السياسات التنافسية من جانب القوى الكبرى، وذلك مع السيولة المتزايدة في توزيع القوة عالميا، وهو ما يؤدي بدوره إلى ميوعة مضطردة في تحديد هوية الأصدقاء والأعداء. وينتج عنه زيادة في درجة المرونة في التحالفات السياسية والاقتصادية في أقاليم العالم، حيث لم تعد الأحلاف الثابتة والكتل المتماسكة هي السمة الغالبة للسياسة الدولية في القرن الواحد والعشرين، وهو ما يعد من أهم علامات تحول النظام الدولي لنظام "متعدد الأقطاب"..

4- اتساع مساحة الحركة المتاحة للقوى الإقليمية متوسطة القوى، وانفتاح المجالات لصعودها، تحت مظلة منزوع منها قيود الانتماءات الأيديولوجية التي ميزت الجمود في مرحلة الثنائية القطبية خلال فترة "الحرب الباردة"، في النصف الثاني من القرن العشرين.

ويبدو من عرض هذه الاتجاهات أن تحديد هيكل النظام الدولي في هذه المرحلة أيضا شهد جدلا واسعا بين الدارسين، لذلك

يرى بعض الباحثين أن النظام الدولي الراهن يعتبر أحادي القطبية، لكنه لا يخضع لهيمنة دولة منفردة، بل يخضع لهيمنة منظومة متكاملة هي "المنظومة الرأسمالية" التي تعبر عنها وتقودها الولايات المتحدة الأمريكية. ويرى آخرون أن نظام "التعددية القطبية" هو النظام الأرجح أن يتطور مستقبل النظام الدولي نحوه، وسيكون إما توافقيا أو تنافسيا، وفقا للتفاعلات التي يمكن أن تتم فيما بين القوى الكبرى (عبد الحفيظ، يوليو 2011: 39).

ولابد من الإشارة ختاما إلى أن هيكل النظام الدولي يشكل أحد المؤثرات المحددة للسياسات الخارجية للوحدات الدولية الكائنة فيه، باعتبار أنه قد يدفع بعض الوحدات الدولية إلى تبني نمط معين من السياسات الخارجية. وبصفة عامة، فإن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة والمتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولي من السياسات الخارجية للوحدات الكبرى والعظمى.. ويكاد يتفق دارسو السياسة الخارجية على أن قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما ازداد الطابع التعددي للبنيان الدولي، وكلما ازدادت درجة الصراع بين الوحدات الكبرى المكونة له. فبنيان تعدد الأقطاب والقطبية الثنائية المرنة يؤديان إلى زيادة قدرة الوحدات الصغيرة أو المتوسطة على الحركة المستقلة. وعلى العكس، فإن تحول البنيان الدولي نحو القطبية الأحادية من شأنه أن يقلل من قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على تلك الحركة (سليم،2013: 241-243).

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة النظرية موضوع "هيكل النظام الدولي المعاصر بين التعددية والأحادية القطبية"، وتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، وخاتمة، وهي: المحور الأول: مفهوم هيكل (بنيان) النظام الدولي لغة واصطلاحا، الثاني: الاتجاهات النظرية في دراسة هيكل النظام السياسي الدولي، الثالث: محددات هيكل النظام الدولي، المحور الرابع: طبيعة هيكل النظام الدولي المعاصر والتغيرات التي طرأت عليه. وتتعلق دراسة النظام الدولي بهيكل القوة والسلطة والتأثير، وأنواع الصراعات وطرق حلها المستخدمة من قبل اللاعبين الدوليين من أجل تحقيق أهدافهم. ويتحدد هيكل النظام الدولي بنمط توزيع القوة بين الدول الكبرى عند قمته، وهو النمط الذي يحدد بدوره توزيع القطبية في النظام الدولي. وحول طبيعة هيكل النظام الدولي في هذه المرحلة الراهنة تبرز العديد من الاتجاهات منها: أنه نظام أحادي القطبية، فأحداث سبتمبر 2001 قدمت المزيد من الدلالات التي تؤكد ظهور النظام العالمي الجديد. اتجاه آخر يرى أنه نظام متعدد الأقطاب، وقد برزت مدرسة في الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن النظام الدولي القادم، سيقوم على "التعددية"، وأن قمة هذا النظام الدولي سوف تحتلها دول كبرى- وليس قوة عظمى وحيدة - تشاركها دول إقليمية أصغر. اتجاه ثالث: يرى أنه نظام "اللاقطبية الدولية"، التي تعني الانتقال نحو عالم لا تهيمن عليه قوة واحدة منفردة، ولا دولة غالبة أو دولتان عظميان، وإنما عشرات الفاعلين على

المسرح الدولي ممن يمتلكون أنواعا وأحجاما مختلفة من القوة.

ويبدو من خلال عرض هذه الاتجاهات أن تحديد هيكل النظام الدولي في المرحلة الراهنة شهد جدلا واسعا بين الباحثين والدارسين والخبراء، لذلك يرى بعض الباحثين أن النظام الدولي الراهن يعتبر أحادي القطبية، لكنه لا يخضع لهيمنة دولة منفردة، بل يخضع لهيمنة منظومة متكاملة هي "المنظومة الرأسمالية" التي تعبر عنها وتقودها الولايات المتحدة الأمريكية. ويرى آخرون أن نظام "التعددية القطبية" هو النظام الأرجح أن يتطور مستقبل النظام السياسي الدولي نحوه، وسيكون إما توافقيّاً أو تنافُسيّاً، وفقا للتفاعلات التي يمكن أن تتم فيما بين القوى الكبرى.

قائمة المراجع:

(1) المراجع العربية:

- إبراهيم، حسنين توفيق .1992. *النظام الدولي الجديد: قضايا وتساؤلات*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- إبراهيم، حسنين توفيق .2008. *النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها*. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- أبو الخير، كارن. 2017. *مستقبل النظام الدولي الليبرالي في عهد ترامب. اتجاهات الأحداث*، أبوظبي: مركز المستقبل للدراسات، 19، يناير/فبراير، 90-93.

- أبو الوفا، أحمد.2006. *القانون الدولي والعلاقات الدولية*. القاهرة: دار النهضة العربية.

- أبو خزام، إبراهيم . 2005. *أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن*. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

- أبو خزام، إبراهيم. 2017. *الصراع على سيادة العالم: القوى العظمى ومناطق الصدام في القرن الحادي والعشرين*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

- أبو دبوس، رجب. 2000. نظام عالمي جديد أم ترتيبات جديدة ؟ في مجموعة باحثين، *قضايا سياسية*. ط 4، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

- أبو طالب، حسن .2005. الرؤية العربية لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه صراعات المنطقة، في: الشربيني، وفاء سعد (تحرير) وآخرين، *الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991- 2003،أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشر 14-15 يناير 2004*. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

- أبو عامود، محمد سعد.2015. النظام الدولي: هل انتهت حقبة الهيمنة الأمريكية في الوطن العربي؟ في: علي الدين هلال (تحرير) وآخرين، *حال الأمة العربية (2014-2015): الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- أحمد، سيد أبو ضيف.1428. *النظام السياسي للولايات المتحدة والنظام العالمي الجديد. مجلة الدراسات العليا*، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 7، ربيع، 124-126.

- أحمد، سيد أحمد.2010. *مجلس الأمن: فشل مزمن وإصلاح ممكن*. القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع.

- أحمد، يوسف أحمد . 2005. تطور النظام العربي، في: مجموعة باحثين، *أمتي في العالم: كتاب غير دوري يهتم بقضايا العالم الإسلامي 2003- 2004 الجزء الثاني*. القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 961-985.

- إسماعيل، قدري محمود.2004. *الاتجاهات المعاصرة وما بعد المعاصرة في دراسة العلاقات الدولية*. الإسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات.

- إسماعيل، وائل محمد. 2009. المنطق الذرائعي للأمن: رؤية للأمن القومي الأمريكي بعد أحداث11سبتمبر 2001. *مجلة البحوث والدراسات العربية*، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 50، يونيو، 260-263.

- الأقداحي، هشام محمود.2009. *تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي سياسي*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

- الجاسور، ناظم عبد الواحد. 2009. *موسوعة علم السياسة*. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

- الجرباوي، علي. 2018. الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن. *مجلة سياسات عربية*، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 31، آذار/ مارس، 7-22.

- الحاج، علي. 2005. *سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة*. سلسلة أطروحات الدكتوراة، (51)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الحربي، سليمان عبد الله. 2011. *مفهوم النظام الدولي الإقليمي: الأصول الفكرية للمفهوم ومستويات تحليله وعلاقته بالنظام الدولي*. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة: 338، الحولية: 32، الكويت: مجلس النشر العلمي.

- الحروب، خالد. 2008. في الفكر السياسي الأمريكي الجديد: عودة التاريخ ورابطة القوميات. *مجلة المستقبل العربي*، 357، نوفمبر، 21- 38.

- الخزرجي، ثامر كامل محمد.2004. *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة*. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

- الربيعي، كوثر عباس والعلي، مروان سالم . 2012. مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية: الاتحاد الأوروبي نموذجا. *مجلة قضايا سياسية*، جامعة النهرين، 26، بغداد، 1- 34.

- الزاوي، الطاهر أحمد. 1984. *مختار القاموس*. تونس/ ليبيا: الدار العربية للكتاب.

- السنوسي، صالح. 2000. *العرب من الحداثة إلى العولمة*. القاهرة: دار المستقبل العربي.

- السويدي، جمال سند. 2014. *آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد*. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- الشيخ، نورهان. 2009. مستقبل النظام الدولي في ضوء أزمة أوسيتيا الجنوبية. *في مستقبل الأمة وصراع الإستراتيجيات: تقرير ارتيادي إستراتيجي*، 6، الرياض: إصدارات مجلة البيان، 353-372.

- الصلح، رغيد. 2009. كلمة مركز عصام فارس للشئون اللبنانية، في مجموعة باحثين، *لبنان أزمات الداخل وتدخلات الخارج*. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ومركز عصام فارس للشئون اللبنانية.

- الطحلاوي، أحمد عبد الله. 2009. *مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية: دراسة الحالة الصينية*. رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- العزي، سويم.2009. *دراسات في علم السياسة*. الشارقة: مكتبة الجامعة، عمان: إثراء للنشر والتوزيع.

- الغريب، فنسان. 2008. *مأزق الإمبراطورية الأمريكية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الغمري، عاطف. 2009. *أمريكا في عالم يتغير*. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

- الكيلاني، هيثم .1992. منزلة القوة في النظام العالمي الجديد . *مجلة العربي*، الكويت، وزارة الإعلام، 404، يوليو، 30-33.

- اللاوندي، سعيد. 2004. *أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة*. ط2، القاهرة: نهضة مصر للنشر والتوزيع.

- المشاط، عبد المنعم.1994. هيكل النظام العالمي الجديد، في: محمد السيد سليم(تحرير)، *النظام العالمي الجديد*. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- المشاط، عبد المنعم. 2009. النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية. *مجلة السياسة الدولية*، 178، أكتوبر، 40- 49.

- المشاط، عبد المنعم، وعزالدين، ناهد (تقديم وتحرير) وآخرين.2008. *تداعيات الحرب الإسرائيلية اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط: أعمال المؤتمر السنوي العشرون للبحوث السياسية، 5-7 / ديسمبر / 2006* . القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ومكتبة الشروق الدولية.

- المعيني، خالد. 2009. *الصراع الدولي بعد الحرب الباردة*. دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر.

- المغيربي، محمد زاهي بشير. 2005. *بحوث في ثقافة الديمقراطية والنظام العربي*. طرابلس: المركز العالمي للدراسات والأبحاث.

- النقر، علي سيد .2004. *أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية*. رسالة دكتوراة غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- الهزايمة، محمد عوض.2007. *قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى*. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- أنيس، إبراهيم وآخرين.2008. *المعجم الوجيز*. مجمع اللغة العربية، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

- أوتكين، أني. 2007. *النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين*. ترجمة: يونس كامل ديب، وهاشم حمادي، دمشق: دار المركز العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

- ايفانز، غراهام و نوينهام، جيفري.2004. *قاموس بنغوين للعلاقات الدولية*. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث.

- باريت، كيفين وآخرين .2004.(تحرير)، *الحادي عشر من سبتمبر والإمبراطورية الأمريكية: المسيحيون واليهود والمسلمون يتحدثون، الجزء الثاني*. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

- بدران، ودودة.1994. الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد.، في: محمد السيد سليم (تحرير)، *النظام العالمي الجديد*. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- بدوي، محمد طه.2010. *مدخل إلى علم العلاقات الدولية*. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

- بريجنسكي، زبيغنيف .2007. *رقعة الشطرنج العظمى: التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة*. ترجمة: سليم أبراهام، ط 3، دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة.

- بن جمعة، جمعة بن علي .2010. *الأمن العربي في عالم متغير*. القاهرة: مكتبة مدبولي.

- بول، هيدلي .2006. *المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية*. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط3.

- ثابت، أحمد والعناني، خليل. 2005. *العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- ثورو، ليستر. 2006. *النظام الاقتصادي العالمي الجديد: الجرأة والمخاطرة طريق إلى الثروة*. ترجمة: فايزة حكيم وأحمد منيب، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

- جاد، عماد. 1995. النظام الدولي ومتغيراته. *مجلة السياسة الدولية*، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 121، يوليو، 132- 134.

- جاد، عماد .2010. *حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

- جندلي، عبد الناصر. 2010. إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة. *مجلة المستقبل العربي*، بيروت، 376، يونيو/ حزيران، 24-41.

- جندلي، عبد الناصر.2011. *أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى للنظام الدولي*. القاهرة: مكتبة مدبولي.

- جيدير، ماثيو.(د.ت). *منهجية البحث: دليل*

الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراة. ترجمة من الفرنسية: ملكة أبيض، تنسيق: محمد عبد النبي السيد غانم، القاهرة: (د.ن).

- حجاب، محمد منير. 2003. *الموسوعة الإعلامية*. المجلد السابع، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

- حرب، علي .2002. *حديث النهايات: فتوحات العولمة ومأزق الهوية*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

- حسين، خليل .2009. *النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية*. بيروت: دار المنهل اللبناني.

- حسين، رضا حسين محمد .2009. *التغير في بنية النظام الدولي وأثره على الأمن القومي العربي*. رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- حوسين، بلخيرات.2017. مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية. *دراسات سياسية*، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، فبراير، 1- 18.

- خشيم، مصطفى عبد الله .1996. *مناهج وأساليب البحث العلمي*. طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي.

- خضر، بشارة .2010. *أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995-2008)*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- خفاجي، باسم .2008. *روسيا ومواجهة الغرب: أزمة القوقاز وأثرها على العالم العربي والمسلم*. القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية.

- خليل، أحمد خليل .1996. *معجم مفاهيم علم الاجتماع: فرنسي إنجليزي عربي*. بيروت: معهد الإنماء العربي.

- خليل، أحمد خليل .2004. *ملحق موسوعة السياسة*. ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- خميس، جديد .2014. *النظام الدولي الجديد في ظل التحولات الجيوستراتيجية الراهنة*. *مجلة المفكر*، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 11، سبتمبر، 159- 178.

- دال، روبرت أ. 1993. *التحليل السياسي الحديث*. ترجمة: علا أبوزيد، مراجعة: علي الدين هلال، ط5، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

- دورتي، جيمس وبالستغراف، روبرت .1985. *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*. ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- ربيع، حامد . 1995. *نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط*. ط2، القاهرة: دار الموقف العربي.

- رسلان، أحمد فؤاد. 1986. *نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- رويدز، روزماري رادفورد . 2004. الإمبراطورية الأمريكية والحرب ضد الشر، في كيفين باريت وآخرين (تحرير)، *الحادي عشر من سبتمبر والإمبراطورية الأمريكية: المسيحيون واليهود والمسلمون يتحدثون، الجزء الثاني*. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

- زكريا، جاسم محمد. 2009. *مبدأ التوازن في السياسة الدولية*. دمشق: اتحاد الكتاب العرب.

- سالم، أحمد علي. 2008. القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي. *المجلة العربية للعلوم السياسية*، بيروت، 20، خريف، 119- 136.

- سرحان، محمد علي .2007. *أمركة العولمة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: مثلث الخيرات*.دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر.

- سعدي، محمد .2006. *مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، سلسلة أطروحات الدكتوراة (58)*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- سلامة، غسان .2001. التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية. حلقة نقاشية، *مجلة المستقبل العربي*، بيروت، 272، أكتوبر، 12- 13.

- سليم، محمد السيد .1994. *النظام العالمي*

الجديد.(تحرير)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- سليم، محمد السيد . *1998. تحليل السياسة الخارجية*. ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- سليم، محمد السيد. 2003. العولمة وإستراتيجيات العالم الإسلامي للتعامل معها. *مجلة السياسة الدولية*، القاهرة، المجلد: 38، 152، أبريل، 8- 19.

- سليم، محمد السيد .2013. *تحليل السياسة الخارجية*. ط 3، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

- سليم، محمد السيد. 2014. *تطور السياسة الدولية: في القرنين التاسع عشر والعشرين*. ط4، القاهرة: دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع.

- سميث، كارن إي. ولايت، مارغوت (تحرير) . 2005. *الأخلاق والسياسة الخارجية*. ترجمة: فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان.

- شريف، حسين، .1996. *الشرق الأوسط في ظل النظام الدولي الجديد 1981 حتى 1995، الجزء الرابع*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- شلبي، السيد أمين . 1994. *من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- طايع، محمد سالمان. 2007. *الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية*. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسة ومركز الدراسات الأوروبية.

- عبد الحفيظ، علاء . 2011 . السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي. *مجلة النهضة*، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد: 12، 3، يوليو، 2-8.

- عبد الحميد، شريف عبد الرحمن .2003. *نظرية النظم ودراسة التغير الدولي*. رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- عبد الرحيم، إكرام .2000. *السوق الشرق أوسطية: من هرتزل إلى ما بعد باراك*. القاهرة: مركز الحضارة العربية.

- عبد العاطي، بدر. 2003. *السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية: دراسة في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

- عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح .2003. معجم *مصطلحات عصر العولمة*. القاهرة: الدار الثقافية للنشر.

- عبد الناصر، وليد محمود. 2005. *حوار الحضارات وتحدي العولمة*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

- عروسي، سهيل. 2009. *الإمبراطورية الأمريكية إلى أين؟* دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.

- عطوان، خضر عباس ونيسان، علي حسن .2018. تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي. *مجلة المستقبل العربي*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 472، السنة: 41، يونيو/ حزيران، 127-142.

- عطوان، خضر.2010. *القوى العالمية والتوازنات الإقليمية*. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

- علوي، مصطفى .2003. السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي. *مجلة السياسة الدولية*، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 153، يوليو، 66-73.

- عودة، جهاد .2005. *الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا*. القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع.

- عودة، جهاد . 2005. *النظام الدولي: نظريات وإشكاليات*. مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع.

- غيلبين، روبرت . 2009. *الحرب والتغيير في السياسة العالمية*. ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

- فرج الله، سمعان بطرس .1998. (إشراف) *أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، القاهرة: 27-29 ديسمبر 1997*. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

- فريق من الباحثين . 2008. تقدير موقف . *في:*

موازين، سلسلة كتب، بيروت، الكتاب: 18، ديسمبر، 3- 5.

- فهمي، عبد القادر محمد . 1997. *النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية*. الأردن: دار وائل للنشر.

- فؤاد، محمد نبيل .1998. الحد من التسلح والإستراتيجية الأمنية في المنطقة. في سمعان بطرس فرج الله (إشراف)، *أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، القاهرة: 27-29 ديسمبر 1997*، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

- قرني، بهجت .2005. من النظام الدولي إلى النظام العالمي. *مجلة السياسة الدولية*، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 161، يوليو، 42- 44.

- قسميوري، كفية .2016. *التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة اليونان خلال الفترة: 2008- 2015*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- كامل، عبد الجليل محمد حسين .2008. *الشرق الأوسط الكبير: دراسة تحليلية مقارنة للمشاريع الأمريكية في المنطقة*. رسالة دكتوراة غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- كليفلاند، هارلان . 2000، *ميلاد عالم جديد: فرصة متاحة لقيادة عالمية*. ترجمة: جمال زهران، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

- كوكر، كرستوفر .2005. الولايات المتحدة وأخلاق ما بعد الحداثة. في كارن إي سميث ومارغوت لايت (تحرير)، *الأخلاق والسياسة الخارجية*، ترجمة: فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان.

- كيوهان، روبرت . 2012. مبني للمجهول. مآلات القيادة الأمريكية للنظام الدولي. ترجمة وقراءة: أحمد محمد أبوزيد، *مجلة المستقبل العربي*، بيروت، 404، أكتوبر/ تشرين الأول، 42- 54.

- مارسيل ميرل .1992. *أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد*. ترجمة: حسن نافعة، القاهرة: دار سعاد الصباح ومركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

- ماكمان، روبرت جيه .2014. *الحرب الباردة: مقدمة قصيرة جدا*. ترجمة: محمد فتحي خضر، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

- مجموعة باحثين .2000. *قضايا سياسية*. ط4، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

- مجموعة باحثين . 2016. *متعدد الأقطاب: حدود التغير في هيكل النظام الدولي: التقرير الإستراتيجي العربي: 2015*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 31- 40.

- مجموعة باحثين .2009. *جدل أمريكي حول مستقبل القوة الأمريكية والنظام الدولي: التقرير الإستراتيجي العربي: 2008-2009*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 33-41.

- مجموعة باحثين .2009. *لبنان أزمات الداخل وتدخلات الخارج*. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ومركز عصام فارس للشئون اللبنانية.

- محمد، الطاهر محمد . 2008. *القضية الكردية وحق تقرير المصير*. القاهرة: مكتبة مدبولي.

- مسعود، عبد الله محمد ومراد، علي عباس. 2006. *الأمن والأمن القومي: مقاربة نظرية تطبيقية*. طرابلس: المركز العالمي للدراسات و الأبحاث.

- مصباح، زايد عبيد الله . 1994. *السياسة الخارجية*. مالطا: منشورات ELGA.

- مصباح، زايد عبيد الله . 2002. *السياسة الدولية بين النظرية والممارسة*. ليبيا: دار الرواد.

- مصباح، عامر. 2009. *نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى*. القاهرة: دار الكتاب الحديث.

- مصطفى علوي، *القطب المنفرد: الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي*. موقع: المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ الاطلاع: 10/يناير/2015.

- مصطفى، مجدي الجمال .2003. الأمن القومي العربي في ضوء التفاعلات الدولية: سياقات وآفاق. في: مدحت أيوب (تحرير)، *الأمن القومي*

العربي في عالم متغير، القاهرة: مكتبة مدبولي.

- مصطفى، نادية محمود .2003. قضايا واتجاهات المناقشة. نافعة، حسن ومصطفى، نادية محمود (تحرير) وآخرين، *العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة*، القاهرة: قسم العلوم السياسية ومركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

- مصطفى، هالة . 2008. لماذا انتظار أمريكا؟. *مجلة الديمقراطية*، القاهرة، 32، أكتوبر، 6-11.

- معوض، نازلي .2005. تعقيب. في وفاء سعد الشربيني (تحرير)، *الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991-2003،أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشر 14- 15 يناير 2004*، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

- مفتاح، غيث مسعود . 2008. *التدخل الدولي المتذرع باعتبارات إنسانية: دراسة حالة الصومال*. ليبيا: مجلس الثقافة العام.

- مفتي، كريم . 2015. مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية. *المجلة العربية للعلوم السياسية*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 47، 48، صيف- خريف، 28- 30.

- مقلد، إسماعيل صبري .1987. *نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة*. الكويت: ذات السلاسل.

- مقلد، إسماعيل صبري . 1991. *العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

- مقلد، إسماعيل صبري . 2011. *العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

- ملتم، محمد إبراهيم . 2009. *الجزاءات الدولية كأسلوب لإدارة الأزمات: دراسة لحالتي الحظر على كل من العراق وليبيا (1990-2003)*. القاهرة: دار النهضة العربية.

- مليكة، ربيزي .2017/2016. *المراجعات النظرية لهيكلة النسق الدولي بعد 2011*. رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

- منصور، ممدوح محمود مصطفى. 1997. *سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية*. القاهرة: مكتبة مدبولي.

- منغست، كارين أ. و أريغوين، إيفان م .2013. *مبادئ العلاقات الدولية*. ترجمة: حسام الدين خضور، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع.

- منير محمود بدوي السيد، *الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة*. بحث مقدم إلى اللجنة الدائمة للعلوم السياسية في مصر، موقع: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ الاطلاع: 20/فبراير/2019م، متاح على الرابط المختصر التالي: **http://cutt.us/MuXcs**

- مهنا، محمد نصر .2006. *العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

- مهنا، محمد نصر. 2007. *تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

- مونكلر، هيرفريد . 2008. *الإمبراطوريات: منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية*. ترجمة: عدنان عباس علي، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- الطويل، ناصر، *بنية وتوجهات النظام الدولي الجديد بعد أحداث سبتمبر 2001*. موقع: المصدر أون لاين، تاريخ الاطلاع: 25 /سبتمبر/2009، متاح على الرابط الإلكتروني المختصر التالي: **http://cutt.us/LQOpL**

- نافعة، حسن. 1992. العرب وانهيار الاتحاد السوفيتي: قراءة سياسية. *مجلة البحوث والدراسات العربية*، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 20، 35-37.

- نجم، مفيد .1998- 1999. النظام الدولي الجديد: الإمكانات وغياب الإستراتيجية والمعايير. *مجلة الفكر السياسي*، دمشق، 4 ، 5، شتاء، 205-207.

- نعمة، كاظم هاشم . 1997. *سياسة الكتل في آسيا*. طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.

- نعمة، كاظم هاشم . 2003. *حلف الأطلنطي: التوسع إلى الشرق الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي*. طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا.

- نويهض، وليد . 2018. فوضى مرحلة التعددية القطبية. *مجلة الدراسات الفلسطينية*، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 115، صيف، 10-15.

- هارت، غاري . 2005. *القوة الرابعة: الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين مقالة في قوة مبادئ الولايات المتحدة*. ترجمة: محمد التوبة، الرياض: مكتبة العبيكان.

- هلال، علي الدين (تحرير) وآخرين. 2015. *حال الأمة العربية (2014-2015): الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- هلال، علي الدين وإسماعيل، محمود (تحرير) وآخرين. 1999. *اتجاهات حديثة في علم السياسة*. القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة.

- هنتنغتون، صموئيل .1999. *صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي*. نقله إلى العربية: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

- هنتينجتون، صموئيل بي . 2011. المسعى الأمريكي المضلل لهيمنة القطب الواحد لعالم ما بعد الحرب الباردة. ترجمة: صباح النعاس، *مجلة العلوم السياسية*، العراق: جامعة بغداد، 42، السنة: 22، حزيران، 186- 196.

- هوفمان، ستانلي .2006. مقدمة الطبعة الثانية: عودة إلى المجتمع الفوضوي. في: هيدلي بول، *المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية*، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط3، دبي: المركز.

- هيرد، جرايمي(تحرير). 2013. *القوى العظمى والاستقرار الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي*. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- وولرستين، إيمانويل .2015. *تحليل النظم الدولية*. ترجمة: أكرم علي حمدان، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ومركز الجزيرة للدراسات.

- وولفورث، وليم . 2001. استقرار عالم القطب الواحد. *دراسات عالمية*،36، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- يوسف، يوسف حسن . 2014. *الدولة وسيادتها: وفق معايير القانون الدولي المعاصر*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
http://www.acrseg.org/36519

(2) المراجع الأجنبية:

- Drezner, Daniel W., 2007. The New World Order. *Foreign Affairs*, Mars/ April, 34-46.

- Ikenberry, G.John. 2004. Illusions of Empire :Defining the New American Order. *Foreign Affairs*,.70, March - April, 144 -154.

- Nye, Joseph S. Jr., 1999.Redefining the National Interest. *Foreign Affairs*, July\August, 78, 4, 23-25.

- Haass, Richard N., 2008. The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance? *Foreign Affairs*, 87, 3,(May-June), 44-56.

- Haass, Richard N., 2014. The Unraveling :How to Respond to a Disordered World. *Foreign Affairs*, 93, 6, (November-December), 70-80.

- Pfaff, William. 1991. Redefining World Power. *Foreign Affairs*, 70, January-February, 40-53.

أ. مرعي محمد الدراجي
قسم الإدارة، كلية الاقتصاد الإسلامي والإدارة
جامعة السيد محمد بن علي السنوسي
د.فيصل سالم الكيخيا
قسم التسويق، كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي

إدراك المديرين للمفهوم التسويقي المعاصر وتطبيقاته بالمنظمات الصناعية الليبية: بحث ميداني على المنظمات الصناعية الليبية العامة بمدينة بنغازي.

ملخص:

استهدف البحث تحديد مستويات إدراك المديرين للمفهوم التسويقي المعاصر، من حيث طبيعته وتطبيقاته، وكذلك تحديد مستويات إدراكهم لأهمية تطبيقه، ثم تحديد ما إذا كان إدراك المفهوم وكذلك إدراك أهميته، ينعكسان كتطبيقات على الممارسة الفعلية، لمختلف الأنشطة التسويقية بالمنظمات الصناعية قيد البحث. وتضمنت مفردات مجتمع البحث، جميع مديري الإدارات العليا والوسطى، بالمنظمات الصناعية العامة، العاملة بمدينة بنغازي. وقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل، للحصول على بيانات أكثر واقعية عن مجتمع البحث.

تم استخدام قائمة استقصاء ذات مقياسين، أحدهما نوعي والآخر كمي، يتضمنان عدة مؤشرات، من شأنها تحقيق أهداف البحث، واستخدام أُسلوب الإحصاء الوصفي، لتحليل النتائج المُتحصَل عليها من المقياس النوعي، وبرنامج الحزم الإحصائية، لتحليل نتائج المقياس الكمي، وذلك لتحديد مستويات الإدراك لمفردات البحث. وكذلك مستويات انعكاس تطبيقات المفهوم على الممارسات التسويقية، ومستويات وجود مبررات، ومقومات، ومعوقات تطبيق المفهوم، بالمنظمات قيد البحث.

وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج، تتمثل في وجود قصور بالغ في إدراك المديرين للمفهوم التسويقي المعاصر بالمنظمات الصناعية قيد البحث، وتدني مستويات إدراك المديرين لأهمية تبني هذا المفهوم. كما لم تنعكس تطبيقات العصرنة فعليا على الممارسات التسويقية، المتمثلة في القيام ببحوث التسويق، وبقية عناصر المزيج التسويقي بالمنظمات قيد البحث. بينما حظيت المبررات والدوافع التي من شأنها دفع هذه المنظمات للقيام بالعصرنة بمستويات مرتفعة، وبالتالي فإن دوافع العصرنة التسويقية للمنظمات قيد البحث لم تعد طواعية، بل أصبحت جبرية. إضافة إلى عدم توافر المتطلبات اللازمة لتطبيق المفهوم التسويقي المعاصر كمقومات للقيام بالعصرنة التسويقية للمنظمات قيد البحث، حيث لا تتوافر هذه المتطلبات والمقومات بما يمكن معه التفاؤل لإمكانية التطبيق، ووجود مجموعة من المعوقات التي تحول دون العصرنة التسويقية لهذه المنظمات.

مقدمـــة:

تزايدت أهمية التسويق بشكل كبير في منظمات الأعمال المعاصرة، بحيث أصبح أهم وظائف المنظمة، بل تعدى لما هو أكثر من ذلك، فلم يعد التسويق مجرد وظيفة منفصلة تقتصر ممارستها على الإدارة المختصة بالنشاط التسويقي في المنظمة فحسب، بل أصبح التسويق في المنظمة المعاصرة وظيفة المنظمة بكاملها، وذلك وفقاً للمفهوم التسويقي المعاصر الذي يقضي بأن تتحول المنظمة برمتها إلى تنظيم تسويقي يقوم فيه كل فرد من أفراد المنظمة بالعمل على إرضاء الزبون، بغض النظر عن المستوى التنظيمي أو التخصص الوظيفي لأولئك الأفراد، فمهمة إرضاء الزبون والحفاظ عليه هي مهمة المنظمة بأكملها، وليس فقط إدارة التسويق، فهي بذلك مهمة تكاملية بين مختلف التقسيمات التنظيمية والمسميات الوظيفية بالمنظمة، وبذلك تتحول المنظمة بكاملها إلى أشخاص يمارسون وجهة نظرهم الفنية من خلال وجهة نظر الزبائن الذين يُعتبرون أغلى أصول المنظمة.

ويعتبر المفهوم التسويقي المعاصر نتاجاً لمراحل تطور المفاهيم التقليدية للتسويق، التي كانت تسود منظمات الأعمال طيلة القرن الماضي، إذ يقتضي المفهوم التسويقي المعاصر بأن زبائن المنظمة هم أغلى أصولها وأن استمرار أية منظمة في ممارسة نشاطها هو رهن باستمرار زبائنها في التعامل معها، وهذا لا يتحقق إلا من خلال التوجه بحاجات ورغبات الزبائن باعتبارهم محور العملية التسويقية ومحركها الأساسي، وفقاً لهذا المفهوم الذي يبدأ بالزبون وينتهي أيضاً بالزبون.

وتتضح أهمية تطبيق المفهوم التسويقي المعاصر، من خلال تعزيز قدرة المنظمة على البقاء والاستمرار في الأسواق، وتمكينها من تحقيق مزايا تنافسية عن مثيلاتها، ولن يتحقق ذلك إلا بالتوجه بحاجات الزبائن من منظور تسويقي، حيث ينبغي التفكير من وجهة نظر الزبائن، وليس من وجهة نظرٍ فنيةٍ متخصصة، ذلك أنه إذا لم يقتنع الزبائن بالمنتجات (سلع أو خدمات) المقدمة لهم، كونها لم تنتج وفقاً لحاجاتهم ورغباتهم، فإنهم حتماً لن يشترونها، لأنها لا تشبع حاجاتهم ولا تلبي رغباتهم.

المفهوم التسويقي:

ظهر المفهوم التسويقي The Mark-eting Concept في أوائل خمسينيات القرن الماضي، والذي يقضي بأن كل أنشطة المنظمة ـ بما فيها نشاط الإنتاج ـ لابد وأن تتركز وتتوجه بحاجات الزبائن، وأن تحقيق الربح في الأجل الطويل لا يتحقق إلا من خلال إشباع المنظمة لهذه الحاجات (السيد، 1999)؛ فالمفهوم التسويقي المعاصر ليس وظيفة معينة أو نشاطاً محدداً يُمارس، بل هو فلسفة عامة ينبغي أن تسود كافة التقسيمات التنظيمية في المنظمة التي تتبنى هذا المفهوم؛ وهذه الفلسفة قائمة على مبدأ رؤية نشاطات المنظمة من خلال وجهة نظر الزبائن، ثم القيام بتكييف هذه الأنشطة لتدور حول محور أساسي هو إرضاء الزبائن (حودانه، 2004).

وفي سياقٍ متصل يشير حودانه (2004: أ) أيضاً، إلى أن " ممارسة الوظيفة التسويقية في المنظمة، لا تبدأ من حيث تنتهي الوظيفة الإنتاجية بسلعٍ قابلةٍ للبيع، وإنما تبدأ قبل وأثناء وبعد العمليات الإنتاجية، فليس بوسع المنظمة التي تعمل في بيئة تنافسية، إنتاج ما ترغب من سلعٍ وخدمات، فالزبائن هم من يُملي علىً المنظمة ماذا تنتج".

وفي نفس الإطار يشير كل من سويدان وحداد (2003) إلى أن التسويق يبدأ من حيث ينتهي، فهو نظام متكامل ومستمر، يبدأ بدراسة حاجات ورغبات الزبائن، وينتهي بدراسة ردود أفعالهم تجاه السلع والخدمات التي قدمت لهم. وعلى الرغم من أن الإستراتيجية التسويقية هي العمود الفقري للإستراتيجية الكلية لأية منظمة، فإنه كلما امتدت بصيرة المنظمة للتسويق، كلما وجدت حلولاً أفضل لمشكلاتها؛ إلا أن ارتباط وظيفة التسويق في أذهان الكثيرين بالإعلان أو البيع الشخصي، تشير إلى أن المفهوم قد التبس على هؤلاء في ارتباط التسويق بالبيع.

إن هذه النظرة القاصرة، من شأنها أن تؤدي لغياب المكانة الصحيحة للوظيفة التسويقية في منظمات الأعمال بشكل عام، وفي المنظمات الصناعية الليبية بشكلٍ خاص، كنتيجة حتمية لظروف البيئة الخارجية - سواءً السياسية أم القانونية - التي عملت في ظلها هذه المنظمات في فترات سابقة، والتي تمثلت في تجريم ممارسة النشاط التجاري سواءً من قِبل الأشخاص الطبيعيين أم الاعتباريين، واقتصار ممارسته على القطاع العام، و قد ساعد على تهيئة ظروف عملها في أسواق مضمونة أو شبه مضمونة، وذلك طيلة العقود الثلاث الأخيرة من القرن العشرين، والتي تميزت بالطبيعة الاحتكارية، ثم أصبحت هذه المنظمات مكشوفة على المخاطر التسويقية، نتيجة لكونها وجدت نفسها تعمل في سوقٍ ذات طابع تنافسي، دون أن تأخذ في حسبانها النتائج المترتبة عن وجودها ضمن هذه السوق، والمخاطر التسويقية التي قد تتعرض لها بشكل مباشر. وبالتالي ينبغي عليها أن تتدارك المخاطر المحدقة بها وتتبنى المفهوم التسويقي المعاصر، الذي يُعتبر محركاً للنشاط الاقتصادي، وليس مجرد نشاط تبيع للنشاط الاقتصادي، فالتسويق المعاصر هو الذي يدير عجلة الإنتاج ويعمل على إثارة وتحفيز الطلب، واكتشاف الحاجات، والبحث عن الوسائل المشبعة لهذه الحاجات (حودانه، 2007).

ومن ناحية أخرى، يساعد المفهوم التسويقي المعاصر المنظمة على اكتشاف الفرص التسويقية، والتي تتمثل في المجالات التي يمكن أن تمتد إليها أعمال هذه المنظمة، وفقاً لما لديها من موارد مقيدة، وبالتالي تتمكن من اغتنام هذه الفرص واقتناصها، والاستفادة منها في ظل إمكاناتها المتاحة، وبشكلٍ يمنحها مزايا تنافسية أمام المنظمات المناظرة؛ فالمنظمة التي تتبنى المفهوم التسويقي المعاصر كفلسفة، وتقوم بتطبيقه فعلياً كممارسة، فإنها حتماً سوف تصل إلى مرحلة الإبهار .وكنتيجة طبيعية لهذه الحالة، فإن المنظمة لا تتمكن فقط من الحفاظ على زبائنها الحاليين، بل وتتمكن أيضاً من جذب الزبائن الجدد، المدفوعين

بشعورهم بالفخر والثقة، في التعامل مع هذه المنظمة دون سواها، من المنظمات الأخرى المنافسة (حودانه، 2007).

ومن جانبه يرى عطية (10:1996) أن " المفهوم التسويقي المعاصر يتمثل في فلسفة أو اتجاهات أو أفكار، في حين أن التسويق ذاته هو سلوك أو تصرف للإدارة، يتمثل في أنشطة معينة تمارسها هذه الإدارة، ولا شك أن هذا السلوك يجب أن يكون محكوماً بالفلسفة أو الاتجاهات أو الأفكار التي تعتنقها الإدارة، إذاً التسويق بهذا الوصف هو الأنشطة التي تؤديها الإدارة بغرض وضع هذه الفلسفة موضع التنفيذ ".

بناءً على ما سبق، يمكن القول بأن مهمة القيام بالعصرنة التسويقية للمنظمات، إنما تقع مسؤوليته بالدرجة الأولى على عاتق القيادات الإدارية لهذه المنظمات دون سواهم، فهم الذين يمكنهم توجيهها نحو تبني هذا المفهوم، والعمل على توفير متطلبات تطبيقه، إذ أنه من الصعب أن تتبنى المنظمات هذا المفهوم، في حالة عدم إدراك المديرين أنفسهم لطبيعة هذا المفهوم وأهمية تطبيقه، حيث أنه لن يستقيم الظل طالما كان العود أعوجاً.

وكما يقول أحد المديرين التنفيذيين ببنك (تشيس مانهاتن) بأميركا " إن التسويق يبدأ من الإدارة العليا. فهي وحدها التي يمكنها توفير المناخ، والتنظيم، وكذلك القيادة اللازمة لإيجاد برنامج تسويقي ناجح" (المرسي وإدريس،2007: 34). وفي نفس السياق، يرى حودانه (1990: 5) " أن مستقبل العمليات الإنمائية لاقتصاديات دول العالم الثالث، سوف يتوقف ـ إلى حد كبير- على مدى تبني المؤسسات الإنتاجية والتجارية للمفهوم التسويقي المعاصر، ونجاحها في تطبيقه"، والذي يتفق مع ما توصل إليه العاصي (1996) لاحقاً، من أنه لكي يحقق التسويق أية درجة من القبول في الدول النامية تحديداً، فإن ذلك يستلزم ضرورة إلمام المديرين بالمفاهيم الأساسية للتسويق وفهمهم لها، وأن يشتمل هذا الإلمام على المعرفة بالمفهوم التسويقي المعاصر، وأهمية تطبيقه.

مراحل تطور المفهوم التسويقي:

يرى Kotler (2000) أن هناك خمسة مفاهيم تسويقية تمثل فلسفات تحكم عمل المنظمات في النظر إلى أسواقها، وهذه المفاهيم هي: المفهوم الإنتاجي، والمفهوم السلعي، والمفهوم البيعي، والمفهوم التسويقي المعاصر، والمفهوم التسويقي المجتمعي. وقد توالت توجهات المنظمات بهذه المفاهيم الخمس، في مصانع المنظمات بالولايات المتحدة الأميركية، حيث تزامن التوجه بأولى مراحلها مع ظهور الثورة الصناعية، وكانت هذه المفاهيم قد مرت في تطورها عبر ثلاث مراحل، تمثلت في مرحلة التوجه بالإنتاج (1900-1930)، ومرحلة التوجه بالمبيعات (1930-1950)، ومرحلة التوجه التسويقي (1950 وحتى الآن).

المفهوم التسويقي المعاصر:

ينطلق هذا المفهوم من أن سر نجاح المنظمة يكمن في تحديد خصوصيات ورغبات الزبائن في سوق مستهدف، وتقديم عروض الإشباع المطلوب بكفاءة أعلى من المنافسين من خلال تكييف جهود وأنشطة المنظمة لتتكامل مع إدارة التسويق لمقابلة حاجات ورغبات الزبائن، وأن تحقيق الأرباح إنما يكون على المدى البعيد، من خلال نجاح المنظمة في سعيها لإشباع الحاجات وتلبية الرغبات.

وقد أكدت العديد من الدراسات أن سبق النجاح والتميز للعديد من المنظمات الكبرى كان على أسس تسويقية بالدرجة الأولى، حيث بذلت هذه المنظمات جهودا فائقة للتعرف المستمر على حاجات ورغبات زبائنها، وتحديد أسواقها المرتقبة، وقدرتها على حفز ودفع العاملين بها لتطوير وتقديم منتجات عالية الجودة تتناسب مع حاجات ورغبات الزبائن (Kotler and Armstrong, 2008، نقلا عن عبد الحميد، 2017).

دوافع ومبررات العصرنة التسويقية للمنظمات:

استخدم الباحثان مصطلح **العصرنة التسويقية**، للإشارة إلى توجيه المنظمات لتبني المفهوم التسويقي المعاصر كفلسفة، وتطبيقه فعلياً كممارسة، وتحويلها من منظمات تقليدية إلى منظمات تسويقية معاصرة، إلا أن العديد من المنظمات قد لا يكون لديها الشعور الكامل بضرورة تبنيها للمفهوم التسويقي المعاصر، إلا بعد أن تصطدم ببعض الصعوبات، التي قد تكون سبباً في تحول هذه المنظمات باتجاه تبني هذا المفهوم، ويمكن حصر هذه الصعوبات بحسب Kotler (2000)؛ بعيره (1993)؛ الصحن (2005) وحودانه (2007) في:

انخفاض المبيعات بشكلٍ ملحوظ، وارتفاع حدة المنافسة في السوق، والزيادة المفرطة في النفقات التسويقية، والنمو البطيء للمبيعات، والتغيُر في أنماط الشراء وأذواق المستهلكين، إضافة إلى تزايد الإخفاق في بلورة الأفكار السلعية إلى سلعٍ ناجحةٍ تجارياً.

مقومات (متطلبات) العصرنة التسويقية للمنظمات:

يقتضي تطبيق المفهوم التسويقي المعاصر، توافر عدة متطلبات أساسية كمقومات لهذا التطبيق، والتي يمكن اعتبارها كمؤشرات، يُستدل منها على تبني المنظمة لهذا المفهوم، يمكن تبيانها على النحو التالي عفيفي (1973) وعطية (2004):

أن تكون فلسفة المنظمة موجهة بالتسويق ،وأن يصمم الهيكل التنظيمي للمنظمة بما يتوافق مع المفهوم التسويقي المعاصر، والتخطيط المنظم للتسويق، وتخطيط وتطوير المنتجات، والقيام ببحوث التسويق، و تأكيد أهمية الإعلان والترويج والتسعير وفقاً لظروف السوق، بالإضافة إلى اختيار منافذ التوزيع في ضوء رغبة الزبون، و الحرص على

مبدأ سيادة الزبون، و استخدام العمالة المتخصصة في النشاط التسويقي، وأخيراً تحديد الهدف التسويقي. إضافة إلى ذلك يشير Kotler (2000) من جانبه إلى أن المنظمات المعاصرة، هي تلك التي تضع الزبائن في قمة اهتماماتها.

وفي سياقٍ متصل يشير كلٌ من Kotler (2000) والطائي وآخرون (2007) إلى أن المنظمات التي تبنت المفهوم التسويقي المعاصر في ممارسة أنشطتها، استطاعت تحقيق نجاحات كبيرة بالتركيز على ما يسمى بـ $4C_S$ (Customer Value, Communication, Cost, Convenience) من خلال $4P_S$ (Product, Price, Place, Promotion) أي أن سر نجاح المنظمة، يكمن في مقدرتها على الإيفاء بحاجات الزبائن بما يتناسب ومقدرتهم الشرائية، وكذلك في إيجاد طريقة ملائمة للتواصل معهم وبشكلٍ فعآل.

معوقات العصرنة التسويقية للمنظمات:

هناك العديد من المعوقات التي تعيق توجه المنظمة، نحو تطبيق المفهوم التسويقي المعاصر، تمثلت في معوقات تنظيمية مثل الصراع التنظيمي، ومقاومة التغيير، وعدم جدية التحرك الفعلي نحو القيام بالعصرنة التسويقية، ونسيان الأهداف الحقيقية أو تلاشيها (Kotler, 1980: 8-13).

الإدراك:

لكل مدير فلسفه إدارية يعتنقها وتؤثر في سلوكه، وتصبغ تصرفاته بطابع معين، وذلك وفقاً لنظرية الفلسفة الإدارية لدوجلاس، والتي أشار إليها السلمي (1975) والتي مفادها أن المفاهيم الإدارية التي يتبناها المديرون، تعتبر عاملاً أساسياً في محددات السلوك الإداري. وبشكلٍ أكثر تحديداً، فإن عملية إدراك المديرين للمفهوم التسويقي المعاصر وتطبيقاته، في المنظمات التي يديرونها، تعتبر من أهم المحددات التي تحكم عمل هؤلاء المديرين، وذلك بغرض تحقيق ما تصبوا إليه منظماتهم من نجاح.

تعريف الإدراك:

يعني الإدراك من الناحية اللغوية ما يعقله الفرد، من خلال عملية الاستيعاب والإلمام أو الفهم، وذلك عبر وسائل الحس المختلفة؛ أما من الناحية السيكولوجية، فهو عبارة عن الوعي الموحد الذي يتم لدى الفرد للمثيرات المختلفة، والذي يكون دائماً عبر العمليات الحسية. وبالتالي فإنه يمكن القول بأن " الإدراك يقع بين مجالين: مجال العمليات الحسية، ومجال العمليات المعرفية " (عبد الخالق، 1989: 252).

ويتفق غالبية الباحثين في تعريفات الإدراك على أنه عملية تحويل الانطباعات الحسية، إلى تمثيلات عقلية معينة من خلال تفسيرها، وإعطائها المعاني الخاصة بها. فمن جانبه يُعرف الغمري الإدراك بأنه " العملية المعرفية الأساسية، الخاصة بتنظيم المعلومات، التي ترد إلى العقل من

البيئة الخارجية في وقت معين، أي هو العملية الخاصة بتفسير وترجمة المعلومات التي ترد إلينا "، والذي يتفق مع تعريف Gibson للإدراك بأنه "عملية تنظيم المعلومات الواردة من البيئة بحيث تؤدي معنى، والإدراك عملية معرفية (حريم، 1997: 73).

وعليه اعتمد البحث الحالي على التعريفات التي تعتبر أن الإدراك بالأساس هو عملية معرفية، تعني - بمعناها اللغوي ـ الإلمام أو الفهم والاستيعاب، من خلال وسائل الحس المختلفة، لتوافق ذلك مع المقصود من الإدراك بهذا البحث.

العوامل المؤثرة في الإدراك:

تتأثر عملية تحويل المشاعر والاحاسيس الخاصة بالفرد إلى معانٍ ومفاهيم محددة بعدة عوامل، يمكن تبيانها وفقا لـ عبد الباقي (2005: 65) كما يلي:

1. الخبرات والتجارب السابقة التي اكتسبها الفرد وقام بتخزينها في ذاكرته.

2. الخصائص والسمات الخاصة بالفرد، فالفرد الذي يتميز بقدرات ذهنية منخفضة يكون مستوى إدراكه للأمور والمواقف أقل.

3. الواقع الاجتماعي للفرد، والبيئة التي يعيش فيها، لهما تأثيرهما على أسلوب تفكير الفرد ونظرته للأمور، ومن ثم إدراكه للحقائق من حوله، فالشخص الذي يعيش في بيئة زراعية، يختلف في إدراكه للأمور عن الذي يعيش في بيئة صناعية.

4. الدوافع والحاجات الخاصة بالفرد، تساهم بدرجة كبيرة في طريقة إدراكه، فالفرد يرغب دائماً في إدراك الأشخاص والأشياء، بطريقة تتفق مع دوافعه وحاجاته.

وفي هذا الإطار يشير السلمي (135:1975) إلى أن "الإطار الفكري للشخص يساعد على تحديد الطريقة، التي يتم بها إدراك شيء معين". وأن كل إنسان يدرك الأمور والأشياء بطريقته الخاصة، وهذا يفسر اختلاف سلوك الناس في نفس المواقف، أو في مواجهة نفس المثيرات (السلمي 1979). كما يؤيد ذلك أيضاً ما جاء بالمثل العربي القائل " كُلٌ يرى الدنيا بلسانِ حاله". ويؤكد ذلك ما جاء في القرآن الكريم " قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا " (سورة الإسراء، الآية:84).

في ضوء ما تقدم، يمكن القول بأن الإدراك يؤثر على طريقة تشخيص الأفراد للمواقف، وكيفية التعامل معها، وبالتالي يؤثر على سلوك هؤلاء الأفراد مديري المنظمات، ويترتب على ذلك أن اختلاف المديرين في خصائص هامة مؤثرة على الإدراك، سينتج عنه بالتأكيد اختلافات في سلوك أدائهم، حيث تلعب الفروق الفردية بين المديرين دوراً أساسياً في اختلاف طرق وأساليب تعامل كل مدير، مع المواقف التي تواجه أعمال المنظمة. وهذا يتفق مع ما يشير إليه ماهر(2003)، من أن المديرين يختلفون في اتخاذهم لقراراتهم وذلك حسب إدراكهم. ويعود ذلك إلى الاختلاف في تشخيصهم للمشكلة، وتحديدهم لها، وذلك وفقاً لإدراكهم لجوانب تلك المشكلة.

نخلص مما سبق إلى أن الإدراك يتأثر بعدة عوامل، منها ما يرتبط بخصائص الأفراد، ومنها ما يرتبط بخصائص الأشياء أو الأحداث. ويترتب على ذلك اختلاف السلوك بين الأفراد في مواجهة نفس المواقف.

علاقة الإدراك بالأداء:

لقد أصبح الاهتمام بالطرق الخاصة بتنمية المهارات الفكرية للمديرين، لغرض القيام بتطبيق المفاهيم والنظم الإدارية، والعمل على تطويرها، سمة من سمات دراسات وأبحاث الفكر الإداري المعاصر، حيث يشير أبو جادو ونوفل (2007)، إلى أن المفاهيم هي أحد عناصر التفكير، كما أنها قواعد معرفية في عقل الإنسان، يمكن الاستفادة منها في توجيه سلوك الفرد ؛ وبالتالي فإن المحددات السلوكية المتعلقة بالمهارات الفكرية، تعتبر هي الركيزة الأساسية عند العمل على تنمية مهارات المديرين الفكرية، وذلك لغرض الرفع من كفاءَتهم، والتي تنعكس على فاعلية أداء المنظمة بشكلٍ عامٍ في سعيها لتحقيق أهدافها.

فبينما يرى ريان (2000) أن الإدراك يرتبط ارتباطاً موجباً بالأداء، يؤكد عبد الباقي (2004)، على أن فهم سلوك الأفراد، وطريقة تصرفاتهم في المواقف المختلفة، له أثر كبير في نجاح المنظمات؛ وفي ذات السياق يشير أبوبكر (2008) إلى أن الإدراك ينعكس على ممارسات الإدارة، ويلعب دوراً رئيسياً في تشكيل ثقافتها، والتي تُعتبر نظاماً لمجموعة من المفاهيم العامة، التي يقبلها الأفراد والجماعات بالمنظمة، ويقومون بالعمل من خلالها.

ومن ناحيته، يرى الأطيوش (2008) أن نجاح أو فشل القرارات المتخذة من قبل المديرين، ترتكز أساساً على طريقة ومستوى التفكير لديهم، فالكثير من القصور في أدائهم، يرجع إلى وجود خطأ في العملية الإدراكية؛ ويتفق في ذلك مع ما أشار إليه المدهون والجزراوي (1995)، من أنه إذا كانت عملية الإدراك للمثيرات صحيحة، فإن السلوك يكون صحيحاً ومقبولاً، أما إذا كانت عملية الإدراك غير صحيحة ويشوبها القصور، فإن السلوك لا يكون سليماً. وبذلك يمكن القول أن القرار الصائب ما هو إلا محصلة لعملية إدراكية صحيحة.

ومن جانبهما يرى كل من المرسى وإدريس (2002)، أن تفهم عملية الإدراك، تُعتبر الأساس لتفسير العديد من مظاهر السلوك التنظيمي. ويرى كلاهما أن الصراع التنظيمي Organizational Conflict ربما يقع بسبب التفاوت في الإدراك بين المديرين. لذا فإنه يمكن تجنب العديد من المشاكل والصراعات التنظيمية في ظل الإدراك الصحيح للواقع كما هو.

وفي سياقٍ متصل يرى السلمي (1979)، أن جزءاً مهماً من القدرة على حل المشكلات، إنما يتمثل في إدراك العلاقات بين الأشياء، والمجالات التي قد تبدو غير مترابطة، أو غير متجانسة. وهذا يتطلب امتلاك المديرين لمهارات فكرية، تمكنهم من إدراك المواقف وتحليلها، حتى

يتم اختيار أفضل البدائل، التي تتماشى مع ما تصبو إليه منظماتهم. وبالتالي فإنه " من الأهمية بمكان أن تعمل المنظمات على تطوير قدرات المديرين، وتدريبهم على كيفية تكوين الآراء بشكلٍ سويٍ وصائب " (المنصوري،2004: 9).

كذلك يشير حنفي والقزاز(1996)، إلى أن الكثير من المديرين قد وجدوا أن المنطقة التي مازالت مفتوحة أمامهم، للتأثير على المرؤوسين تأثيراً عميقاً، هي منطقة تشكيل المدركات، بما يدعم الأداء المتعاون بين الأفراد، وبما يزيد من تبني الأفراد لأهداف المنظمة.

وفي نفس الإطار يؤكد أيوب (2000)، على ضرورة إدراك المديرين لمتغيرات بيئة العمل، لمواجهة التحديات التنافسية، وأن الاستعداد لإدراك ذلك، من شأنه أن يُسهم في الرفع من أداء المنظمات، وقدرتها على المنافسة والاستمرار. وباعتبار أن العملية الإدراكية، من خصائصها أنها عملية تكيفية، فإنها تتيح للفرد الاستجابة السريعة للتغيّرات التي قد تطرأ على ظروف وبيئة العمل والتكيف معها؛ وهذا ما يؤيده كل من سيزلاقي ووالاس (1991)، اللذان يشيران إلى أن الإدراك، يتيح للفرد التفاعل والتكيف، مع متطلبات الوظيفة والمنظمة.

ومن ناحية أخرى يشير عساف (1999)، إلى ما توصلت إليه الدراسات والأبحاث السابقة بالخصوص، من أن الإدراك له تأثير على الجوانب الإدارية، كما أن له أيضاً انعكاسات على الجوانب التنظيمية. وبالتالي فإنه لا يمكن تصور أي برنامج للارتقاء بمستوى الأداء في المنظمات دون المساندة الكاملة من الإدارة العليا، ولا تأتي تلك المساندة والدعم، ما لم تكن الإدارة العليا على وعي وإلمام وإدراك تام وقناعة، بالفلسفة التي تتبناها، ومفاهيمها وأسسها وأبعادها (العبيدي،2002).

الدراسات السابقة:

تُعتبر الدراسات المتعلقة بموضوع البحث في البيئة الليبية محدودة - على حد علم الباحثين - مقارنة بأهمية موضوع البحث، إلا أنه توجد بعض الدراسات الرائدة في هذا المجال، التي تناولت جوانب ومتغيرات ذات صلة بموضوع البحث، يمكن عرضها على النحو التالي:

استهدفت دراسة حودانه (1976)، التعرف على مكانة التسويق كوظيفة تنظيمية، في مصانع القطاع الخاص للمواد الغذائية في ليبيا، وخلصت الدراسة في ذلك الحين إلى عدة نتائج، يمكن توضيح أهمها كما يلي:

- أن الوظيفة التسويقية في المصانع التي شملتها الدراسة، لم يتم الاعتراف بها كوظيفة تنظيمية تستحق لممارستها إنشاء إدارة متخصصة، وحتى المنظمات التي اعترفت بأهمية هذه الوظيفة، كانت ممارساتها التسويقية أقل من أن توصف بأنها متطورة.

- على الرغم من أن مجهودات بحوث التسويق، تمثل مدخلا أساسيا لتطبيق

المفهوم التسويقي المعاصر، إلا أن المنظمات التي شملتها الدراسة، لا تهتم ببحوث التسويق ووسائل الترويج للمبيعات، إلا بعد بلوغ حجم إنتاجها حداً معيناً، أي أن مشكلة التسويق تظل غير ذات أهمية نسبياً، طالما أن الطلب على الإنتاج يفوق عرضه في السوق، وبالتالي فإنه لا يُنتظر أن تحظى بحوث التسويق بأهمية كبيرة من حيث الترتيب بعد الجهود السلعية في تلك المنظمات، ذلك أن التغيُر المتوقع في سياسة التسويق لتلك المنظمات، يميل إلى إبراز أهمية الجهود البيعية، ثم جهود التوزيع.

وأكد الباحث على أن هذا لا يتعارض مع تطبيق المفهوم التسويقي المعاصر، ودلل على ذلك بدراسة حقلية مقارنة، أجريت في" الولايات المتحدة الأميركية" ودولة " البيرو" والتي تبين منها، أن المنظمات التي تبنت المفهوم التسويقي المعاصر في تلك الدول آنذاك، كانت قد أعطت أهمية كبيرة للجهود البيعية وبحوث التسويق، حتى في حالة استحواذ الجهود السلعية، على النصيب الأكبر من الأهمية.

وفي نفس الإطار، تناولت دراسة زايد (1990) الوظيفة التسويقية، من حيث مكانتها ودرجة التخصص في ممارستها، بالمنظمات العاملة بالقطاع العام من مصانع وشركات وطنية، والتي توصلت إلى أن غالبية المنظمات قيد الدراسة، تمارس الوظيفة التسويقية بشكل غير متخصص، وانحصار مفهوم التسويق بتلك المنظمات في نشاط البيع، بالإضافة إلى عدم إدراك القيادات الإدارية لأهمية الوظيفة التسويقية، في نجاح تلك المنظمات، وذلك نظراً للطبيعة الاحتكارية، التي كانت تعمل في ظلها تلك المنظمات، وعدم وجود منافسين لها. كذلك توصلت الدراسة إلى وجود بعض الآثار السلبية على العمليات الإنتاجية، وذلك بسبب غياب حلقات التوزيع بالجملة.

ومن جانبها، استهدفت دراسة الأغا (1994) تحديد معوقات استخدام بحوث التسويق، في قطاع الصناعات الخفيفة بمدينة بنغازي. وتوصلت إلى أن الإدارات العليا بالمنظمات التابعة لهذا القطاع، لا تعطي اهتماماً لإنشاء أقسام خاصة تُعنى بتسويق منتجاتها، أو تأخذ على عاتقها القيام بأبحاث التسويق، كما أن القائمين على المنظمات التي شملتها الدراسة، قد كانوا ينظرون إلى وظيفة التسويق على أساس تقليدي بأنها نشاط بيع ليس أكثر، كما أنهم لا يدركون أهمية بحوث التسويق.

وبشكل أكثر تحديدا، تناولت دراسة الشريف (1998) موضوعاً ذا صلة وثيقة بالبحث الحالي، ألا وهو إدراك المديرين لمفهوم التسويق المصرفي، حيث حاولت الدراسة التعرف على إدراك مديري المصارف لمفهوم التسويق المصرفي، وتطبيقه في المصارف التجارية الليبية، وقد أسفرت نتائج الدراسة بشكلٍ عام، عن أن المديرين بالمصارف التجارية الذين شملتهم الدراسة، لا يدركون مفهوم التسويق المصرفي، وكذلك لا يميلون إلى إدراك طبيعة التسويق المصرفي، ولا يدركون أنشطته، و أهمية تطبيقه بتلك المصارف، كما توصلت الدراسة أيضاً، إلى أن تلك المصارف بالإضافة لكونها لا تطبق مفهوم

التسويق المصرفي، فإنها كذلك لا تميل إلى تطبيقه.

وفي سياق متصل، حاولت دراسة العبيدي (1999)، تحديد مدى انكشاف المنظمات الإنتاجية الليبية على المخاطر التسويقية، والتي توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها افتقار معظم تلك المنظمات للتخصصات العلمية الشاغلة للوظائف المتعلقة بالنشاط التسويقي، الأمر الذي أثر سلباً على قيامها وعدم اهتمامها بالعديد من الأنشطة والمجهودات التسويقية، ونظراً لمزاولة تلك المنظمات لنشاطها التسويقي في ظل بيئة احتكارية، فإن معظم إدارات تلك المنظمات تتجاهل الوظيفة التسويقية، واقتصارها على قسم أو وحدة متخصصة في عملية البيع والتوزيع، بالإضافة إلى عدم دراية تلك المنظمات بالفرص والمخاطر التسويقية، واستخدامها لأساليب غير مرغوبة لدى الزبائن في تصريف بعض منتجاتها. واستخلصت الدراسة أن كل المنظمات التي خضعت للدراسة، مكشوفة على المخاطر التسويقية وبشكلٍ مطلق، في حالة حدوث مستجدات غير مرغوبة في السوق.

ومن ناحيتها، ركزت دراسة بوخطوة (2007) على تحديد اتجاهات مديري الإنتاج نحو تبني بعض المفاهيم والأساليب الإدارية الحديثة التي ترتقي بالجودة، والمتمثلة في فلسفة إدارة الجودة الشاملة، وفلسفة الإنتاج في التوقيت المحدد، وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية، وذلك في المنظمات الصناعية العاملة بمدينة بنغازي. وتوصلت الدراسة إلى أن معظم مديري الإنتاج الذين شملتهم الدراسة، كانت لديهم اتجاهات إيجابية، نحو تبني هذه المفاهيم والأساليب الإدارية الحديثة، التي ترتقي بالجودة.

ومن زاوية أخرى، استهدفت دراسة الكرغلي (2009) تحديد إلى أي مدى يساهم تبني مفهوم التوجه نحو السوق، في نجاح المنظمات الصناعية وكذلك الخدمية العاملة في السوق الليبي، وذلك من خلال تحليل العوامل التي اعتبرها الباحث محددات لنجاح تلك المنظمات، والتي تمثلت في عوامل تنظيمية، وإنتاجية، وقيادية، وتسويقية، وسوقية، وتنافسية، وبيئية، وتقنية، ومالية، وأخرى تتعلق بالتخطيط والموارد البشرية؛ وقد أسقط الباحث تحليل العوامل المالية، نظراً لإجماع مفردات الدراسة، على اعتبارها أحد عوامل النجاح، وبالتالي فقد تم إسقاط هذا المتغير إحصائياً، كونه لم يعد يمثل عاملاً للتمييز بين مفردات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن المنظمات الصناعية والخدمية بالقطاع الخاص، هي الأكثر نجاحاً وأكثر توجهاً بالسوق من تلك العاملة بالقطاع العام، كما توصلت أيضاً إلى أن عنصر المنافسة كأحد مكونات مفهوم التوجه بالسوق، كانت مساهمته سلبية، وهذا يعني أن المنظمات قيد تلك الدراسة، ترى أنه ليس من صالحها التركيز على عنصر المنافسة أو الاهتمام بما يقدمه المنافسون في الوقت الراهن، وأن أسباب النجاح إنما تنحصر في العوامل المشار إليها.

وفي نفس الإطار، استهدفت دراسة الشيخي (2016) من جانبها فحص واختبار العلاقة بين التوجهات

الإستراتيجية للمنظمات (التوجه بالعميل، والتوجه بالتكنولوجيا، والتوجه بالتعلم) والأداء التسويقي، وذلك بالتطبيق على المصارف التجارية العامة الليبية. وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة وجود ارتباط معنوي إيجابي بين التوجه بالعميل، والتوجه بالتكنولوجيا، والتوجه بالتعلم، والأداء التسويقي (تطوير الخدمة، والتسعير، والاتصالات التسويقية، والربحية، والحصة السوقية) في المنظمات قيد الدراسة.

وفي ذات السياق، أُجريت العديد من الدراسات التي تتعلق بموضوع البحث، في عدة بيئاتٍ عربية مختلفة:

فمن جانبها، استهدفت دراسة عفيفي (1973) تقييم مكانة التسويق في الشركات الصناعية المصرية، ومدى التقدم في تطبيق المفهوم التسويقي المعاصر، وكان من أبرز نتائجها وجود قصور كبير في تطبيق المفهوم التسويقي المعاصر، وعدم الاسترشاد به من قبل الشركات الصناعية المصرية التي أجريت عليها الدراسة، وعدم الاقتناع بفكرة سيادة المستهلك، على الرغم من وجود تنظيم تسويقي، يعكس في ظاهره تطبيقاً للمفهوم التسويقي المعاصر على نطاق واسع بتلك المنظمات.

وعزت الدراسة عدم تطبيق المفهوم، إنما يعود إلى وجود مشاكل في عملية الإنتاج، ووجود قصور في فلسفة الإدارة، التي يسيطر عليها الفنيون، ونقص الكفاءات التسويقية، وصعوبة الاستعانة بالخبرات التسويقية من خارج المنظمة، بالإضافة إلى انخفاض مستوى المعيشة والتعليم للعاملين بتلك المنظمات. كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن المفهوم السائد بتلك المنظمات هو المفهوم الإنتاجي.

وفي نفس السياق، حاولت دراسة جمعه (1974) من جانبها تقييم النشاط التسويقي لشركات الغزل والنسيج المصرية، في ضوء المفهوم الحديث للتسويق، حيث استهدفت تحديد مستوى تطبيق هذه الشركات للمفهوم التسويقي المعاصر، وكذلك تحديد العوامل التي تساعد على توسيع نطاق تطبيقه، وتوصلت الدراسة إلى أن المديرين بتلك الشركات لا يقبلون التوجه بالمفهوم التسويقي المعاصر، ولا يدركون أهمية تطبيقه، ولا يوجد أي من شركات مجتمع تلك الدراسة تقوم بتطبيق هذا المفهوم، بل أنها موجهة بالمفهوم الإنتاجي بشكلٍ كامل.

وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن أهم العوامل التي تحد من تطبيق المفهوم التسويقي المعاصر بتلك الشركات، هي محدودية الإمكانيات المادية، والقيود المفروضة على تلك الشركات فيما يتعلق بتشكيلة المنتجات، والاعتمادات المالية المخصصة للصرف على أوجه الأنشطة المختلفة، وكذلك سيادة سوق البائعين.

كذلك تناولت دراسة يوسف (1980) السياسات التسويقية لشركات تصنيع مستحضرات التجميل المصرية، في ضوء المفهوم التسويقي المعاصر، وتوصلت الدراسة إلى أن أغلب الشركات التي أجريت عليها الدراسة، تطبق المفهوم

التسويقي المعاصر ولكن بدرجة محدودة، كما توصلت الدراسة أيضاً، إلى وجود قصور في الاهتمام بالنشاط التسويقي في بعض الشركات، بالإضافة إلى عدم إدراك المديرين للمفهوم التسويقي المعاصر، لدرجة أن بعض المديرين ليست لديهم أدنى فكرة عن هذا المفهوم.

كما استهدفت دراسة عبد الحميد (1985) إيضاح أوجه القصور في تطبيق المفهوم التسويقي بالشركات الصناعية المصرية، وتوضيح مجالات تنمية وتطوير هذا المفهوم، في المشروعات الخاصة بالاستثمارات العربية والأجنبية في مصر، وتحديد معوقات تطبيق هذا المفهوم. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات التي أجريت عليها الدراسة، موجهة بالمفهوم الإنتاجي، وأن قرارات التسعير، وتخطيط المنتجات إنما يتم تحديدها وفقاً لحجم الإنتاج، دون الأخذ في الاعتبار حاجات ورغبات المستهلكين، أو الظروف البيئية المحيطة بالمنظمة، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالوظيفة التسويقية وأنشطتها، مثل بحوث التسويق والإعلان.

ومن ناحيتها، قامت دراسة العاصي (1996) بتحديد أثر قبول المديرين لفلسفة التوجه بالمستهلك، على اتجاهاتهم نحو بعض الممارسات والسياسات التسويقية الهامة، والمتمثلة في الإعلان وخدمة الزبائن وحقوق المستهلكين، وذلك بقطاع الأعمال الصناعي العام في مصر. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، وجود علاقة ارتباط جوهرية بين تطبيق المفهوم التسويقي المعاصر والممارسات التسويقية وأن المديرين الأكثر توجهاً بالمستهلك كانوا من ذوي الميول الإيجابية لنشاط الإعلان. بالإضافة إلى وجود اتجاهات إيجابية لدى المديرين نحو تبني المفهوم التسويقي المعاصر وكذلك نحو أهمية خدمة الزبائن. كما أن معظم المديرين يعملون وفقا لفلسفة التوجه بالمستهلك.

وعلى جانب آخر استهدفت دراسة البكري (1991) تحليل طبيعة العلاقات المتداخلة، بين أنشطة البحوث والتطوير والتسويق ومدى التكامل بينهما، وذلك في المنظمات الصناعية بالمملكة السعودية. وتوصلت الدراسة إلى وجود اتفاق بين آراء كل من مديري البحوث والتطوير ومديري التسويق على أهمية تكامل أنشطتهم، لضمان نجاح عملية التطوير لمنتجات جديدة. إلا أن هناك فجوة قائمة بين مديري البحوث والتطوير ومديري التسويق، حول مدى مشاركة كلٌ منهم في أنشطة الآخر، واختلاف وجهات نظرهم حول الدرجة المُثلى المطلوبة للتكامل بينها. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود عقبات أخرى، تمثلت في نقص دعم الإدارة العليا، وعدم تشجيعها على تكامل الجهود بين مديري الإدارتين. بالإضافة إلى قصور الاتصالات، ونقص المعلومات التسويقية المتبادلة بين كلٌ من البحوث والتطوير والتسويق، مما حال دون تحقيق التكامل الفعال بينهما للقيام بتطوير المنتجات.

وفي سياق متصل، حاولت دراسة على (2001) بيان مدى تبني وتطبيق أسس ومبادئ المفهوم التسويقي المعاصر في نظام إدارات منظمات قطاع الصناعات الغذائية بالأردن. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، وجود قناعة لدى (75%) من مديري هذه المنظمات بأهمية تطبيق المفهوم التسويقي المعاصر، إلا أن ما نسبته (45%) من هذه المنظمات مازالت تنظر إلى التسويق نظرة تقليدية تعني بيع ما تم إنتاجه، وكذلك (50%) من هذه المنظمات تفتقر إلى وجود وحدات تنظيمية مستقلة متخصصة بالتسويق في هياكلها التنظيمية، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان، تطبيق أسس ومبادئ المفهوم التسويقي المعاصر، بأدواته التنفيذية في تلك المنظمات. بالإضافة إلى أن (90%) من المنظمات المشمولة بالدراسة لم تقم بنشر الثقافة التسويقية المعاصرة بين الأفراد العاملين بها.

كذلك استهدفت دراسة عبده (2012) التعرف على مدى إلمام القائمين على برامج تطوير التعليم بالجامعات المصرية بمفهوم التوجه بالسوق وعناصره وإلي أي مدى تتم ممارسة هذه العناصر، حيث تبين وجود فروق معنوية بين آراء كل من أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والمسؤولين في منظمات الأعمال حول أنشطة التوجه بالسوق.

ومن زاوية أخرى، حاولت دراسة حجازي (2014) التعرف على دور أنماط التسويق في زيادة ولاء العملاء بصناعة الملابس الجاهزة. وتوصلت إلى وجود تأثير معنوي لا نماط التسويق على ولاء العميل. وفي نفس الإطار، استهدفت دراسة جعفر (2016) تحديد طبيعة العلاقة بين استخدام وسائل التسويق المباشر كأحد الاتجاهات التسويقية المعاصرة وبناء العلاقات مع العملاء. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط معنوي بين وسائل التسويق المباشر (البيع بالهاتف، والبيع التشكيلي، والبريد المباشر، والبيع من خلال منافذ الشركة، والتسويق الإلكتروني)، على أبعاد بناء العلاقات مع العملاء (الرضا، والثقة، والالتزام، والتفاعل).

يتضح من خلال فحص ومراجعة نتائج الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث ما يلي:

1. عدم الاعتراف بالوظيفة التسويقية كوظيفة تنظيمية، تستحق لممارستها إنشاء إدارة متخصصة، كمسمى وظيفي للتسويق في الهياكل التنظيمية للمنظمات المبحوثة.

2. نظراً للطبيعة الاحتكارية، التي كانت تعمل في ظلها المنظمات الصناعية الليبية بصفةٍ خاصةٍ، فقد أدى ذلك إلى عدم إدراك القيادات الإدارية، لأهمية الوظيفة التسويقية في نجاح المنظمات التي كانوا يديرونها، الأمر الذي أدى إلى غياب الممارسة المتخصصة للوظيفة التسويقية. كذلك سيادة النظرة التقليدية للوظيفة التسويقية بتلك المنظمات، وانحصار مفهومها في نشاط البيع.

3. عدم إدراك القائمين على إدارة تلك المنظمات لأهمية بحوث التسويق، والتي تُعتبر أساساً للتوجه بحاجات ورغبات الزبائن، مما يعكس عدم تبني منظماتهم

للمفهوم التسويقي المعاصر، الذي ينطلق من التوجه بهذه الحاجات والرغبات، وتوجيه مختلف الأنشطة بالمنظمة للعمل على إشباعها، ومتابعة ردود أفعال هؤلاء الزبائن تجاه السلع التي قدمت لهم.

4. تجاهل تلك المنظمات للوظيفة التسويقية وافتقارها للتخصصات العلمية الشاغلة لها، أدى إلى عدم دراية تلك المنظمات بالفرص أو المخاطر التسويقية التي قد تتعرض لها، الأمر الذي يجعلها مكشوفة على هذه المخاطر التسويقية وبشكل مطلق، في حالة حدوث مستجدات غير مرغوبة في السوق.

5. إن غالبية المنظمات التي أُجريت عليها هذه الدراسات، موجهة بالمفهوم الإنتاجي ببعده الكمي، وبشكلٍ مُطلق.

6. إن بعض المبادئ التي يقوم عليها النموذج النظري للمفهوم التسويقي المعاصر، ليست أساسية لتطبيق المفهوم في كل الظروف، نظراً لاستطاعة المنظمة - بما تملكه من قدرات - من التأثير على توجهات المستهلكين، من خلال وسائل الإعلان والترويج المختلفة. إلا أن ذلك يُعد في حقيقة الحال، تخلٍ عن التوجه بالمفهوم التسويقي المعاصر برُمَته، ودعوة للعودة إلى مرحلة التوجه بالمفهوم البيعي، القائمة على أساس إنتاج السلع، ثم الاستخدام المكثف لمختلف وسائل الترويج من إعلانٍ وبيعٍ شخصي، وذلك بغرض التأثير على المستهلك، إلا أن هذا لن يتحقق بسهولة، خصوصاً في ظل ظروفٍ تتسم بزيادة ثقافة المستهلك، وتنامي إدراكه لحقوقه في النظم التسويقية، وذلك في ظل بيئة أصبحت تنافسية، تتسابق فيها المنظمات لجذب انتباه المستهلك ومحاولة كسب ولائه.

7. إن نتائج هذه الدراسات كانت مُتوقعة، خاصة في ظل اقتصاد ومنظمات القطاع العام، الذي كان مسيطراً على أغلب أوجه النشاط الاقتصادي في هذه البيئات وقت إجراء تلك الدراسات؛ وبناءً على ذلك خلُص الباحثان إلى:

- وجود صعوبات أدت إلى حدوث قصورٍ في ممارسة المنظمات الصناعية بصفةٍ عامةٍ، والمنظمات الصناعية الليبية بصفةٍ خاصةٍ للوظيفة التسويقية بمختلف أنشطتها، الأمر الذي أثر سلباً على أدائها وحد من قدرتها على التكيف مع التغيرات التي تحدث في البيئة التي تعمل بها، والتي من أبرزها تحول ظروف السوق من الاحتكار إلى المنافسة، حتى وإن كان هذا التحول محدودا جزئياً أو نسبياً إلا أنه حتمي الحدوث، وبالتالي عدم تمكنها من الاستجابة لتلبية حاجات ورغبات الزبائن، مما يعرضها للمخاطر التسويقية، الأمر الذي دفع الباحثان للاعتقاد، بأن السبب في ذلك قد يكون نتيجة طبيعية، لعدم تبني المنظمات للمفهوم التسويقي المعاصر كفلسفة، وتطبيقه فعلياً كممارسة، مما سيترتب عليه - ليس فقط - الإهدار للفرص التسويقية ، بل ويشكل أيضاً تهديداً لبقاء هذه المنظمات واستمرارها في الأسواق.

- أن هذه المنظمات لم تولِ اهتماماً كافياً لتعزيز إدراك المديرين للمفهوم التسويقي المعاصر، من حيث طبيعته وتطبيقاته، وكذلك إدراك أهميته كدافع لتطبيقه، وذلك بعدم قيامها بخطواتٍ عمليةٍ يتم من خلالها

التطبيق والممارسة، إذ ينبغي أن ينعكس التوجه بهذا المفهوم فعلياً كتطبيقات، على الممارسة المتخصصة لمختلف الأنشطة التسويقية بالمنظمات التي تتبنى هذا المفهوم، ذلك أن تبني فلسفة معينة، هو بدوره انعكاسٌ ونتيجة في الوقت ذاته، وهو دالةٌ في التوجه التسويقي الذي يسود المنظمة.

بناء على ما تقدم، تشير مراجعة وفحص الدراسات السابقة إلى أنه لم يتم إجراء أية دراسة في البيئة الليبية ـ على حد علم الباحثين ـ فيما يخص تقييم مدى توجه المنظمات الصناعية العامة لتبني المفهوم التسويقي المعاصر، الأمر الذي يبرر القيام بالبحث الحالي.

مشكلة البحث:

اعتمد الباحثان في تحديد مشكلة البحث على ما ورد بالتقارير الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة للتفتيش والرقابة الشعبية سابقاً، وخصوصا الصادرة عن عامي (2006،2007) على التوالي، بخصوص نشاط المنظمات الصناعية الليبية، حيث يشير الأول منها إلى تدني مستوى الإنتاج، وعدم وضع حلول للإنتاج الجاهز والمكدس بالمخازن لبعض المصانع، وصعوبة تسويق هذا الإنتاج، ويشير التقرير الثاني إلى ضعف أداء المنظمات الصناعية، وتدني إنتاجيتها، وعدم قدرتها على المنافسة.

ويرى الباحثان أن ما جاء في هذين التقريرين، إنما يُعد مؤشراً على عدم تبني هذه المنظمات للمفهوم التسويقي المعاصر، والذي يقوم على مبدأ رؤية نشاطات المنظمة، من خلال وجهة نظر الزبائن، وتكييف أنشطة المنظمة لإشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم.

عليه، يعتقد الباحثان أن المنظمات الصناعية الليبية العامة العاملة بمدينة بنغازي، تعاني من قصور في إدراك المفهوم التسويقي المعاصر، أدى إلى عدم تطبيق هذا المفهوم، الأمر الذي انعكس سلباً على الممارسة المتخصصة لأنشطة الوظيفة التسويقية بهذه المنظمات، مما ترتب عنه تدني مستوى الإنتاج، وبالتالي صعوبة تصريفه. لذا فإنه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1. ما مستويات إدراك المديرين لطبيعة المفهوم التسويقي المعاصر وتطبيقاته بالمنظمات الصناعية الليبية العامة بمدينة بنغازي؟

2. ما مستويات إدراك المديرين لأهمية تطبيق المفهوم التسويقي المعاصر بالمنظمات الصناعية الليبية العامة بمدينة بنغازي؟

3. هل تنعكس مستويات إدراك المديرين لطبيعة المفهوم التسويقي المعاصر وأهمية تطبيقه على الممارسات التسويقية بالمنظمات الصناعية الليبية العامة بمدينة بنغازي؟

أهداف البحث:

يمكن تحديد أهداف البحث في النقاط التالية:

1. تحديد مستويات إدراك المديرين، لطبيعة المفهوم التسويقي المعاصر وتطبيقاته، في المنظمات الصناعية قيد البحث.

2. تحديد مستويات إدراك المديرين لأهمية تطبيق المفهوم التسويقي المعاصر، بالمنظمات الصناعية قيد البحث.

3. تبيان ما إذا كانت مستويات إدراك المديرين لطبيعة المفهوم التسويقي المعاصر، وتطبيقاته، وأهمية تطبيقه، ينعكس فعلياً على الممارسات المتخصصة لأنشطة الوظيفة التسويقية بالمنظمات الصناعية قيد البحث.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث فيما يلي:

1. يستمد هذا البحث أهميته من أهمية العصرنة التسويقية، أي توجيه المنظمات الصناعية قيد البحث لتبني المفهوم التسويقي المعاصر، وإدراك أهمية تطبيقه، وما يحققه من إيجابيات تتمثل في تمكين هذه المنظمات من امتلاك مقومات البقاء، وتعزيز قدرتها على المنافسة، وبالتالي تحقيق أهدافها المنشودة.

2. تحديد المسببات - إن وجدت - والتي تحول دون تطبيق المفهوم التسويقي المعاصر وتعيق جهود العصرنة التسويقية بالمنظمات الصناعية قيد البحث، الأمر الذي يهيئ الأساس لفهم طبيعة هذه المسببات، وبالتالي كيفية التعامل معها، مما يُسهم بشكل كبير في مساعدة القيادات الإدارية لهذه المنظمات، على كيفية تبني هذا المفهوم، وبالتالي توجيههم لتطبيقه، مما يكفل لمنظماتهم القدرة على المنافسة والبقاء في الأسواق.

3. أهمية القطاع الصناعي، باعتباره قطاعا حيويا وهاما، ويلعب دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية للدولة.

4. المساهمة في إثراء المكتبات العلمية بالمعرفة في مجال التسويق المعاصر.

نطاق وحدود البحث:

نظراً لتعدد المنظمات الصناعية الليبية وانتشارها على مستوى الدولة، ومحدودية إمكانيات الباحثين، اقتصر هذا البحث على المنظمات الصناعية الليبية (شركات صناعية عامة) العاملة بمدينة بنغازي، والبالغ عددها (6) شركات صناعية، كما ينبغي التنويه إلى محدودية الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث.

منهجية البحث:

يعتبر هذا البحث من الأبحاث الاستكشافية، التي تتبع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع البيانات المتعلقة بمشكلة البحث وما يرتبط بها من ظواهر مختلفة، ثم تحليل البيانات بطريقة تسهم في إلقاء الضوء على المشكلة محل البحث، وتحليلها من خلال المفاهيم والمساهمات البحثية ذات العلاقة بموضوع البحث. ويعتمد هذا المنهج على جانبين:

الجانب النظري:

تضمن هذا الجانب عرض الإطار النظري للبحث، من خلال استقراء الأدب التسويقي ذي العلاقة بموضوع البحث، ومحاولة الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة، وغيرها من المصادر المختلفة ذات الصلة، وذلك لوضعها في إطار نظري متوافق مع مشكلة البحث.

الجانب الميداني:

تم في هذا الجانب جمع البيانات الأولية والمعلومات الأساسية، المتعلقة بموضوع البحث، باستخدام قائمة استقصاء تضمنت عدة مؤشرات، كأداة مناسبة وأساسية لجمع البيانات لمثل هذه الدراسات، وذلك لغرض تحديد مستوى إدراك المديرين، للمفهوم التسويقي المعاصر، وأهمية تطبيقه في المنظمات الصناعية الليبية العامة بمدينة بنغازي، وتحديد ما إذا كانت هذه المنظمات تتبنى هذا المفهوم من عدمه، وذلك من خلال انعكاس دلائل هذا التطبيق على توجيه مختلف أنشطة الوظيفة التسويقية، وممارستها بشكل متخصص.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من كافة القيادات الإدارية من مديري الإدارات العليا بالمنظمات الصناعية الليبية العامة العاملة بمدينة بنغازي، إضافة إلى جميع مديري الإدارات الوسطى (التسويق، الإنتاج، المالية، شؤون الأفراد، المشتريات والمخازن. .إلخ)، وذلك وفقاً للمفهوم التسويقي المعاصر، الذي يهيئ المنظمة للتعامل مع الزبائن من خلال التسويق المتكامل، أي ضرورة تكامل الوظائف الأساسية للمنظمة مع وظيفة التسويق، وضرورة توحيد الجهود وتنسيقها بمختلف الإدارات، وسعيهم جميعاً لمقابلة حاجات ورغبات الزبائن، لذلك استهدف هذا البحث مديري الإدارة العليا، بالإضافة إلى جميع مديري الإدارات الوسطى بهذه المنظمات. ونظراً لصغر حجم مجتمع البحث، تم استخدام أسلوب الحصر الشامل لجميع مفردات البحث، وذلك للحصول على بيانات أكثر واقعية عن المجتمع. وتتوزع مفردات البحث في المنظمات المستهدفة، على النحو التالي:

جدول رقم (1) توزيع مفردات البحث على الإدارات العليا والوسطى بالمنظمات الصناعية قيد البحث

م	اسم المنظمة	المستويات الإدارية المستهدفة		عدد المديرين
		عليا	وسطى	
1	شركة المطاحن الوطنية.	3	5	8
2	الشركة العامة للإلكترونات.	1	5	6
3	الشركة العامة للملابس والمنسوجات.	2	4	6
4	شركة بنغازي للغزل والنسيج.	1	4	5
5	شركة الإنماء للأسلاك والكابلات المساهمة.	3	5	8
6	شركة الإنماء المساهمة للأنابيب.	2	5	7
	المجموع	12	28	40

المصدر: الهياكل التنظيمية للمنظمات الصناعية قيد البحث.

وتم توزيع قوائم الاستقصاء على المديرين مفردات البحث (40) قائمة، وبعد فحص القوائم المسترجعة (35) قائمة، وُجد أن قائمتين منها غير صالحتين للتحليل، وذلك لنقصٍ في البيانات الخاصة بمفردات البحث في إحداها، ولعدم الالتزام بضوابط الإجابة عن الأسئلة والعبارات في القائمة الأخرى، وتم استبعادهما وبذلك أصبح عدد القوائم الصالحة للتحليل (33) قائمة استقصاء، والتي تمثل ما نسبته (83%) من إجمالي القوائم الموزعة، مما يؤكد على كفاية القوائم المختارة، وقدرتها على تمثيل مفردات البحث، وكذلك صلاحيتها لتعميم نتائجها.

مؤشرات مقياس البحث:

استخدم الباحثان عدة مؤشرات، يمكن الاستدلال بها على مستويات إدراك المديرين لطبيعة المفهوم التسويقي المعاصر وتطبيقاته، وكذلك أهمية تطبيقه بالمنظمات الصناعية قيد البحث، وما إذا كانت مستويات إدراك المديرين تنعكس على الممارسات التسويقية بهذه المنظمات. وقد تم تصميم هذه المؤشرات من خلال تحليل جوهر المفهوم التسويقي المعاصر، وعناصره، وأركانه الأساسية، وانعكاساته على الممارسات والأنشطة التسويقية، وكذلك متطلبات هذا التطبيق، وذلك استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسات السابقة ذات العلاقة، وما استقر عليه الفكر التسويقي المعاصر في هذا المجال.

- **المؤشر الخاص بإدراك المديرين للمفهوم التسويقي المعاصر وطبيعته وتطبيقاته:**

يتمثل هذا المؤشر في قياس مقدرة المديرين بالمنظمات قيد البحث، على تحديد المقصود بالمفهوم التسويقي المعاصر، وذلك من خلال الإجابة الصحيحة عن السؤال رقم (1) الوارد بقائمة الاستقصاء، وكذلك بالتحديد الصحيح لما يقضي به المفهوم التسويقي المعاصر، وذلك باختيار الإجابة الدالة على المفهوم التسويقي المعاصر من العبارات الواردة بالسؤال رقم (2) المُعد لهذا الغرض بقائمة الاستقصاء، في ظل وجود خمس عبارات تعكس كلٌ منها مفهوماً مختلفاً من المفاهيم التسويقية. وبالتالي يمكن القول بأن الاختيار الصحيح، للعبارة التي تنطبق على المفهوم التسويقي المعاصر، يُعد مؤشراً على إدراك المديرين لهذا المفهوم دون سواه من المفاهيم الأخرى، ويعكس أيضاً النظرة السائدة للمفهوم التسويقي المعاصر، لدى مفردات البحث.

كما يُستدل على إدراك تطبيقات المفهوم التسويقي في ممارسة الأنشطة التسويقية من خلال الإجابة الصحيحة عن السؤال رقم (3)، وذلك بمطابقة أرقام الأنشطة والممارسات التسويقية، على التطبيقات الواردة بهذا السؤال، من حيث اختصاص كل نشاط بتطبيقٍ معين. أما طبيعة المفهوم، فيُستَدل على مستوى إدراكها، من خلال الإجابة عن العبارات (1،2،3،4،5) المصاغة إيجابياً ضمن هذا المؤشر بمقياس ليكرت الخماسي.

■ **المؤشر الخاص بإدراك أهمية تطبيق المفهوم التسويقي المعاصر:**

يختص هذا المؤشر بقياس مقدرة المديرين بالمنظمات قيد البحث، على تحديد الإجابة الصحيحة عن السؤالين رقمي (4- 5) بقائمة الاستقصاء، ليعكس كل منهما جانباً من جوانب إدراك أهمية التطبيق للمفهوم التسويقي المعاصر، ويعكس كذلك توجهات مفردات البحث بمفاهيم معينة وقناعتهم بها، من خلال تحديد الخيار المُعبر عن الموافقة بمختلف درجاتها، عند الإجابة عن العبارات التي تحمل الأرقام من (6 - 15) على التوالي والمصاغة إيجابياً، والواردة ضمن هذا المؤشر بمقياس ليكرت الخماسي.

كما يعكس هذا المؤشر جانباً من المبررات، التي تدفع المنظمات للتوجه بالمفهوم طواعيةً، إدراكاً منهم للدور الذي يلعبه تبني مفهومٌ معين أو توجهٌ ما، في نجاح هذه المنظمات.

■ **المؤشر الخاص بانعكاس الإدراك في تطبيق وممارسة الأنشطة التسويقية:**

يتمثل هذا المؤشر في تحديد مستوى وجود ممارسات تسويقية أساسية، بالمنظمات قيد البحث، وذلك من خلال اختيارات المديرين للإجابة عن الأسئلة ذات الأرقام (6-7-8-9)، والتي تعكس مدى وجود هذه الممارسات والأنشطة التسويقية، وما إذا كانت تُمارس بشكلٍ متخصصٍ ضمن المسمى الوظيفي، أو التقسيم التنظيمي المختص بالتسويق، دون سواه من التقسيمات التنظيمية أو المسميات الوظيفية الأخرى، وذلك لضمان تكامل جهود هذه الأنشطة، لمقابلة حاجات ورغبات الزبائن وفقاً للتوجه بالمفهوم التسويقي المعاصر. وكذلك بمدى الموافقة على العبارات التي تحمل الأرقام من (16- 25) على التوالي، المصاغ جميعها إيجابياً والخاصة بهذا المؤشر بمقياس ليكرت في قائمة الاستقصاء؛ وبذلك فإن خيار الموافقة بأيٍ من مستويي الاستجابة المُطلقة والعُليا، اللذين يمثلهما الخياران (موافق تماماً / موافق) يعكسان تطبيقاً عالياً. أما خيار الموافقة إلى حدٍ ما، فإنه بقدر ما يعكس وجود ممارسات تسويقية، إلا أنه في ذات الوقت يعكس أيضاً وجود قصور، في تطبيق وممارسة الأنشطة التسويقية.

وبينما يعكس خيار عدم الموافقة، عدم وجود ممارسات أو أنشطة تسويقية معينة بالمنظمات قيد البحث، مما يعتبر عائقاً كبيراً يقف أمام تطبيق المفهوم، الأمر الذي يعني بالتالي عدم وجود إمكانية لتطبيقه، على الأقل في الوقت الراهن، فإن خيار عدم الموافقة المطلقة، لا يعني فقط عدم وجود هذه الممارسات والأنشطة التسويقية حالياً بهذه المنظمات، وإنما يعني أيضاً عدم وجود إمكانية للقيام بها، على الأقل في المدى المنظور.

كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الممارسات، التي يمكن أن يُستدل منها على وجود تطبيق، قد تكون أيضاً ضمن المؤشرات السابقة كمقومات، وإنما تم استخدامها ضمن كل مؤشر على حدة، وذلك وفقاً لما استُخدمت في الاستدلال عليه، حيث أن المقومات تُعتبر انعكاسا

ونتيجة في الوقت ذاته، بينما عدم وجود هذه الممارسات، سواءً كانت ضمن المقومات، أم كونها لا تنعكس في التطبيق، فإن ذلك يُعتبر ضمن المعوقات التي تحول دون التطبيق، كونها غير متوافرة كمتطلبات، وبالتالي فمن الطبيعي ألا تنعكس في الممارسات.

- **المؤشر الخاص بوجود دوافع ومبررات تطبيق المفهوم التسويقي:**

يتعلق هذا المؤشر بتحديد مدى وجود مبررات، من شأنها أن تعمل على دفع المنظمات لتطبيق المفهوم، من خلال إجابة المديرين عن السؤال رقم (10) المتضمن لحالات الطلب الفعلي على منتجات المنظمات التي يديرونها، وكذلك من خلال اختيار المديرين الموافقة، عند الإجابة عن العبارات التي تحمل الأرقام من (26-35) على التوالي الواردة بهذا المؤشر، والتي تتضمن الإيجابية في مضمونها، حتى وإن كانت صياغة بعضها بشكل سلبي، لتخدم الغرض المطلوب من هذا المؤشر ضمن مقياس ليكرت الخماسي، ومن ثم فإنه يمكن القول، بأن ذلك يُعد مؤشراً على وجود مبررات، تدفع المنظمات قيد البحث، للتوجه بالمفهوم التسويقي المعاصر، سواءً كانت هذه المبررات قد أُجبرت عليها المنظمات جبراً، من خلال مواجهتها لصعوبات، تتمثل في انخفاض مستوى الطلب على منتجاتها، الأمر الذي من شأنه أن يدفعها وفقاً لهذا المؤشر للأخذ بهذا المفهوم، أم أنها قد اختارت تبنيه طوعاً، وفقاً للمؤشر الخاص بإدراك أهمية التطبيق.

- **المؤشر الخاص بتوافر مقومات ومتطلبات تطبيق المفهوم التسويقي:**

يتمثل هذا المؤشر في اختيار المديرين للإجابة التي يرونها مطابقة للواقع، من خلال الإجابة عن الأسئلة ذات الأرقام (11-12-13)، وكذلك تحديد الموافقة على العبارات التي تحمل الأرقام من (36-50) على التوالي، والمتعلقة بهذا المؤشر بمقياس ليكرت، والتي صيغت جميعها إيجابياً، وتعكس الموافقة عليها بمختلف درجاتها، مدى توافر المتطلبات الضرورية اللازمة للتطبيق من عدمها، حيث يعتبر وجودها وتوفرها في الواقع العملي من المقومات لهذا التطبيق، من خلال مكانة التسويق بالمنظمة، حيث يرى الباحثان أن الوظيفة التسويقية، من حيث مكانتها ودرجة التخصص في ممارستها، هما دالة في مدى التوجه بالمفهوم التسويقي المعاصر، ويعتبر ذلك من أهم المقومات اللازمة لتطبيق المفهوم. أما في حالة عدم توافر هذه المتطلبات، فيُعتبر ذلك ضمن المعوقات التي تحول دون التطبيق، بالإضافة للمعوقات الواردة ضمن عبارات المؤشر الخاص بالمعوقات بقائمة الاستقصاء.

- **المؤشر الخاص بوجود معوقات تحول دون تطبيق المفهوم التسويقي:**

يختص هذا المؤشر بتحديد وجود معوقات من عدمه، وذلك من خلال اختيار الإجابة التي تمثل واقع الحال حسب وجهة نظر المستقصي منهم، عند الإجابة عن السؤالين رقمي (14-15). أما العبارات التي تمثل هذا المؤشر، فقد صيغ البعض

منها بشكل سلبي، أما البعض الآخر وعلى الرغم من صياغتها لفظياً بشكل إيجابي، إلا أنها تتضمن السلبية في محتواها ومعناها الضمني، وبذلك فإن العبارات التي تحمل الأرقام من (51-65) على التوالي، والواردة بهذا المؤشر تُعتبر كلها سلبية وذلك بعكس المؤشرات السابقة. كما أن القصور في نتائج الاستجابات الواردة ضمن المؤشرات السابقة، تُعتبر أيضاً ضمن المعوقات، إذا كانت لا تتفق في مضمونها مع تطبيقات المفهوم التسويقي المعاصر.

وينوه الباحثان إلى أن المؤشرات السابق ذكرها، والمتعلقة بإدراك المفهوم التسويقي المعاصر، وطبيعته وأهميته، لم يكن استخدامها على سبيل الحصر، بحيث تشتمل على كل ما له علاقة بموضوع المؤشر ومحدداته، وإنما استُخدمت كأبرز المحددات الرئيسية لكل مؤشر– من وجهة نظر الباحثين – لتحديد مستويات الإدراك لطبيعة المفهوم وأهميته، والمبررات التي تدفع المنظمات لتطبيقه، ومقومات ومعوقات هذا التطبيق، من خلال انعكاس ذلك على تطبيقات الأنشطة والممارسات التسويقية في الواقع العملي بالمنظمات قيد البحث، وبما يتناسب مع ظروف البيئة الليبية التي تعمل في ظلها هذه المنظمات.

قائمة الاستقصاء (مقياس البحث):

صممت قائمة الاستقصاء بالاسترشاد ببعض الدراسات السابقة، مثل دراسة العاصي (1996)، التي استهدفت قياس مدى قبول مديري التسويق لفلسفة التوجه بالمستهلك، و دراسة علي (2001)، حول المفهوم الحديث للتسويق في قطاع الصناعات الغذائية في الأردن، بالإضافة إلى دراسة مطاريد (2006)، والتي تناولت العلاقة بين التوجه بالسوق وسلوك البائعين والأداء التسويقي، بالاستناد على المؤشرات التي اعتمدها Kohli & Jawor-ski (1990) و Narver & Slater (1990) ، في قياس توجه المنظمات بالسوق، والتي أشارت لها مطاريد في دراستها المُنوَه عنها.

كما تم الاسترشاد كذلك بدراسة الكرغلي (2009)، في تحديد بعض العوامل، التي يمكن الاستدلال بها، على نجاح المنظمات في التوجه بالسوق. ويشير الباحثان إلى أنه قد تم تعديل وإضافة بعض الأسئلة والعبارات، استناداً لما تم الاطلاع عليه واستقراؤه من الأدب التسويقي، بما يتناسب مع موضوع البحث. كما تجدر الإشارة إلى أنه تم تحكيم القائمة وتقويمها من قبل متخصصين في مجال الإدارة والتسويق لتأكيد صلاحيتها لتحقيق أهداف البحث.

وتضم قائمة الاستقصاء فقرتين أوليتين، تختصان بجمع بياناتٍ عامةٍ وشخصيةٍ عن مجتمع ومفردات البحث، كما تتضمن القائمة (15) سؤالاً، مصاغاً وفقاً للمقياس الاسمي (النوعي) تم توزيعها على مختلف مؤشرات مقياس البحث، بالإضافة إلى مقياس كمي ويتمثل في عدد (65) عبارة مصاغة وفقاً لمقياس ليكرت Likert Scale ذي خمس استجابات، وهذا يعني أن كل عبارات القائمة، مُقاسة بخمسة بدائل للإجابة ،تم بموجبها تحديد

خمسة مستويات للإدراك ،إذ تمثل كل درجة استجابة ،مستوى إدراك معين ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (2)، وقد أعطى كل مستوى فترة دالة ،وفقا للوسط الموزون المرجح لتحديد مستويات الإدراك وفقا لهذه الاستجابات ، وذلك بحسب الدرجة المحددة لها بكل خلية على حدة.

جدول رقم (2) تحديد مستويات الإدراك

الترتيب	مستويات الإدراك	الدرجة لكل مستوى	الفترات الدالة للوسط الموزون المرجح
أ	**مستوى إدراك مطلق**	5	من 4.20 -5
ب	**مستوى إدراك عالٍ**	4	من 3.40-4.19
ج	**مستوى إدراك متوسط**	3	من 2.60 -3.39
د	**مستوى إدراك منخفض**	2	من 1.80 -2.59
هـ	**مستوى إدراك منعدم**	1	من 1- 1.79

ولغرض إيجاد العلاقة بين متغيرين أو أكثر، كالعلاقة بين تمكُن مفردات البحث، من الإجابة عن السؤال الأول الوارد بقائمة الاستقصاء، وعلاقته بالمؤهل العلمي، أو سنوات الخبرة، أو التخصص العلمي، أو كذلك علاقته بتلقي دورات تدريبية في مجال التسويق، وأيضاً علاقة التوجهات بالتخصصات العلمية لمفردات البحث؛ تم اللجوء إلى إيجاد معامل الاقتران Association، وهو أسلوب إحصائي، يُستخدم لتحديد العلاقة بين المتغيرات والظواهر، التي لا يمكن قياس المشاهدات المأخوذة منها، والتعبير عنها بصورةٍ كميةٍ وإنما وصفية. كما يُعرَف معامل الاقتران أيضاً بمعامل ارتباط فاي Phi Coefficient ، والذي يختص بإيجاد معامل الارتباط بين متغيرين اسميين، أو تصنيفين Nominal Variables.

وفي حالة وجود أكثر من متغيرين، أو خليتين لكل صفٍ أو عمود بالجدول، تم استخدام معامل التوافق Contingency، وهو أسلوب إحصائي وضعه Pearson، لتحديد العلاقة الارتباطية بين متغيرين وصفيين، أو أحدهما وصفي والآخر كمي، بحيث ينقسم أحدهما أو كلاهما لأكثر من فئتين، وذلك عندما يكون الجدول مكوناً من أربعة خلايا. ويُحتسَب كذلك الحد الأعلى لمعامل التوافق، لتُنسب إليه قيمة معامل التوافق، وذلك لمعرفة درجة قوة أو ضعف علاقة التوافق، وفقاً لقربها أو بعدها عن الحد الأعلى لمعامل التوافق. وتجدر الإشارة إلى أنه تم استخدام معامل الارتباط المتعدد لتوافر شروط استخدامه بهذا البحث.

أسلوب تحليل البيانات:

تم اعتماد أسلوب الإحصاء الوصفي لهذا البحث الاستكشافي، وذلك بتحويل البيانات الوصفية إلى كمية، وبيان دلالة تطابقها مع البيانات المجمعة من مفردات البحث، حتى يمكن معالجتها، وذلك بتفريغ هذه البيانات في جداول تكرارية ذات نسب مئوية، ووضعها ضمن المؤشرات المصممة لها، بما يعمل على توضيح النتائج التي تم التوصل إليها، وتحقيق أهداف البحث، كما تم استخدام مقياسي النزعة المركزية (المتوسط الحسابي/ الانحراف المعياري) لتحديد مدى تركز الاستجابات حول القيمة المتوسطة لها، وذلك بجميع مؤشرات مقياس البحث.

إضافة إلى ذلك تم استخدام الوسط الموزون المُرجَح، لتحديد مستويات الإدراك لمفردات البحث، وكذلك مستويات انعكاس الإدراك على تطبيقات المفهوم بالممارسات التسويقية بالمنظمات قيد البحث، ومستويات وجود مبررات ومقومات، وكذلك معوقات تطبيق المفهوم بهذه المنظمات. كما تم استخدام معامل الارتباط المتعدد، (معاملي الاقتران والتوافق)، وذلك لتحديد العلاقات بين موضوع البحث وبعض المتغيرات الشخصية لمفرداته.

ثبات وصدق مقياس البحث:

1. قياس درجة الثبات أو الاعتمادية لمقياس البحث: Reliability

للتحقق من درجة ثبات مقياس البحث، فقد تم استخدام معادلة كرو نباخ آلفا Cronbach Alpha، وباستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وبتطبيق المعادلة، تم التوصل إلى معاملات عالية للثبات، تُعبر عن تناسق داخلي مرتفع لمختلف مؤشرات البحث، مما يُعزز الثقة في ثبات وتوافق ودقة نتائج الأداة المصممة للبحث. ويوضح الجدول رقم (3) معاملات الثبات لجميع مؤشرات مقياس البحث.

2. قياس درجة الصدق لمقياس البحث: Validity

تم قياس درجة صدق مقياس البحث، من خلال قياس الصدق الظاهري، وصدق المحتوى. أما بالنسبة للصدق الذاتي أو الإحصائي، فقد استُخدم لمعرفة صدق الدرجات التجريبية بالنسبة للدرجات الحقيقية، وبذلك تصبح الدرجات الحقيقية للمقياس، هي الميزان الذي يُنسب إليه صدق المقياس. وتم استخدام هذه الطريقة في قياس درجة صدق مقياس البحث، لدقتها وسهولة تطبيقها، حيث تم احتساب معامل الصدق الذاتي، بأخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتم التوصل إلى معاملات مرتفعة للصدق الذاتي أو الإحصائي، لمختلف مؤشرات مقياس البحث، وهو ما يدل على أن أداة جمع البيانات تتمتع بدرجة عالية من الصدق الذاتي، لقرب هذه النتيجة من الواحد الصحيح، مما يعكس قدرة قائمة الاستقصاء المستخدمة على قياس ما صممت لأجله. ويوضح الجدول رقم (3) التالي أيضا معاملات الصدق الذاتي لمختلف مؤشرات مقياس البحث.

جدول رقم (3) معاملات الثبات والصدق لمؤشرات البحث

الترتيب	المعاملات / المؤشرات	معامل الثبات	معامل الصدق
أ	مؤشر إدراك المفهوم وطبيعته وتطبيقاته.	0.92	0.96
ب	مؤشر إدراك أهمية التطبيق.	0.89	0.94
ج	مؤشر انعكاس الإدراك على التطبيق.	0.90	0.95
د	مؤشر وجود مبررات ودوافع للتطبيق.	0.91	0.95
هـ	مؤشر توفر مقومات ومتطلبات التطبيق.	0.87	0.93
و	مؤشر وجود معوقات تعرقل التطبيق.	0.88	0.94
	المتوسط العام للمعاملات	**%90**	**%95**

تحليل البيانات ومناقشة النتائج:

1. خصائص مفردات البحث:

نظراً لأهمية خصائص مفردات البحث كالمتغيرات الشخصية، والتي لها علاقة بإدراك المفهوم التسويقي المعاصر، فقد تم تحديد ثلاثة من هذه المتغيرات الشخصية، تتمثل في المؤهل العلمي، والتخصص، والخبرة الوظيفية. ويشير تحليل البيانات المجمعة ، إلى أن جُل المديرين، من شاغلي الإدارات العليا والوسطى بالمنظمات قيد البحث، هم من ذوي المؤهلات العلمية العليا، ذلك أن ما نسبته (79%) منهم إما من حملة الماجستير، أو البكالوريوس، أو الدبلوم العالي من مختلف التخصصات الأكاديمية، الأمر الذي يعتقد معه الباحثان بوجود الأساس الملائم للتوجه بأي من المفاهيم الإدارية الحديثة، والتي من شأنها أن تكون منطلقاً حقيقياً لتبني المفهوم التسويقي المعاصر بالمنظمات قيد البحث، وكذلك يزيد من عامل المصداقية و الثقة، في البيانات والمعلومات المُجَمعة، من قوائم الاستقصاء لمفردات البحث.

كما يتضح أيضا من خلال البيانات المجمعة من مفردات البحث أن أكثر التخصصات للقيادات الإدارية بالمنظمات قيد البحث، هم من حملة البكالوريوس من التخصصات الهندسية، حيث كانت نسبتهم (43%) من إجمالي عدد المديرين، وبالاطلاع على قوائم الاستقصاء تبين أن التخصصات الهندسية كانت إما هندسة كهربية، أو صناعية أو ميكانيكية، وتتوزع بقية المفردات على مختلف التخصصات الأخرى، حيث لم تصل نسبة المتخصصين بإدارة الأعمال سوى (18%) فقط من إجمالي عدد مفردات البحث، مما يدل على القصور الحاد في شغل الوظائف التنظيمية، من ذوي التخصص بعلم الإدارة، وسيادة التخصصات الفنية البحتة

(هندسة وعلوم تطبيقية)، والتي بلغت نسبتهما (55%) من إجمالي عدد المديرين بالمنظمات الصناعية قيد البحث.

ويعتقد الباحثان أن ذلك قد يرجع إلى غياب الوعي، والقصور في إدراك أهمية التخصص بعلم الإدارة، عند القيام بعملية الاستقطاب لشغل الوظائف بالمنظمات الصناعية، حيث أنه عند التعيين لشغل الوظائف الإدارية يكون التركيز آنذاك مُنصبٌ على الجانب الفني للعملية الإنتاجية، والذي كان يُعتمد عليه في تسيير وإدارة العديد من الوظائف التنظيمية والإدارية، فاعتمدت المنظمات بذلك على التخصصات الفنية أكثر من اعتمادها على الاختصاصات الإدارية؛ وكان مؤدي ذلك ارتفاع نسبة المتحصلين على المؤهلات العلمية من ذوي التخصصات الهندسية والفنية البحتة على حساب المؤهلات العلمية ذات الاختصاص بعلم الإدارة. كما تجدر الإشارة كذلك إلى عدم وجود أي متخصصٍ بالتسويق، ولعل السبب في ذلك يرجع لعدم وجود أقسامٍ علمية لدراسة هذا التخصص، سواء بالمعاهد العليا أم بالجامعات، وحداثة العهد باستحداث قسمٍ مختص بتدريس علوم التسويق بجامعة بنغازي، الذي يمكنه توفير كوادر واعدة بمجال التسويق.

كذلك يشير تحليل البيانات المجمعة من مفردات البحث إلى أن سنوات الخبرة، إنما اقتصرت على الوظائف التي يشغلها المديرين حالياً بالمنظمات قيد البحث، دون سنوات الخبرة في الوظائف السابقة، التي قضوها في أعمال أخرى، سواءً كانت داخل أم خارج المنظمات التي يعملون بها حالياً، حيث كانت سنوات الخبرة بوظائفهم الحالية، تتراوح جميعها من (1- 15) سنة، وهذا يشير إلى أن مفردات البحث، يُعتبرون وبشكلٍ عامٍ ممن يتمتعون بخبرةٍ طويلةٍ نسبياً في مجال أعمالهم الحالية، الأمر الذي يجعلهم قادرين على إعطاء معلومات وبيانات واقعية عن المنظمات القائمين على إدارتها، مما يدعو إلى الاطمئنان إلى مصداقية هذه البيانات والمعلومات المجمعة من قوائم الاستقصاء لتحقيق أهداف البحث.

2. مستويات إدراك المديرين لطبيعة المفهوم التسويقي المعاصر وتطبيقاته بالمنظمات قيد البحث:

لتحقيق هدف البحث، تم اعتماد خمس عبارات، وضعت ضمن مقياس ليكرت الخماسي، والتي يبدو ظاهرياً الاختلاف في صياغتها، إلا أنها تتضمن الدلالة على المفهوم التسويقي المعاصر في مضمونها؛ ليتم بموجبها تحديد مستويات إدراك المديرين للمفهوم، من خلال قيم مجاميع المتوسطات العامة لكل خلية من خلايا المقياس الخمس، حيث تمثل كل خلية مستوى إدراك معين، وفقاً لما تم الإشارة إليه ضمن مقياس البحث. ويوضح الجدول رقم (4) التالي، مستويات إدراك مفردات البحث، للمفهوم التسويقي المعاصر بالمنظمات القائمين على إدارتها.

جدول رقم (4) مستويات إدراك المديرين للمفهوم التسويقي المعاصر وتطبيقاته.

الترتيب	مستويات الإدراك	متوسط التكرارات	النسبة	الانحراف المعيـاري
أ	**مستوى إدراك مطلق**	3.2	%10	1.30
ب	**مستوى إدراك عالٍ**	3.4	%11	0.56
ج	**مستوى إدراك متوسط**	5.4	%16	0.56
د	**مستوى إدراك منخفض**	10	%30	2.00
هـ	**مستوى إدراك منعدم**	11	%33	2.35
	الإجمـــــالي	**33**	**%100**	

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (4)، إلى أن نسبة مفردات البحث المدركين للمفهوم التسويقي المعاصر، في مستوييها المطلق والعالي لم تتجاوز (21%)، أي أن ما نسبته (79%)، من مفردات البحث، قد تراوحت مستويات إدراكهم للمفهوم بين المنعدمة والمنخفضة والمتوسطة، حيث بينت نتائج تحليل البيانات المجمعة من بدائل استجابات مفردات البحث ،الخاصة بمؤشر إدراك المديرين للمفهوم التسويقي المعاصر أن قيمة المتوسط المرجح الموزون بلغت (2.32)، والتي تقع ضمن مستوى الإدراك المنخفض وفقاً لما تم اعتماده بمؤشرات مقياس البحث، وبالتالي فهم لا يزالون بعيدين عن إدراك المفهوم التسويقي المعاصر، الأمر الذي يتأكد معه عدم إمكانية تبني المفهوم، على الأقل في الوقت الراهن؛ وهذه النتائج تؤكد ما جاء بالنتائج المُستَخلصة، من تحليل السؤالين الأول والثاني الواردين بالمقياس الاسمي (النوعي) ضمن هذا المؤشر لتحديد نسبة مفردات البحث الذين يدركون المفهوم التسويقي المعاصر.

وبشكلٍ عام يتبين من خلال هذه النتائج انخفاض مستوى إدراك مفردات البحث للمفهوم التسويقي المعاصر، وسيادة المفهوم الإنتاجي ببعده الكيفي، المتمثل في المفهوم السلعي لديهم، نتيجةً لسيادة التخصصات الفنية البحتة، الشاغلة للوظائف التنظيمية بالمنظمات قيد البحث.

كما يتضح أيضاً من خلال تحليل البيانات عدم وجود علاقة بين الإدراك من جهة، وكل من المؤهلات العلمية، وسنوات الخبرة الوظيفية للمديرين من جهة أخرى، حيث تم احتساب معامل الاقتران لإيجاد العلاقة بين تمكن مفردات البحث من الإدراك ،وبين المؤهلات العلمية لهذه المفردات ،والذي بلغ (27%)،أي أن العلاقة كانت ضعيفة بين تمكن مفردات البحث من الإدراك ومؤهلاتهم العلمية ،مما يشير إلى استبعاد وجود علاقة مؤثرة بين المؤهل العلمي وإدراك المديرين للمفهوم التسويقي المعاصر بالمنظمات قيد البحث، وأن التمكن من إدراك المفهوم لم يكن بسبب حصول مفردات البحث على مؤهلات علمية عليا، مما يعني أن المفهوم ليس

شرطاً أن يكون إدراكه مقتصراً على ذوي المؤهلات العلمية العليا، بالرغم من كونهم أكثر استعداداً وتأهيلا ليكونوا كذلك.

كما تم أيضا احتساب معامل التوافق لاختبار العلاقة بين سنوات الخبرة للمديرين وإدراكهم للمفهوم التسويقي المعاصر، والذي كان مساوياً للصفر، مما يشير إلى استبعاد وجود علاقة مؤثرة بين سنوات الخبرة لمفردات البحث والإدراك. وهذا يشير إلى أن المفهوم التسويقي المعاصر يمكن أن يتم إدراكه حتى من قبل الأفراد ذوي الخبرة الأقل في مجال العمل.

وفي نفس السياق، فقد تم اختبار العلاقة بين التخصص العلمي وتمكن مفردات البحث من إدراك المفهوم التسويقي المعاصر، وتبين أن إدراكهم لهذا المفهوم إنما يرتبط وبشكلٍ مُطلق بتخصصهم العلمي ، حيث تم احتساب معامل التوافق الذي بلغ (60%)، والذي يعتبر كبيرا نسبياً ويقترب إلى حد كبير من الحد الأعلى للتوافق (80%)، ويؤكد وجود علاقة توافقية بين الإدراك والتخصص العلمي لمفردات البحث، حيث كان أكثر المدركين للمفهوم من ذوي التخصص بمجال إدارة الأعمال. إضافةً لاتصاف مفردات البحث بحالة من الثبات الإدراكي، نتيجةً لتخصصاتهم العلمية، أو إطاراتهم المعرفية السابقة.

3. مستويات إدراك المديرين لأهمية تطبيق المفهوم التسويقي المعاصر:

نظراً لأن مجرد إدراك المفهوم لا يعد كافياً للتطبيق، حيث يتطلب أيضاً إدراك الأهمية كجانب آخر مكمل، فكان لابد من قياس إدراك مفردات البحث لأهمية التطبيق، والتي تُعتبر منطلقاً هاماً، تجاه القيام بتبني هذا المفهوم وتطبيقاته بالمنظمات الصناعية قيد البحث. ويوضح الجدول رقم (5) التالي مستويات إدراك المديرين لأهمية تبني المفهوم التسويقي المعاصر بالمنظمات قيد البحث.

جدول رقم (5) مستويات إدراك المديرين لأهمية تبني المفهوم التسويقي المعاصر

الترتيب	مستويات الإدراك	متوسط التكرارات	النسبة	الانحراف المعياري
أ	مستوى إدراك مطلق	4.4	%13	2.46
ب	مستوى إدراك عالٍ	4.9	%15	2.02
ج	مستوى إدراك متوسط	3.7	%11	1.49
د	مستوى إدراك منخفض	9.2	%28	3.43
هـ	مستوى إدراك منعدم	10.8	%33	3.43
	الإجمـــــالي	33	%100	

يتبين من الجدول رقم (5) الخاص بتحديد مستويات إدراك المديرين، لأهمية تبني المفهوم التسويقي المعاصر كفلسفة، وتطبيقه فعلياً كممارسة متخصصة بالمنظمات الصناعية قيد البحث، أن هناك قصورا واضحا في إدراك المديرين لأهمية تبني المفهوم التسويقي المعاصر، إذ لم تتجاوز نسبة المدركين لأهمية تبني المفهوم (28%)، وذلك بالمستويين المُطلق والعالي، فيما تراوحت مستويات إدراك أكثرهم بين المنعدمة والمنخفضة والمتوسطة، إذ بلغ مجموع نسب هذه المستويات (72%) من مفردات البحث.

كما بينت نتائج تحليل البيانات المجمعة من بدائل استجابات مفردات البحث، الخاصة بمؤشر إدراك المديرين لأهمية إدراك المفهوم أن قيمة المتوسط المرجح الموزون (2.49)، والتي تقع ضمن المستوى المنخفض وفقاً لما تم اعتماده بمؤشرات مقياس البحث. وهذا يشير إلى أن نسبة كبيرة من المديرين فيما يبدو، لا يعتقدون بأهمية تبني المفهوم بشكلٍ عامٍ في المنظمات التي يديرونها، الأمر الذي يُعد من أكبر المعوقات التي تواجه تطبيق المفهوم بهذه المنظمات.

ويتضح أيضا من خلال النتائج التي تم عرضها ضمن مؤشر إدراك أهمية تطبيق المفهوم التسويقي المعاصر بالمنظمات الصناعية قيد البحث، انخفاض مستوى إدراك مفردات البحث لأهمية تطبيق المفهوم، نتيجةً لاعتقادهم أن المفهوم إنما يقتصر تطبيقه فقط على المنظمات العاملة بالقطاع الخاص، وباعتبارهم ضمن القطاع العام فإنهم يعتقدون بأنهم غير معنيين به. كما كان التوجه الأعلى أهمية، لتحقيق أهداف وغايات المنظمات، من وجهة نظر قياداتها الإدارية نحو الإنتاج من حيث الكيف أو الجودة، والمتمثل في المفهوم السلعي؛ وانعكست بذلك التخصصات العلمية لمفردات البحث، على توجهاتهم وبشكلٍ مُطلَق، نتيجة لسيادة هذه التخصصات العلمية الفنية البحتة، الشاغلة للوظائف التنظيمية بالمنظمات الصناعية قيد البحث.

4. مستويات انعكاس تطبيقات العصرنة على الممارسات والأنشطة التسويقية:

لتحديد مستويات انعكاس تطبيقات العصرنة التسويقية بالمنظمات الصناعية قيد البحث، تم استقصاء مديري هذه المنظمات، من خلال استجاباتهم للعبارات المُصاغة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، حتى يمكن بموجبه تحديد هذه المستويات وفقاً لهذا المقياس الكمي. ويوضح الجدول رقم (6) التالي مستويات انعكاس تطبيقات العصرنة على الممارسات التسويقية.

جدول رقم (6) مستويات انعكاس تطبيقات العصرنة على الممارسات التسويقية.

الترتيب	مستويات انعكاس التطبيقات	متوسط التكرارات	النسبة	الانحراف المعياري
أ	**مستوى مطلق**	2.5	%8	1.58
ب	**مستوى عـالٍ**	4.6	%14	1.90
ج	**مستوى متوسط**	4.8	%14	1.62
د	**مستوى منخفض**	8.7	%26	2.00
هـ	**مستوى منعـدم**	12.4	%38	3.78
	الإجمـــــالي	**33**	**%100**	

يتضح من خلال البيانات المُجمَعة بالجدول رقم (6)، أن مستويات تطبيقات المفهوم التسويقي المعاصر، لم تنعكس بما يكفي لتطبيق المفهوم، إذ لم تتجاوز ما نسبته (22%)، وذلك في المستويين العالي والمُطلق، بينما تراوحت مجموع نسبتها (78%)، بمستوياتها الأخرى بين المنعدمة والمنخفضة والمتوسطة، مما يشير إلى القصور الواضح، في تبني تطبيقات العصرنة، بمختلف الأنشطة التسويقية بالمنظمات قيد البحث. كما بينت أيضا نتائج تحليل البيانات المجمعة الخاصة بهذا المؤشر، أن قيمة المتوسط العام للوسط المرجح الموزون (2.28)، والتي تقع ضمن المستوى المنخفض وفقاً لما نوهنا عنه سابقا في مؤشرات مقياس البحث.

وتؤكد هذه النتائج، ما جاء بالنتائج التي تم التوصل إليها في المؤشرين السابقين، ذلك أن القصور البالغ في إدراك المفهوم ذاته، وكذلك القصور في إدراك أهمية تبني المفهوم، لا يمكن أن ينتج عنه، سوى قصورٌ أيضاً في تبني تطبيقات المفهوم ذاتها، وبالتالي فمن الطبيعي ألا تنعكس فعلياً كممارسة في التطبيق بالمنظمات قيد البحث، إذ أن إدراك المفهوم من جهة، وكذلك إدراك أهمية تطبيقه من جهة أخرى، ما هو إلا انعكاسٌ ونتيجة في الوقت ذاته، في التطبيق العملي، للممارسات التسويقية المختلفة.

كما يتضح أيضا من خلال النتائج التي تم عرضها، ضمن مؤشر انعكاس تطبيقات العصرنة على الأنشطة والممارسات التسويقية بالمنظمات الصناعية قيد البحث، أن هذه المنظمات كانت بعيدة عن تطبيقات المفهوم التسويقي المعاصر، فيما يخص ممارسة مختلف الأنشطة التسويقية، كالإعلان، والتسعير، والترويج، والتخطيط لإنتاج سلع جديدة، والذي يتطلب أولاً ضرورة القيام ببحوث التسويق، التي كانت ممارستها شبه معدومة. بالإضافة إلى انعدام التكامل في ممارسة الأنشطة التسويقية، كونها لا تُمارس بشكلٍ متخصص من قِبل المسمى الوظيفي للتسويق. كما أن هذه المنظمات وجدت نفسها في وضعٍ تسبق فيه عملياتها

الإنتاجية خططها التسويقية، لاعتقادها بقدرتها على تخمين حاجات الزبائن، والقيام بتحديدها نيابةً عنهم، وبالتالي كانت أكثر مستويات انعكاس تطبيقات العصرنة بالمنظمات قيد الدراسة، تتراوح بين المنخفض والمنعدم.

5. مستويات وجود مبررات ودوافع القيام بالعصرنة التسويقية للمنظمات:

تواجه منظمات الأعمال العديد من الصعوبات، التي يمكن أن تكون مبرراً يدفعها باتجاه تبني المفهوم التسويقي المعاصر، حيث تم التطرق لبعض هذه الصعوبات، بالسؤال السابق ضمن هذا المؤشر، إلا أنه هناك صعوبات أخرى، تمت صياغتها كعبارات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، لتحديد مستويات وجود هذه المبررات، والتي من شأنها دفع المنظمات قيد البحث للقيام بالعصرنة التسويقية. ويعكس الجدول رقم (7) التالي، مستويات المبررات التي من شأنها دفع المنظمات الصناعية قيد البحث، لتبني المفهوم التسويقي المعاصر.

جدول رقم (7) مستويات وجود مبررات ودوافع للقيام بالعصرنة التسويقية للمنظمات قيد البحث

الترتيب	مستويات المبررات والدوافع	متوسط التكرارات	النسبة	الانحراف المعياري
أ	**مستوى مطلق**	10.1	%31	3.51
ب	**مستوى عالٍ**	8	%24	2.91
ج	**مستوى متوسط**	5.4	%16	1.43
د	**مستوى منخفض**	4	%12	2.36
هـ	**مستوى منعدم**	5.5	%17	5.78
	الإجمـــــالي	**33**	**%100**	

نستخلص من خلال نتائج تحليل البيانات بالجدول رقم (7)، أن مبررات ودوافع العصرنة تحظى بمستوياتٍ مرتفعة، حيث وصلت في مستوياتها المُطلقة والعالية وكذلك المتوسطة، إلى ما نسبته (71%)، كما تبين من خلال استجابات المديرين بهذا المؤشر، أن اعتقاد المديرين، بمبررات القيام بالعصرنة التسويقية للمنظمات قيد البحث لم تكن طوعية، وإنما كانت دوافع جبرية بغض النظر عن كون العصرنة مُطَبقة من عدمها، إذ كانت قيمة المتوسط الموزون المرجح مرتفعة، حيث بلغت (3.4)، وذلك وفقاً لما تم اعتماده بمؤشرات مقياس البحث من تحديد لمستويات وقيم الوسط الموزون المرجح. وفي كلتا الحالتين فإن دوافع المنظمات لتبني المفهوم التسويقي المعاصر كانت مرتفعة، الأمر الذي لا يمكن معه التبرير بأن عدم تبني المفهوم التسويقي المعاصر بهذه بالمنظمات، إنما يعود إلى عدم وجود حاجة لذلك، ولكن واقع الحال يؤكد أن الحاجة لذلك في الوقت الحالي، أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، الأمر الذي يحتم على هذه المنظمات التوجه الفوري للقيام بذلك.

وبناء على ذلك يمكن القول إنه حتى في حال عدم وجود دوافع للقيام بالعصرنة التسويقية للمنظمات، فإنه ينبغي عليها القيام بهذه العصرنة كضمان لاستمرارها، إن كانت هذه المنظمات كما تشير فعلاً - من خلال استجابات قياداتها الإدارية للعبارة رقم (33) بمقياس ليكرت - بأن الزبائن هم المبرر لوجودها والضامن لاستمرارها، فإن ذلك ينبغي بالضرورة أن ينعكس واقعاً عملياً ملموساً، ولكن هذا لن يكتب له النجاح، إلا ببذل الجهود والأفعال، لا بالأمنيات والأقوال. كما يتضح أيضا من خلال النتائج التي تم عرضها ضمن مؤشر المبررات التي من شأنها دفع المنظمات للقيام بالعصرنة التسويقية، أن هذه المبررات والدوافع قد حظيت بمستوياتٍ مرتفعة، نتيجةً لمواجهة المنظمات الصناعية قيد البحث لصعوباتٍ تمثلت في انخفاض مستويات الطلب الفعلي على منتجاتها، مما أدى لوجود سلعٍ راكدةٍ بمخازنها، لصعوبة تصريفها.

6. مستويات توافر المتطلبات اللازمة كمقومات للقيام بالعصرنة التسويقية:

في حال إدراك المديرين مفردات البحث للمفهوم، وكذلك إدراك أهميته؛ فإنه ينبغي كذلك توافر متطلبات لازمة كمقومات إمكانية التطبيق. ويعكس الجدول رقم (8) التالي، مستويات توافر المتطلبات اللازمة كمقومات للقيام بالعصرنة التسويقية للمنظمات قيد البحث.

جدول رقم (8) مستويات توافر المتطلبات اللازمة كمقومات للعصرنة التسويقية بالمنظمات قيد البحث.

الترتيب	مستويات توافر المتطلبات	متوسط التكرارات	النسبة	الانحراف المعياري
أ	**مستوى مطلق**	1.86	%6	0.99
ب	**مستوى عالٍ**	3.13	%9	1.19
ج	**مستوى متوسط**	4.13	%13	1.60
د	**مستوى منخفض**	8.2	%25	1.90
هـ	**مستوى منعدم**	15.7	%47	3.50
	الإجمـــــالي	**33**	**%100**	

تشير النتائج المُستخلصة من الجدول رقم (8)، في مجملها إلى أن مستويات توافر متطلبات ومقومات العصرنة التسويقية بالمنظمات قيد البحث، لم تتجاوز ما نسبته (15%)، في مستوييها العالي والمُطلق، كما أن هذه المقومات تراوحت أغلب مستوياتها بين المنعدمة والمنخفضة والمتوسطة، حيث بلغ مجموعها (85%). وأن قيمة المتوسط الموزون المرجح لبدائل استجابات مفردات البحث كانت متدنية، إذ لم تبلغ سوى (2.01) فقط، والتي تقع ضمن المستوى المنخفض وفقاً لمنهجية البحث المتبعة في تحليل البيانات الخاصة بهذا المؤشر.

ويتضح من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، ضمن مؤشر توافر المتطلبات اللازمة، للقيام بالعصرنة التسويقية للمنظمات الصناعية قيد البحث، أن هذه المقومات لم تتوافر بشكلٍ كافٍ، إذ لم تصل إلى المستوى الذي يمكن معه القول بإمكانية تطبيق المفهوم التسويقي المعاصر، لانعدام وجود ثقافة تسويقية، نتيجة للقصور في استهداف مفردات البحث بدوراتٍ تدريبية في مجال التسويق، والتي كان لها علاقة ايجابية في إدراك مفردات البحث للمفهوم التسويقي المعاصر.

كما تبين أيضاً من نتائج تحليل البيانات أن مكانة الوظيفة التسويقية كانت متدنية، وذلك بالرغم من وجودها كمُسمى وظيفي، إلا أنها كانت مشتتة التبعية على مختلف التقسيمات التنظيمية بالمنظمات قيد البحث، مما أدى لانعدام تكاملها مع الإدارات الأخرى بهذه المنظمات؛ بالإضافة إلى وجود قصورٍ في بذل الجهود الضرورية للقيام بالعصرنة التسويقية لهذه المنظمات، وبالتالي كانت المقومات اللازمة للقيام بها متدنية المستوى. الأمر الذي يمكن معه القول، بأن إمكانية القيام بالعصرنة التسويقية لهذه المنظمات، لا يمكن أن تكون واقعاً ملموساً في الوقت الراهن، كما أنه لا يُنتظر لها أن تكون كذلك، على الأقل في المدى المنظور، نظراً لعدم توافر المتطلبات الأساسية، كمقومات للقيام بذلك.

7. مستويات المعوقات التي تحول دون القيام بالعصرنة التسويقية للمنظمات الصناعية قيد البحث:

بالإضافة إلى القصور في إدراك المفهوم، وأهمية تطبيقه، وكذلك عدم توافر المتطلبات اللازمة لتطبيقه، والتي تُعتبر في مجملها معوقات، تحول دون العصرنة التسويقية للمنظمات قيد البحث، يعكس الجدول التالي رقم (9) المستويات المختلفة لوجود معوقات تحول دون القيام بالعصرنة التسويقية للمنظمات قيد البحث.

جدول رقم (9) مستويات وجود معوقات تحول دون القيام بالعصرنة التسويقية للمنظمات قيد البحث.

الترتيب	مستويات وجود معوقات	متوسط التكرارات	النسبة	الانحراف المعياري
أ	مستوى مطلق	7.8	%24	2.96
ب	مستوى عالٍ	8.13	%25	2.36
ج	مستوى متوسط	7.8	%24	2.68
د	مستوى منخفض	5.07	%15	1.90
هـ	مستوى منعدم	4.2	%12	1.82
	الإجمـــــالي	33	%100	

يتضح من خلال النتائج التي تم التوصل إليها ضمن مؤشر المعوقات التي يمكن أن تعرقل القيام بالعصرنة التسويقية للمنظمات الصناعية قيد البحث، بأن هذا المؤشر قد أعلن عن وجوده وبنسب عالية في المستويات الثلاث المُطلق والعال والمتوسط (73%)، وأن قيمة المتوسط الموزون المرجح لبدائل استجابات مفردات البحث الخاصة بهذا المؤشر، بلغت (2.69) والتي تقع ضمن المستوى المتوسط وفقاً لما نوهنا عنه في منهجية البحث، وبالتالي يمكن القول بأن هذه المعوقات موجودة بشكل واضح وجلي، والتي تمثلت في:

غياب الأُسس الصحيحة سواءً في مواجهة المنافسة، أم في تخصيص الموازنات التسويقية، وغموض المفهوم التسويقي المعاصر، لدى أكثر المديرين بالمنظمات قيد البحث، بالإضافة للخلافات بينهم، وانعدام التكامل، وعدم إدراكهم لأهمية إدارة التسويق، وعدم إجراء بحوث التسويق. هذه المعوقات في مجملها من شأنها أن تعيق جهود العصرنة التسويقية للمنظمات قيد البحث، بل ويمكن أيضاً أن تحول دون تحقيقها. وبالتالي فإن التوقعات لتطبيقه تبدو ضعيفة، في ظل وجود هذه المعوقات.

النتائج والمضامين:

(1) النتائج:

توصل البحث من خلال تحليل البيانات المجمعة، إلى مجموعة من النتائج، يمكن عرضها على النحو التالي:

1. وجود قصور بالغ في إدراك المديرين للمفهوم التسويقي المعاصر بالمنظمات الصناعية قيد البحث.

2. تدني مستويات إدراك المديرين لمفردات البحث لأهمية تبني المفهوم التسويقي المعاصر.

3. لم تنعكس تطبيقات العصرنة فعليا على الممارسات التسويقية، المتمثلة في القيام ببحوث التسويق، وبقية عناصر المزيج التسويقي بالمنظمات قيد البحث.

4. حظيت المبررات والدوافع التي من شأنها دفع المنظمات الصناعية قيد البحث للقيام بالعصرنة بمستويات مرتفعة، وبالتالي فإن دوافع العصرنة التسويقية للمنظمات قيد البحث لم تعد طواعية، بل أصبحت جبرية.

5. عدم توافر المتطلبات اللازمة لتطبيق المفهوم التسويقي المعاصر كمقومات للقيام بالعصرنة التسويقية للمنظمات قيد البحث، حيث لا تتوافر هذه المتطلبات والمقومات بما يمكن معه التفاؤل لإمكانية التطبيق.

6. وجود مجموعة من المعوقات التي تحول دون القيام بالعصرنة التسويقية للمنظمات قيد البحث.

وبصفة عامة، يمكن إيجاز المستويات العامة لكل مؤشر من خلال الجدول رقم (10) التالي:

جدول رقم (10) مجاميع المتوسطات العامة لمؤشرات البحث

ت	المؤشرات	الانحراف المعياري العام	الوسط الموزون المرجح العام	المستوي العام لكل مؤشر
أ	إدراك المفهوم	1.28	2.32	منخفض
ب	إدراك الأهمية	1.36	2.49	منخفض
ج	انعكاس التطبيق	1.25	2.28	منخفض
د	المبررات والدوافع	1.30	3.4	مرتفع
هـ	مقومات التطبيق	1.20	2.01	منخفض
و	معوقات التطبيق	1.29	2.69	متوسط

يوضح الجدول أعلاه، أن المستويات العامة لمؤشرات البحث في أغلبها، كانت منخفضة المستوى، ولم ترتفع إلا في حالة مؤشر المبررات التي ينبغي أن تستجيب لها المنظمات قيد البحث، والتي تؤكد حاجة هذه المنظمات لتبني المفهوم التسويقي المعاصر، لتدارك المخاطر المحدقة بها، والتغلب على الصعوبات التي تواجهها، والتي تم عرضها ضمن ذلك المؤشر. كما كانت المعوقات في مستوى متوسطٍ بشكلٍ عام من حيث وجودها. بالإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض مستويات المؤشرات الخاصة بإدراك المفهوم، وأهمية تطبيقه، وكذلك انخفاض مستوى انعكاس تطبيقاته، وتدني مستوى وجود مقومات التطبيق، إنما تعد في حد ذاتها معوقات، وإن لم تكن واردة ضمن مؤشر المعوقات. ذلك أن التدني في مستويات توفرها يعد عائقاً في حد ذاته، يحول دون العصرنة التسويقية لهذه المنظمات.

بصفة عامة، تجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج تتفق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات مختلفة، مثل حودانه (1976)؛ زايد (1990)؛ الأغا (1994)؛ الشريف (1998)؛ العبيدي (1995)؛ عفيفي (1973)؛ جمعه (1974)؛ يوسف (1980)؛ عبد الحميد (1985)؛ على (2001)؛ عبده (2012)، إلا أنها اختلفت مع ما توصلت إليه دراسة العاصي (1996) من وجود علاقة ارتباط جوهرية بين تطبيق المفهوم التسويقي المعاصر والممارسات التسويقية، ووجود اتجاهات إيجابية لدى المديرين نحو تبني المفهوم التسويقي المعاصر وأهمية خدمة الزبائن، كما أن معظم المديرين يعملون وفقا لفلسفة التوجه بالمستهلك.

(2) المضامين:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، أفضى البحث إلى مجموعة من المضامين، يمكن إيجازها فيما يلي:

- اتسمت مستويات إدراك المديرين للمفهوم التسويقي المعاصر، وأهمية تطبيقه بالتدني في المنظمات الصناعية قيد

البحث، مما يعكس القصور في وجود ثقافة تسويقية بهذه المنظمات، وبالتالي فإنه يتحتم على هذه المنظمات القيام بنشر الثقافة التسويقية، بين مختلف التقسيمات التنظيمية بها، واستهداف كافة أفرادها من قيادات تنظيمية وإدارية، وكذلك عاملين بدوراتٍ وبرامج تدريبية بمجالي الإدارة والتسويق- بغض النظر عن مؤهلاتهم وتخصصاتهم العلمية وسنوات خبرتهم الوظيفية- وذلك للعمل على تفهم الدور الإستراتيجي للزبائن، في بقاء المنظمة ونموها واستمرارها.

- افتقار المنظمات قيد البحث، للتخصصات العلمية الشاغلة للوظائف التنظيمية، من ذوي الاختصاص بالإدارة والتسويق، وسيادة التخصصات الفنية البحتة، والتي انعكست بشكلٍ مطلقٍ على توجهات المديرين بالمنظمات قيد البحث، الأمر الذي يتطلب ضرورة الاعتماد على التخصصات العلمية بمجالي الإدارة والتسويق، في شغل الوظائف التنظيمية بشكلٍ عام، والتسويقية بشكلٍ خاص.

- ارتباط العملية الإدراكية بالإطارات المعرفية لمفردات البحث، الناتجة من التحصيل العلمي، يتطلب أن تكون مادة التسويق، ضمن المواد العامة والإلزامية، والتي ينبغي دراستها بشكلٍ عامٍ في جميع الأقسام والتخصصات العلمية، وتطوير مفرداتها بما يكفل تشجيع الطلاب على دراسة تخصص التسويق من ناحية، وتوعيتهم بمختلف تخصصاتهم، بأهمية الوظيفة التسويقية، ودورها في نجاح المنظمات واستمرارها من ناحية أخرى. كما ينبغي ألا يقتصر ذلك على تخصصات العلوم الإنسانية فقط، بل يتعداه ليشمل كذلك مختلف تخصصات العلوم التطبيقية، خصوصاً الهندسية منها، لعلاقتها بالعملية الإنتاجية وارتباطها بها.

- اتسمت الجهود المُفترضة للقيام بالعصرنة التسويقية في المنظمات قيد البحث بعدم الجدية، كونها لم تنعكس عملياً كممارسة في التطبيق، فإنه يتحتم على قياداتها التنظيمية، القيام بجهودٍ حثيثة لتدارك ذلك، بالقيام بندب خبراء متخصصين بالتسويق والإدارة، وبشكلٍ عاجل، لتقييم أوضاع هذه المنظمات، وتقديم حلول لمشكلاتها المتفاقمة، والتي ينبغي وضعها قيد التنفيذ الفوري.

- غياب الوعي بأهمية الوظيفة التسويقية، وسيادة النظرة التقليدية عن هذه الوظيفة، مما يتطلب ضرورة العمل على التوعية بأهميتها بالمنظمات قيد البحث، من خلال إنشاء كيانٍ تنظيمي مهني للتسويق، وليكن تحت مُسمى (الجمعية الليبية للتسويق)، تحمل على عاتقها نشر الثقافة التسويقية، بإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية والمهنية، والدورات والبرامج التدريبية، في مجالي الإدارة بشكلٍ عام، والتسويق بشكلٍ خاص، وذلك من أجل العمل على محو الأمية الإدارية والتسويقية، والحد من آثارها السلبية.

قائمة المراجع:

1. المراجع العـربيـة:

- أبو بكر، مصطفى محمود .2008. *الموارد البشرية: مدخل تحقيق الميزة التنافسية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- أبوجادو، صالح محمد علي ونوفل، محمد بكر.2007. *تعليم التفكير: النظرية والتطبيق*. عمان: المسيرة للنشر والطباعة.
- الأطيوش، عبد الحميد عبد الله محمد .2008. *تحديد مستوى إدراك المديرين للتخطيط الإستراتيجي وتطبيقاته في الصناعات النفطية اللاحقة في ليبيا: دراسة ميدانية على مصافي تكرير النفط والصناعات البتروكيماوية*. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، بنغازي، قسم الإدارة والتنظيم.
- الأغا، مروان سليم .1994. *معوقات استخدام بحوث التسويق في قطاع الصناعات الخفيفة بمدينة بنغازي*. رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال.
- البكري، سونيا محمد .1991. دراسة تحليلية لطبيعة العلاقات المتداخلة بين أنشطة البحوث والتطوير والتسويق ومدى التكامل بينها بالتطبيق على المنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية. *مجلة الإدارة*، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، المجلد (24) العدد الأول، يونيو،43-59.
- التقرير السنوي للجنة الشعبية العامة لجهاز التفتيش والرقابة الشعبية لسنة 2006، عن اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن.
- التقرير السنوي للجنة الشعبية العامة لجهاز التفتيش والرقابة الشعبية لسنة 2007، عن الأداء الإداري للمنظمات الصناعية.
- السلمي، على .1975. *تحليل النظم السلوكية*. القاهرة: مكتبة غريب.
- السلمي، على .1979. *السلوك التنظيمي*. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- السيد، إسماعيل محمد .1999. *التسويق*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- الشريف، أحمد سعد.1998.*إدراك مديري المصارف لمفهوم التسويق المصرفي وتطبيقه في المصارف التجارية الليبية*. رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي: جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال.
- الشيخي، أحمد سعد.2016. *توسيط القدرات التسويقية في العلاقة بين التوجهات* الإستراتيجية *والأداء التسويقي: دراسة ميدانية على المصارف التجارية العامة الليبية*. رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية التجارة.
- الصحن، محمد فريد .2005. *قراءات في إدارة التسويق*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- الطائي، حميد، الصميدعي، محمود، العلاق، بشير والقرم، إيهاب علي.2007. *الأسس العلمية للتسويق الحديث: مدخل شامل*. عمان: دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع.
- العاصي، شريف أحمد شريف .1996. قياس قبول مديري التسويق لفلسفة التوجه بالمستهلك وتأثيره على اتجاهاتهم نحو بعض السياسات والممارسات التسويقية دراسة ميدانية على الشركات الصناعية بقطاع الأعمال العامة بمصر. *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة – جامعة الزقازيق، المجلد (18)، العدد الثاني، 249-339.
- العبيدي، حليمة سعد .2002. *مدى إلمام مديري الإدارة العليا بمفهوم إدارة الجودة الشاملة: دراسة تطبيقية على المنظمات الصناعية والخدمية العاملة في نطاق منطقة بنغازي*. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، بنغازي- قسم الإدارة والتنظيم.
- العبيدي، يسري آدم عبد السلام .1999. *تحديد مدى انكشاف المنظمات الإنتاجية الليبية على المخاطر التسويقية*. رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي: جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال.
- القُـــرآن الكـريـم.
- الكرغلي، صبري جبران .2009. *مساهمة التوجه بالسوق في نجاح المنظمات: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية والخدمية الليبية*. رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة ستراثكلايد، كلية التجارة، قسم التسويق، بريطانيا.

- المدهون، موسى توفيق والجزراوي، إبراهيم محمد علي .1995. *تحليل السلوك التنظيمي*. عمان: المركز العربي للخدمات الطلابية.

- المرسي، جمال الدين محمد وادريس، ثابت عبد الرحمن .2002. *السلوك التنظيمي: نظريات ونماذج وتطبيق عملي لإدارة السلوك في المنظمة*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

- المرسي، جمال الدين محمد وادريس، ثابت عبد الرحمن .2007. *المنشآت التسويقية وإدارة منافذ التوزيع (مدخل وصفي وتحليلي)*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

- المنصوري، عبد الجليل آدم .2004. الأمية الإدارية وانعكاساتها على الأداء والإنتاجية. *مجلة البحوث الاقتصادية*، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، المجلد (15)، العدد الثاني، ديسمبر، 1 -27.

- أيوب، حسن بسيوني حسن .2000. إستراتيجيات منشآت الأعمال الصناعية المصرية لمواجهة التحديات التنافسية. *مجلة البحوث التجارية*، جامعة الزقازيق، المجلد (12)، العدد الثاني، الجزء الأول، يوليه، 365 – 366.

- بعيرة، بوبكر مصطفى .1993. *التسويق ودوره في التنمية*. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

- بوخطوة، زينب الشريف عبد الجليل .2007. *اتجاهات المديرين نحو تبني مفاهيم بعض الفلسفات في المنظمات الصناعية بمدينة بنغازي*. رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال.

- جعفر، محمود مصطفي.2016. *العلاقة بين التسويق المباشر وبناء العلاقات مع العملاء*. رسالة ماجستير مهني غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية التجارة.

- جمعه، نعيم حافظ .1974. *تقييم النشاط التسويقي لشركات الغزل والنسيج في جمهورية مصر العربية في ضوء المفهوم التسويقي الحديث*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – جامعة أسيوط.

- حجازي، أحمد عبد الحميد.2014. *العلاقة بين أنماط التسويق في زيادة ولاء عملاء الملابس الجاهزة*. رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية التجارة.

- حريم، حسين .1997. *السلوك التنظيمي: سلوك الأفراد في المنظمات*. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

- حنفي، عبد الغفار والقزاز، حسين .1996. *السلوك التنظيمي وإدارة الأفراد*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

- حودانه، بن عيسى أحمد .1976. مكانة التسويق كوظيفة إدارية في مصانع القطاع الخاص للمواد الغذائية في ليبيا. *مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة* – كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، المجلد الثاني عشر، العدد الأول: 11 - 24.

- حودانه، بن عيسى أحمد .1990. *مبادئ التسويق*. الطبعة الثانية، مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

- حودانه، بن عيسى أحمد .2004. *مبادئ التسويق*. المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، إيطاليا: مطابع إد يتار.

- حودانه، بن عيسى أحمد .2007. *محاضرات في التسويق*. أكاديمية الدراسات العليا- بنغازي، فصل الربيع.

- ريان، عادل ريان محمد .2000. محددات الإدراك الإداري للالتزام التنظيمي لدى المرؤوسين ونتائجه : دراسة تطبيقية على العاملين بالجهاز الإداري بجامعة أسيوط. *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، مجلس النشر العلمي-جامعة الكويت، المجلد (7)، العدد الثالث، 455-482.

- زايد، الطاهر خليفة أحمد .1990. *الوظيفة التسويقية: مكانتها ودرجة التخصص في ممارستها بالمصانع والشركات الوطنية*. رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي: جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال.

- سويدان، نظام موسى وحداد، شفيق إبراهيم .2003. *التسويق مفاهيم معاصرة*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- سيزلاقي، أندور دي ووالاس، مارك جي .1991. *السلوك التنظيمي والأداء*. ترجمة: جعفر أبو القاسم، الرياض: معهد الإدارة العامة.

- عبد الباقي، صلاح الدين .2004. *السلوك الفعال في المنظمات*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

- عبد الباقي، صلاح الدين .2005. *مبادئ*

السلوك التنظيمي. الإسكندرية: الدار الجامعية.

- عبد الحميد، إسماعيل .1985. *تنمية المفهوم الحديث للتسويق من خلال مشروعات الاستثمار العربي والأجنبي*. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق-فرع بنها.

- عبد الحميد، طلعت أسعد.2017. *إدارة المزيج التسويقي المتكامل والتسويق عبر الإنترنت والمواقع الاجتماعية*. الجيزة: تنوير للترجمة والنشر والتوزيع.

- عبد الخالق، أحمد محمد .1989. *أسس علم النفس*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- عبده، دينا أحمد سلام.2012. *أثر أنشطة التوجه بالسوق على تحسين القدرة التنافسية لخريجي العلوم الإدارية بالجامعات المصرية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية التجارة.

- عساف، عبد المعطي محمد .1999. *السلوك الإداري التنظيمي في المنظمات المعاصرة*. عمان: دار زهران.

- عطية، طاهر مرسي .1996. *أساسيات التسويق*. الطبعة الثامنة، القاهرة: دار النهضة العربية.

- عطية، طاهر مرسي .2004. *أساسيات التسويق الحديث*. جامعة قناة السويس.

- عفيفي، صديق محمد .1973. المفهوم الحديث للتسويق بين النظرية والتطبيق. *مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد التاسع عشر، السنة الثانية عشر، 1-45.

- علي، محمد أمين محي الدين السيد .2001. المفهوم الحديث للتسويق في قطاع الصناعات الغذائية في الأردن. *مجلة الإداري* – معهد الإدارة العامة، مسقط، العدد الخامس والثمانون، السنة الثالثة والعشرون، يونيو، 89-126.

- ماهر، أحمد.2003. *السلوك التنظيمي مدخل بناء المهارات*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

- مطارید، ناهد محمد .2006. العلاقة بين التوجه بالسوق وسلوك البائعين والأداء التسويقي للشركات المنتجة والموزعة لمنتجاتها من الملابس الرجالية الجاهزة. *مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة* - جامعة القاهرة، العدد السابع والستون، السنة الخامسة والأربعون، 563-645.

- يوسف، محمد رمضان إبراهيم.1980. *السياسات التسويقية لمستحضرات التجميل في جمهورية مصر العربية*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق- فرع بنها.

2. المراجع الأجنبية:

- Jaworski, B. and Kohli, A., 1990. Market Orientation: Antecedents and Consequences. *Journal of Marketing*, 57, 53-70.

- Kohli, A. and Jaworski, B., 1990. Market Orientation: The Construct, Research Proposition and Managerial Implications. *Journal of Marketing*, 54,(April), 1-18.

- Kotler , P, .2000. *Marketing Management***.** the Millennium Edition, North Western

- Kotler , P. and Armstrong, G .,2008. *Marketing, an Introduction* . 3th ed., New Jersey Englewood Cliffs, Prentice - Hall, Inc.

- Kotler , P.,1980. *Marketing Management Analysis , Planning , and Control* . 4th ed., London Prentice - Hall international , Inc.

- Narver, J. and Slater, S., 1990. The Effect of a Market Orientation on Business Profitability. *Journal of Marketing*, (October), 20-35.

عرض الكتب

النظـامُ الانتخـابي وبنـاء العمليَّة الديمقـراطية

المـؤلف: د. محمــد عبـد حمادي المسـاري
الناشر: العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
تاريخ النشـر: 2019م.
عدد الصفحات: 271 صفحة.

عـرض: أ. نـوال بالعيـد سـالم الفيتوري
محاضر بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي.

يُعتبـر موضـوع النظـام الانتخـابي وأثـره علـى المُكونـات الاجتماعيـة مـن المواضيع ذات الأهمية الكبيرة على واقع بناء العملية الديمقراطية والتمثيل السياسي لهذه المكونات؛ وذلك لتأثيره المباشر على النظـام السياسـي برُمَّتـه، حيث تُعد مسألة اختيـار النظـام الانتخـابي المُلائـم مـن أهـم القـرارات بالنسـبة لأي نظـام ديمقراطـي، ففـي أغلـب الأحيـان يترتـب علـى هـذا الاختيـار نظـام انتخـابي معـين ذو تبعـات مهمة على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعنـي، حيث أن النظم الانتخابيـة المُنتقاة تميل إلى الديمُومة لفترة معقولة من الزمن الـذي تتمحـور فيـه الاهتمامـات السياسـية المحيطـة بـه حـول إمكانيـة الاسـتفادة مـن المحفزات التي توفرها الأنظمة الانتخابية للأطـراف السياسية المهيمنـة علـى العمليـة السياسـية، والتـي تعتبـر الطـرف المسـتفيد من الوضع الراهـن.

ضمن هذا السياق، يـأتي هذا الكتـاب المهم للدكتور/ محمد عبد حمادي المساري ليُوضـح أهميـة الـنظم الانتخابيـة، التـي أصـبحت واحـدة مـن أهـم المسـائل التـي تحظـى باهتمـام كبيـر مـن المُهتمين بالشـأن السياسـي. كمـا أن الكتـاب مهم لفهم آليـات وصول النخب الحاكمة إلى السلطة. وذلك يمثل الأهميـة العلميـة، أمـا الأهميـة العمليـة "التطبيقيـة" فإنهـا تنـاول نمُـوذج تطبيقـي مُحـدد، وهـو دولـة العـراق، مـن حيـث التركيز على مُخرجات العمليـة الانتخابيـة، والوقـوف علـى سـلبياتها وإيجابياتهـا، مـن ناحيـة نتـائج الانتخابـات، ومـدى تمثيل كل مكـون داخـل البرلمـان، والوقـوف علـى طبيعـة التفـاعُلات بـين الكتـل السياسـية، ورسم رُؤية واضحة حول الائتلافات التـي تكونت بعد الانتخابات، وطرح رؤية تجسد عملهـا داخـل السـلطة التشـريعية بشـكل يضـمن عـدم تفـرد الأغلبيـة السياسـية بالسلطة، وضمان حقوق الأقلية السياسية.

تقسيمـاتُ الكتاب:

ينقسمُ هذا الكتـاب إلـى ثلاثـة فصـول، الفصـل الأول (الإطـار النظـري والتـاريخي)، ويتكـون مـن ثلاثـة مباحـث، المبحـث الأول، يتنـاول مفهـوم الانتخـاب والنظـام الانتخـابي، وفيـه يعـرف الباحـث الانتخابـات ويوضـح شـروطها، وأهميـة النظـام الانتخـابي، والمبـادئ القانونيـة

والدستورية للنظام الانتخابي. ويوضح المبحث الثاني، أنواع النظم الانتخابية، وتصنيفاتها المختلفة. أما المبحث الثالث، فيستعرض طبيعة النظام السياسي العراقي في العهد الملكي والجمهوري (1921-2003).

ويشير الكاتب في هذا الفصل إلى أن أي نظام سياسي ناشئ يحتاج إلى انتقاء نظام انتخابي معين لانتخاب سلطته التشريعية، وحكومة تنبثق عن هذه السلطة، كما يمكن أن تقضي الأزمات السياسية الحاصلة في النظم السياسية الديمقراطية القائمة إلى تغير النظام الانتخابي المعتمد. فمسألة انتقاء النظام الانتخابي هي مسألة سياسية بالدرجة الأولى، وليست مسألة فنية يمكن لمجموعة من الخُبراء المُستقلين مُعالجتها، فغالباً ما تكون المصالح السياسية في صلب الاعتبارات إن لم تكن الاعتبار الوحيد الذي يتم انتقاء النظام الانتخابي من بين الخيارات المتوفرة، ويدخل ضمن حاجات الانتقاء طبيعة المجتمع من حيث ثقافته وأطيافه القومية والمذهبية، والتي عادة ما تنحصرُ في عدد قليل من الخيارات. وأوضح الكاتب هنا أن مفهوم الانتخاب يتمحور حول عملية الاختيار والانتقاء للأشخاص الذين سيكونون ممثلين عن أفراد المجتمع في العملية السياسية، وبذلك يجب أن تكون عملية الانتخاب والاختيار عن دراية كاملة بالشخصية المعنية بالانتخاب، ومدى تحقيقها لطموحات الناخبين بعد النجاح في العملية الانتخابية.

وخلص الكاتب في هذا الفصل إلى أن تغيير النظام العراقي من الملكي إلى الجمهوري أدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في الدولة، بسبب الثورات والحروب التي خاضتها الدولة خلال العهد الجمهوري، والتي أدت إلى إضعاف العملية الديمقراطية، واحتكار السلطة بيد مجموعة معينة تدَّعي العمل بالديمقراطية، ولكنها في حقيقة الأمر تتخذ من شكل العملية الديمقراطية منهجاً لها، وليس تطبيقاً جوهرياً، وهذا ما تناوله المبحث الثالث الذي تطرق إلى طبيعة النظام السياسي في العراق قبل الاحتلال الأمريكي عام 2003م.

وكان الفصل الثاني في الكتاب قد تناول "طبيعة النظام السياسي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي"، وتضمن ثلاثة مباحث، تناول الأول منها النظام البرلماني في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003م. بينما تناول الثاني المكونات الاجتماعية والمحاصصة الطائفية والقومية بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003م. أما المبحث الثالث، فقد تناول التعددية السياسية في النظام السياسي العراقي بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003م.

واستهل المؤلف هذا الفصل بالقول إنه بعد التغيير السياسي الذي حصل في العراق في التاسع من أبريل 2003م، بدأ الحديث عن بناء نظام ديمقراطي دستوري على الساحة السياسية والاجتماعية والثقافية. واختلفت الآراء حول شكل وطبيعة النظام السياسي الذي ينبغي إقامته في هذه الدولة، والذي تمَّ حسمه بدستور العراق الصادر عام 2005م، الذي تبني النظام البرلماني (النيابي) كنظام للحكم. وتبني أيضاً التأكيد على الفصل المرن من

خلال التعاون والتوازن بين السلطات الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، على أن تكون السلطة الفعلية بيد رئيس الوزراء، الذي يكون هو المسؤول الأول والمباشر عن السياسة العامة للدولة.

إن عملية بناء نظام ديمقراطي مؤسساتي في العراق في ظل أوضاع داخلية وخارجية معقدة تعد عملية صعبة، إذ أن التحول من نظام مركزي قائم على قاعدة الحزب الواحد إلى نظام برلماني بكل أسسه المتعارف عليها في الدول الديمقراطية المستقرة أمرٌ يحملُ في طياته الكثير من الصعوبات والتحديات، وبالتالي فإن هذا التحول يتطلب إيجاد هيكلية دستورية وقانونية وسياسية، تنسجمُ مع التطور الحضاري ومُتطلبات المجتمع، ويمنح الفرص المُتكافئة لجميع القوى السياسية لكي تمارس نشاطاتها في العملية السياسية.

كما بين هذا الفصل أيضا أن المجتمع العراقي يتصف بالتعددية، فهناك التعدد الديني، والتعدد القومي، والتعدد الطائفي، وبذلك أسهم هذا التعدد والتنوع في ظهور التعددية الحزبية بعد عام 2003م. واعتمد النظام السياسي الجديد بعد 2003م على الانتخابات في تشكيل هيئاته الدستورية من التشريعية والتنفيذية والقضائية بالاعتماد على نظام التمثيل النسبي، لضمان مشاركة جميع مكونات المجتمع في صنع القرار السياسي وتنفيذه بصورة عامة.

أما الفصل الثالث والأخير من الكتاب فكان بعنوان "مراحل تطور النظام الانتخابي والتمثيل السياسي في الانتخابات التشريعية بعد عام 2005"، وفيه ثلاثة مباحث، تناول الأول انتخابات الجمعية الوطنية والانتخابات البرلمانية عام 2005م، وتناول المبحث الثاني الانتخابات البرلمانية عام 2010م، أما المبحث الثالث فقد تناول الانتخابات البرلمانية عام 2014م.

وقد استعرض هذا الفصل الممارسات الانتخابية التي جرت بعد عام 2003م، في العراق، وطبيعة النظام الانتخابي في كل مرحلة، والنتائج التي توصل إليها، وتشكيل الحكومة، من خلال التركيز على مدى قدرة هذا النظام على الاستجابة للأوضاع السياسية، وطبيعة التمثيل السياسي للمكونات خلال هذه المرحلة، وقدرة مخرجات النظام في تعزيز الاستقرار والمنافسة السياسية الشريفة، وشكل السلطة السياسية وشكل النظام الحزبي.

ولوحظ أن القوانين المنظمة لمسار العملية الانتخابية في هذه الدولة في المرحلة محل الدراسة هنا تتطور حسب متطلبات كل مرحلة، سواء من حيث النظام الانتخابي الذي سيحدد شروط الترشيح, أم من خلال التعديلات التي تترتب عليها عملية حساب الأصوات، وتحديد الفائزين، ولا بد من الإشارة في هذا الإطار إلى أن الدستور وضع مبادئ عامة لتنظيم الانتخابات في سبيل إرسائها وفقاً للطبيعة المجتمعية على أرض الواقع.

وقد أوضح هذا الفصل مراحل تطور الانتخابات البرلمانية الثلاث، والنظام الانتخابي المعمول به خلال كل عملية انتخابية، وخريطة الكيانات السياسية الممثلة للمكونات الاجتماعية في الدولة، ونتائج الانتخابات، وتشكيل الحكومة التنفيذية.

وخلص هذا الفصل إلى أن تعدد الأحزاب المختلفة الأيديولوجيات وتوجهات مجلس النواب ولد حالة من التقاطعات وعدم الانسجام، مما أدى بالمحصلة إلى إضعاف الدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب. كما خلص إلى أن العملية الانتخابية ضمنت مشاركة أغلب مكونات المجتمع في العملية السياسية، وخصوصاً الأقليات، وحسب النسبة السكانية لكل مكون, وضمنت كذلك مشاركة المرأة بنسبة 25% من العدد الكلي لأعضاء مجلس النواب.

خاتمة الكتاب:

خلص الكاتب في نهاية الكتاب إلى أن العملية الانتخابية في العراق مرت بمرحلتين، الأولى قبل الاحتلال، والتي يُمكن وصفُها بأنها "صُورية" فقط، نتيجة لاحتكار السلطة بيد مجمُوعة معينة ترفع شعار الديمقراطية، ولكنها تتخذ من شكل العملية الديمقراطية منهجاً لها، وليس تطبيقاً لها، والمرحلة الثانية بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003م، والتي تدخل ضمن نمط "التدخل الأجنبي" حسب تصنيف هنتنجتون لأنماط التحول الديمقراطي.

كما خلص الكاتب أيضا إلى أنه للنظام الانتخابي أثر في تمثيل جميع المكونات الإثنية والعرقية والأقليات في أحزاب اشتركت في العملية السياسية، واستطاعت أن تضمن مقاعد في مجلس النواب بنسب مرضية لها، من خلال تبني نظام "التمثيل النسبي"، الذي أسهم في ترسيخ الطائفية والعرقية، لكونه جري في ظل ظروف كان فيها المجتمع العراقي يسوده الاحتقان الطائفي والتناحر المذهبي، مما دفع الناخبين للتصويت على أساس الهوية المذهبية وليس الهوية الوطنية.

وقد أكد الكاتب على مجموعة من النقاط أهمها العمل على تحقيق المصالحة الوطنية من خلال طي صفحة الماضي والحوار الجاد بين الفرقاء السياسيين، وحل الأزمات، وقبول الرأي والرأي الآخر، وطرح كل مكون أو كيان لوجهة نظره حول كيفية تحقيق المصالحة الوطنية، وتحقيق توافق سياسي بين الفرقاء، وتفعيل ورقة الإصلاح السياسي. إضافة إلى القيام بتشريع نظام انتخابي جديد يلائم التعددية القومية والمذهبية للمجتمع، ويضمن مشاركة جميع المكونات بالعملية السياسية، وتضمين المناهج الدراسية في المدارس والكليات منهج "التثقيف الانتخابي" لتوعية وتثقيف المجتمع حول أهمية العملية الانتخابية، والأسس التي يقوم عليها اختيار المرشحين.

تعليق عام:

من خلال الاطلاع على هذا الكتاب، وعرضه الموجز يلاحظ أنه كتاب مهم ومفيد لطلبة الدراسات الجامعية والدراسات العليا في أقسام العلوم السياسية، وللمهتمين بالعملية الانتخابية، فهو إلى جانب تناوله للأطر النظرية للانتخابات، وكل ما يتعلق بها من مفاهيم ونظم وآليات، يتناول نموذجاً تطبيقياً يتمثل في دولة العراق، وتجربتها الانتخابية قبل الاحتلال الأمريكي عام 2003م، وبعده. ويمكن من خلال دراسة هذه التجربة العربيَّة الاستفادة ممَّا فيها من جوانب إيجابية، وتلافي الأخطاء أو الجوانب السلبية في المُمارسة الانتخابية.

وقد أضاف الكاتب مجمُوعة من الملاحق المهمة حول موضوع الانتخابات، تمثلت في مجموعة من القوانين والتشريعات المُرتبطة بالانتخابات، ومواد من الدستور العراقي ذات صلة بهذا الموضوع. ولذلك يمكن القول في نهاية هذا العرض أن هذا الكتاب يعتبر مساهمة جادة في توضيح ماهية النظام الانتخابي، وجوانبه التطبيقية، وعلاقته ببناء العملية الديمقراطية.

الملخصات

د.عيسى صالح علي
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي

نمذجة الاقتصاد الكلي الخاصة بآثـــار الموارد الطبيعية: مراجعة الأدبيات.

ملخص:

تستعرض هذه الورقة الأدبيات المتعلقة بتحليل آثار الاقتصاد الكلي الديناميكية الناشئة عن الصدمات المرتبطة بالموارد الطبيعية (النفط)، حيث تم تقسيم النماذج الديناميكية في هذه الورقة إلى فئتين؛ نماذج قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى. من جانبها، تؤكد نماذج المدى القصير الديناميكية على تأثير قطاع الموارد الطبيعية على الاقتصاد من خلال عدد من القنوات، تشمل أثر حركة الموارد، وأثر الإنفاق، وأثر الدخل، وأثر سعر الصرف، مع التركيز على جانب الطلب، إلا أن هذه النماذج تعاني من بعض أوجه القصور التي تم أخذها في الاعتبار في نماذج المدى الطويل، ما أدى بدوره إلى فروق في عملية التكيف أو التعديل خلال المدى القصير عن تلك المتعلقة بالمدى الطويل.

وفي هذا السياق، تؤكد نماذج المدى الطويل على أنه بالإضافة إلى التأثيرات قصيرة المدى، فإن قطاع الموارد الطبيعية يؤثر على الاقتصاد في المدى الطويل من خلال تراكم رأس المال المادي (أثر إضافي للثروة)، وتراكم رصيد الأصول الأجنبية الناجم عن فائض الحساب الجاري (أثر الحساب الجاري)، وتراكم رأس المال البشري (أثر إنتاجية العمالة)، وتراكم رأس المال المستورد من خلال تمويل واردات السلع الرأسمالية (أثر التكنولوجيا) وبشكل محدد، فإن النماذج الديناميكية خلال المدى الطويل تركز على جانب العرض الذي تم تجاهله في نماذج المدى القصير.

وقد خلصت هذه الورقة إلى أن معرفة الآثار المترتبة على عملية التكيف خلال المدى الطويل أمر مهم بالنسبة للحكومة والمؤسسات الاقتصادية، لتحديد السياسات البديلة التي يمكن تنفيذها من أجل التغلب على بعض الآثار غير المرغوب فيها لعملية التكيف، وبالتالي تقليل الآثار السلبية و زيادة الآثار الإيجابية الناتجة عن الصدمات ذات الصلة بالموارد الطبيعية (النفط).

دليل رسائل الماجستير

دليل رسائل الماجستير

من الفترة 1-1- 2018م إلى 31-12-2018م

(1) مسار الرسالة :

عنوان الرسالة	اسم الطالب	القسم	تاريخ المناقشة
أسس التنمية المستدامة في ليبيا : الواقع والآفاق.	خالد مصطفى زوبي	الاقتصاد	2018.01.18
العلاقة السببية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي: دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980-2010.	حسن عبدالحميد المقصبي	الاقتصاد	2018.06.28
أثر الدوافع النفسية والحوافز على الأداء الوظيفي: دراسة حالة على فروع المصرف التجاري الوطني بمدينة بنغازي.	بن علي يوسف القطراني	الإدارة	2018.01.17
دور الإدارة الإلكترونية في تنمية الموارد البشرية: دراسة ميدانية على موظفي إدارات المصارف الليبية التجارية العامة بمدينة بنغازي.	فاطمة علي آدم	الإدارة	2018.01.17
تحول المصارف نحو الإدارة الإلكترونية وعلاقتها بتطوير المستويات الإدارية للتنظيم: دراسة ميدانية على مستخدمي المستويات الإدارية للتنظيم في إدارات المصارف الليبية التجارية العامة العاملة بمدينة بنغازي.	إيمان سعد زايد	الإدارة	2018.01.18
القيادة التحويلية وعلاقتها بالإبداع الإداري: دراسة ميدانية على الموظفين بالفروع الرئيسة للمصارف التجارية العامة في مدينة بنغازي.	عبدالسلام محمد العمامي	الإدارة	2018.01.18
واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمصارف الليبية: دراسة ميدانية على مديري الإدارات بالمصارف الليبية العامة بمدينة بنغازي.	معتز موسى النمر	الإدارة	2018.03.21
إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة لوزارة التربية والتعليم بمدينة بنغازي.	حنين حسن الورفلي	الإدارة	2018.03.26

واقع التفكير الإستراتيجي لدى القيادات الإدارية: دراسة ميدانية على مديري الإدارات العليا والوسطى في الشركات النفطية.	فتحية يعقوب مروان	الإدارة	2018.03.26
فاعلية نظام تقييم أداء العاملين وعلاقته بتحديد الاحتياجات التدريبية: دراسة ميدانية على العاملين في الإدارة العامة لصندوق الضمان الاجتماعي.	فايز عياد يحيى	الإدارة	2018.06.28
الثقافة التنظيمية وعلاقتها بسلوكيات المواطنة التنظيمية: دراسة ميدانية على عينة من العاملين في المصارف التجارية العامة العاملة في مدينة بنغازي.	صباح علي محمد	الإدارة	2018.07.29
نظم المعلومات الإدارية وعلاقتها بتطبيق الإستراتيجية: دراسة ميدانية على موظفي الإدارة العليا والوسطى في الفروع الرئيسة بالمصارف التجارية العامة بمدينة بنغازي.	وسيم سعيد نصر	الإدارة	2018.10.25
الإدارة بالأهداف وأثرها على فاعلية اتخاذ القرار: دراسة ميدانية على مديري الإدارات العليا والوسطى بالمصارف التجارية العامة في مدينة بنغازي.	أمجد إدريس أوحيدة	الإدارة	2018.10.25
استخدام التسويق الإلكتروني في قطاع السياحة في ليبيا وأثره على المزيج التسويقي: دراسة تطبيقية على المكاتب السياحية بالمنطقة الشرقية.	صالح عبدالرحمن الحاسي	الإدارة	2018.12.09
مدى قناعة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية بأهمية المحاسبة الجنائية وضرورة إضافتها للتعليم العالي: دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية.	فتحي موسى العرفي	المحاسبة	2018.01.02
مدى تأثير تطور نظم المعلومات المحاسبية على أداء وظيفة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية: دراسة ميدانية على عينة من العاملين بالإدارة العامة للمصارف بالمنطقة الشرقية.	محمد اصميدة احمدي	المحاسبة	2018.03.04
تقييم مدى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في ظل التطورات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي.	منصور محمد عبدالجليل	المحاسبة	2018.05.02
علاقة لجان المراجعة بالحد من أو تخفيض ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.	فاطمة نصر فرج	المحاسبة	2018.05.06

مدى التزام المصارف التجارية الليبية بالمعيار المصرفي رقم (1) المنظم لبيع المرابحة ومدى توافقه مع معايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية.	عبدالسلام حسين البرعصي	المحاسبة	2018.05.08
مدى توفر استخدام أساليب إدارة التكاليف الإستراتيجية: دراسة ميدانية على شركات الإسمنت العاملة في ليبيا.	هاني حوسين خليفة	المحاسبة	2018.07.01
مدى استفادة المصارف التجارية الليبية من تكوين رأس المال البشري في تحسين مستوى الأداء المالي مقاساً بنموذج CAMELS عن الفترة 2005 – 2010.	رحاب مسعود عبدالحفيظ	المحاسبة	2018.07.31
دور لجان المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر: دراسة استكشافية على المصارف العاملة في ليبيا.	محمد فرحات فرجاني	المحاسبة	2018.08.12
المحاسبة عن التكاليف البيئية وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على الشركات النفطية الليبية.	عزات عبدالسلام مفراكس	المحاسبة	2018.08.15
مدى مساهمة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالمصارف التجارية الليبية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.	سناء محمود البرغثي	المحاسبة	2018.09.27
تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة: دراسة محتوى التقارير المالية لعينة من المصارف التجارية للفترة المالية 2008-2010.	المبروك خالد محمد	المحاسبة	2018.11.29
مدى ملاءمة موازنة الأبواب والبنود كأداة تخطيط ورقابة على المال العام في ليبيا: دراسة حالة بمراقبة الخدمات المالية – بنغازي.	عبدالحميد علي العبيدي	المحاسبة	2018.11.29
مدى ملاءمة التعليم المحاسبي في جامعة بنغازي لمتطلبات سوق العمل : دراسة تطبيقية.	انتصار محمد الشيخي	المحاسبة	2018.12.25

علاقة النقابات العمالية بالنظام السياسي في تونس: دراسة حالة الاتحاد العام التونسي للشغل خلال المدة 1987-2016.	رجب محمد أحمد رجب	العلوم السياسية	2018/01/18
الرضا الوظيفي وعلاقته بفاعلية أداء العمل في الإدارة الحكومية: دراسة تطبيقية عل مديري المدارس العامة بمدينة بنغازي.	خالد علي الحوتي	العلوم السياسية	2018/03/25
تأثير القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق 2003-2017.	وسيم سالم المزوغي	العلوم السياسية	2018/09/04

(2) مسار المواد:

اسم الطالب	القسم	تاريخ الحصول على الدرجة
إبراهيم فرج محمد المبروك	المحاسبة	2018.01.31
فاطمة أحمد محمد الشح	المحاسبة	2018.01.31
راضي أحمد عبدالكريم محمد	المحاسبة	2018.01.31
منير محمد محمد البدري	المحاسبة	2018.01.31
أحلام سعيد حسن سعيد	المحاسبة	2018.01.31
نجاح رمضان محمد النعاس	المحاسبة	2018.01.31
سهام موسى محمد السنوسي	المحاسبة	2018.01.31
سميرة أحمد محمد الذيب	المحاسبة	2018.07.31
حنان محمود احويج	المحاسبة	2018.07.31

المصدر: مكتب الدراسات العليا بكلية الاقتصاد.

DIRASAT
IN ECONOMICS AND BUSINESS

VOL . 37-38 2018 - 2019

Articles

Macroeconomic Modelling of Natural Resource Effects: A Review of the Literature.

Dr. Issa S. Ali

Abstracts

The Effect of Oil Price Shock and Exchange Rate Instability on Economic Growth in Libya For the Period: 1970-2010.

Dr. Fawzi M. Laias Dr. Mohamed Idris Ali

The Structure of the Contemporary International Political System between Pluralism and Unipolarism: Study of the Theory.

Khalid Khamis El Sahati

Manager's Perception of the Modern Marketing Concept and its Applications in the Libyan Industrial Organizations: A Field Research of the Public Libyan Industrial Organizations in Benghazi.

Mare M. EL Darragi Dr. Faisal S. El Kikhia

Issued bi - annually by the Research Office , Faculty of Economics , University of Benghazi , Libya .

كلية الاقتصاد

Journal of

DIRASAT IN ECONOMICS AND BUSINESS

Editor- in - Chief

Dr. Faisal S. El kikhia

Managing Editor

Dr. . Ali A. Zagoub

Editorial Board

Dr. Khaled K. Al Tira

Dr. Abdulsalam M. Almegrabi

Mr. Khaled K. Al Sahati

Editorial Secretary

Mr. Saleh F. Al Shaeri

Advisory Board

Prof. Attia E. El feituri

Prof. Abduljaleel A. El Mansouri

Prof. Idris A. Shetewi

Prof. Ali saeid Ali

Prof. Salem M. Al Gamati

Volume 37-38 **2018 - 2019**

Contents

Introduction

- **Articles**

- Macroeconomic Modelling of Natural Resource Effects: A Review of the Literature.…..……..……..….1

  Dr. Issa S. Ali

- **Abstracts**

- The Effect of Oil Price Shock and Exchange Rate Instability on Economic Growth in Libya For the Period:1970-2010……..……..……31

  Dr. Fawzi M. Laias Dr. Mohamed Idris Ali

- The Structure of the Contemporary International Political System between Pluralism and Unipolarism: Study of the Theory ……...….…….....32

  Khalid Khamis El Sahati

- Manager's Perception of the Modern Marketing Concept and its Applications in the Libyan Industrial Organizations: A Field Research of the Public Libyan Industrial Organizations in Benghazi……...……..... 34

  Mare M. EL Darragi Dr. Faisal S. El Kikhia

Introduction

It is our pleasure to contribute by this modest effort in the field of scientific research, through publication of Journal of " Dirasat in Economics and Business " **volume 37-38 for the year 2018-2019**.This volume includes several researches, and essays, which were submitted and accepted for publication during **2018-2019**. These articles are in the area of economics, management, accounting, political science, marketing, finance, and public administration.

In addition to the above this issue includes a list of all master thesis in the faculty of economics during the period **of January-December 2018**, for the purpose of facilitating research function by post graduate students in Libya.

This journal accepts, theoretical and applied researches in related fields of interest. It also welcomes all scientific criticism, comments and Discussions.

It is our hope that this journal will be a scientific mean for communications between all interested parties in the field of scientific research in the area of economics, business, political science, and applied quantitative method in Libya and abroad.

The Editors

ARTICLES

Macroeconomic Modelling of Natural Resource Effects: A Review of the Literature.

Dr. Issa S. Ali
Economics Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi.

Abstract:

This paper reviews the literature analysing a dynamic macroeconomic effects arising from natural resource (oil) related shocks. The dynamic models considered in this paper were divided into two categories; short-run and long run models. The short-run theoretical models emphasise that natural resource sector affects the economy through a number of channels including: resource movement; spending; income; and exchange rate effects, emphasising the demand side in a dynamic modelling context. However, a number of deficiencies of short-run models were considered in the long-run models, and this in turn resulted in a divergence in the adjustment process derived from the short-run models from those derived from the long-run models. The long-run models emphasise that, in addition to short-run effects, natural resource sector affects the economy during long run through capital stock accumulation (an additional wealth effect), foreign asset stock accumulation via the current account (a current account effect), human capital stock accumulation (a Labour productivity effect) and imported capital stock accumulation via capital imports (a technology effect). Specifically, they emphasise the supply side in a dynamic modelling context. The paper concluded that the knowledge of the consequences of the adjustment process during the long term is important to the government and economic agents to identify alternative policies that can be implemented in order to overcome some of the undesirable features of the adjustment process, and thereby minimize the adverse effects and/or boost the benefits from resource (oil) related shocks.
JEL classification: E27, E60, Q33, Q43, Q48.

Key words: *Natural resources, dynamic macroeconomic model, Dutch disease effects, policy response.*

1. Introduction:

The disappointing growth performance of resource-abundant economies over the short and long terms has become a major concern, in both developed and developing resource producing countries (Auty, 2001; Sachs & Warner1999, 2001; among others).The resource-rich countries, many of which can be classified as developing, have recently experienced substantially increased revenue as a result of increased resource production and prices. However, the resource-rich economies, including oil-producing economies, have experienced, on average, lower growth rates than resource-poor economies. For example, several natural resource-rich economies, such as Nigeria, Venezuela, Angola, and Ecuador, have achieved lower economic growth rates during the past few decades, whilst resource-poor economies in Asia have experienced rapid economic growth (Sachs & Warner, 2001; Oomes & Kalcheva, 2007). This puzzling issue is described in the literature by the so called "resource curse" effects. This term was first coined by Auty (1993) to highlight the under-performance of resource abundant and extracting countries compared to non-resource abundant countries.

The paper is structured as follows; section 2 explains the booming sector and Dutch Disease hypothesis, section 3 presents dynamic adjustment processes arising from oil related shocks in which short-run models, long-run models and fundamental differences and similarities between these models are outlined, and section 4 provides a summary and conclusions.

2. Background:

In a well-known paper, Sachs and Warner (1995) showed a robust negative relationship between real GDP growth per capita and the ratio of natural resource exports to GDP in a sample of 97 developing countries during the period 1970-1989. This negative relationship holds true even after controlling for other determinants of economic growth, such as that of initial per capita income, trade policy, government efficiency, and investment rates.

Sachs and Warner (2001) extended their research by using other geographical variables in an attempt to explain the curse of natural resources. They used cross-country data which included the oil states in the Arabic Gulf, Iran, Nigeria, and Venezuela, among others. The variables that they used are real growth per person 1970-1990 as the dependent variable, the log of GDP in 1970, an interaction variable between an openness variable and initial income, and natural resource exports as a share of GDP.

In addition, the geographical variables included percent of land area within 100 kilometres of the sea, kilometres to the closest major port, the fraction of land area in the geographic tropics, and the falciparam malaria index from 1966 are also used as independent variables. They found that geographical or climatic variables explained little of the natural resources curse. They also showed evidence that the price level of non-resource goods tend to be higher after allowing for the exchange rate and, perhaps as a result, these economies tend to miss out on non-resource export led growth or other kinds of growth(1). Auty (2001) has also indicated that oil-abundant economies achieved lower long-term growth rates when compared to non-oil economies. This paradox of plenty has been widely discussed in the literature (see for example: Ross, 1999; Stijns, 2001a; Sala-i-Martin & Subramanian, 2003; Auty, 2004; Brückner, 2010; Cai, 2009; Manzano & Rigobon, 2001; Mikesell, 1997; Neumayer, 2004; Rodríguez & Sachs, 1999; and van der Ploeg & Poelhekke, 2009).

An extensive theoretical and empirical literature has been developed to examine the relationship between the discovery and production of a natural resource and a number of key macroeconomic variables, and in particular real GDP. They provide different explanations of how the "resource curse" may work. Accordingly, two major explanations are emphasised in the literature. One possible explanation for the natural resource curse is that the already existing lack of capacity and poor quality of institutions, corruption etc. that results in a squandering of

the natural resource revenues. The argument here is that the large revenue generated from the natural resource sector creates motivations for interested groups, such as government officials and local or foreign investors, to engage in rent-seeking behaviour, which can be in the form of voracity, corruption, or even civil conflict as in the case of Nigeria and Libya (Carneiro, 2007; Hausmann & Rigobon, 2003; Leite & Weidmann, 1999; Rodrik, 2003; Tornell & Lane, 1999; Ali & Harvie, 2013).

This behaviour can lead to economic failure and political crisis, including a collapse in non-natural resource production, capital flight, higher inflation, poor institutional quality and hence lower growth. Institutions play an important role in determining the government's ability to adopt and implement policies that would mitigate risks that may have adverse effects upon economic growth (Rodrik, 2003). Countries with well-established institutions (High quality civil services, sound financial instituteions, good education institutions, strong and transparent regulations/legal system) will be able to implement sound policies in response to external shocks, and hence will be able to maintain their economic growth. On the other hand, the lack of such institutions would result in poor policy choices and, therefore, deepening and extending the negative effects of the external shock.

The second possible explanation from the literature is that economic factors arising from the boom in the resource (oil) sector and its revenue volatility are the primary causes of the natural resource curse. It suggests that natural resource wealth may result in lower growth in the non-resource sector through, for example, the Dutch disease, or, alternatively the "resource movement effect". This can be briefly summarised as the notion that a boom in one tradable sector, such as oil, contributes toward an undermining the growth rate of other non-booming tradable sectors such as the manufacturing sector. That is, the windfall revenues arising from the oil sector brings about a real exchange rate appreciation, which in turn reduces the competitiveness of the non-resource

tradable sector, thus undermining the growth of the non-resource tradable sector. It also leads to undermining of economic growth in the non-booming tradable sector by reallocating production factors towards the natural resource sector and non-tradable sector (for example Corden, 1984; Corden & Neary 1982; Buiter & Purvis, 1982; Eastwood & Venables, 1982; Neary & van Wijnbergen, 1984; Harvie, 1989). This study focuses on the latter literature and on what is perhaps best known as the Dutch Disease hypothesis and related factors that contribute to the nature and size of this effect.

3. Dynamic Adjustment Processes Arising from Natural Resource (Oil) Related Shocks:

Much of the theoretical literature on a booming sector and the 'Dutch Disease' focuses on the problem of dynamic adjusttment arising from oil or resource related shocks in a small-open economy. These shocks could be in the form of increaseed natural resources production or price. Therefore, existing models will be investigated in this section so as to identify how the resource related shocks affect the rich resource producing economies in the short run and long run.

These contributions include that of Buiter and Miller (B-M henceforth) (1981), Buiter and Purvis (B-P henceforth) (1982), Eastwood and Venables (E-V henceforth) (1982), Neary and Van Wijnbergen (N-W henceforth) (1984), Harvie and Gower (H-G henceforth) (1993), Harvie and Thaha (H-T henceforth) (1993), and, more recently and importantly, Cox and Harvie (C-H henceforth) (2010), Ali and Harvie (A-H henceforth) (2013 & 2015). These represent extensions to the basic Dornbusch model (1976), incorporating features particularly arising from oil production and its related economic effects. In these models a deterministic framework is adopted in which economic agents are assumed to possess rational or forward looking expectations. This is equivalent to the case of perfect foresight. Non-financial markets are subject to sticky prices and in some models, like (H-G) and (C-H), sticky quantity adjustment, and

can be in disequilibrium throughout the adjustment process. On the other hand, financial markets are assumed to be in continual equilibrium. Thus, the effects arising from oil related shocks are transmitted primarily through the financial market in developed economies, and then to the product and labour markets in developing economies.

The models mentioned in this section can be divided into two categories, i.e. short and long-run. Models such as B-M (1981), E-V (1982), B-P (1982), N-W (1984) can be classified as short-run models, whilst H-G (1993), H-T (1993), C-H (2010), and A-H (2013) are classified as medium to long-run models. Major differences between short and long-run models are that the long-run models emphasise developments in the current account, physical capital stock accumulation, human capital stock, and technology acquisition in the non-oil sector and budgetary financing requirements, and hence emphasise the longer term development of the economy. Each of these groups of dynamic models is now discussed in turn.

3.1 The Theoretical Contributions of the Short-run Models:

During the 1980s there was extensive literature on the so called Dutch Disease effect, named after the problems experienced by the Dutch economy following the discovery of vast domestic reserves of natural gas and its adverse effects upon the non-resource sector. The Dutch Disease literature emphasises that resource production affects the economy, specifically during the short-run, through a number of channels including: resource movement; spending; income; and exchange rate effects (see, for example, Buiter & Purvis, 1982; Corden, 1984; Corden & Neary, 1982; Eastwood & Venables, 1982; Harvie, 1989; Neary & van Wijnbergen, 1984).

The key assumptions underlying the short-run models are as follows. First, the economy is assumed to be a net oil exporter and oil revenues are considered as a windfall gain, affecting the economy through the spending created from these revenues. Second, there is a non-oil domestic good which is produced domestically but consumed at

home and abroad, and is an imperfect substitute for the foreign good equivalent. Third, the economy operates with a flexible exchange rate and economic agents in the foreign exchange market are endowed with rational expectations and perfect information, so that uncovered interest parity holds. Fourth, international capital mobility is perfect, and, finally, there is sluggish adjustment of prices and/or nominal wages.

The approach adopted here is to analyse the key theoretical contribution of each model, and, at the same time, identify the fundamental differences and similarities between them. The E-V model is analysed first.

E-V Model:

Before discussing the theoretical contribution of the E-V model it may be appropriate to identify its equations. The E-V model is based on of the following Dornbusch model equations, where all of the variables are in log form except that of the domestic interest rate (r) and the world interest rate (r^*):

$$No^d = a_1 y + a_2(e - pn) - a_3(r - p\dot{n}) \quad (1)$$

$$m = pc + \varepsilon_1 y - \varepsilon_2 r \quad (2)$$

$$pc = \mu_1 pn + (1-\mu_1)e \quad (3)$$

$$\dot{e} = r - r^* \quad (4)$$

$$p\dot{n} = \psi_1(No^d - \overline{No}^s) \quad (5)$$

$$No^d = y \quad (6)$$

Equation (1): identifies a standard Keynesian demand function for domestic non-oil output[2] (No^d).Demand depends positively on domestic real income (y), the real exchange rate (nominal exchange rate e deflated by the domestic price level $p\dot{n}$), which is equivalent to the relative price of imported (e) and domestic goods (pn), and negatively upon the real interest rate ($r - p\dot{n}$), which is the nominal interest rate (r) less the domestic inflation rate ($p\dot{n}$).

Equation (2): represents money market equilibrium characterised by a conventional LM equation. The nominal money supply (m) is assumed to be fixed. The demand for real money balances (the nominal money stock m deflated by the consumer price level pc) is a positive function of real income

(y), representing a transactions demand, and negatively on the domestic nominal interest rate (r) or an asset demand. It is assumed that the money market always clears, so that this equation always holds.

Equation (3): shows that the consumer price level is a weighted average of the domestic output price (pn) and the import price ($e + p^*$), where p^* is the world price of the imported good and is assumed to be zero for simplicity.

Equation (4): embodies the assumption of perfect capital mobility and perfect foresight in the foreign exchange market. It assumes that in the foreign exchange market agents have rational expectations and anticipate that when the economy is out of steady state it will ultimately converge to a new steady state. Therefore, this equation holds at all dates, except those at which unanticipated shocks occur in the system. At such dates both e and r may move discontinuously.

Equation (5): indicates that the rate of change of the domestic non-oil goods price is represented by a non-forward looking Phillips curve. Such adjustment arises from excess demand for goods (No^d) relative to their available supply as given by the natural level of output or full employment level ($\overline{No}^s$). Finally, equation (6) indicates that output demand equates with the actual production of non-oil output[3].

The E-V model extends the basic Dornbusch model (1976) to analyse the economic effects arising from an oil discovery, incorporating rational expectations and sticky price adjustment. The major extension of the E-V model comes through an additional demand variable for non-oil goods, which is generated from oil revenue[4] (f) denominated in foreign currency[5]. This means that an oil discovery will only affect the goods market equation (1), and will have no direct influence on the money market equation (2). Therefore, following the oil discovery, the economy is described by equations (2), (3), (4), (5) and (6) as before, while equation (1) is replaced by:

$$No^d = a_1 y + a_2(e - pn) - a_3(r - p\dot{n}) + \eta(f + e - pn) \qquad (1a)$$

where $(f + e - pn)$ is the logarithm of the present value of future oil revenue in real domestic currency terms, and η the elasticity of aggregate demand with respect to oil revenue.

The essence of the results from the E-V model is that an oil discovery leads to an increase in demand for non-oil output and this in turn causes a higher price of domestic non-oil output, resulting in a real exchange rate appreciation. As a consequence of this the excess demand associated with oil revenue switches towards foreign goods, which means that non-oil output competitiveness is lost gradually as the economy moves towards a new steady state(6). However, in this model, the real appreciation of the exchange rate is not accompanied by an immediate increase in the price of the domestic output. Domestic prices adjust only slowly, but the nominal exchange rate instantaneously. Differences in this relative adjustment cause the change in the real exchange rate and the loss of competitiveness of domestic non-oil output. Therefore, the contractionary impact of the real exchange rate appreciation is not sufficient to offset the additional increase to demand generated by oil.

B-M Model:

The major difference between the B-M model and that of the E-V model is that the B-M model does not distinguish between the general and domestic price levels, i.e. $\mu_1 = 1$ in equation (3) above. This implies that the general and domestic price levels are equivalent; hence the cost of imports has no effect on the general price level. Furthermore, the B-M model modifies the E-V model to include an oil production variable in the demand for money equation, therefore equation (2) above is replaced by:

$$m = pc + \varepsilon_1(y + o^a) - \varepsilon_2 r \qquad (2a)$$

where o^a represents actual oil production expressed as a fraction of total real income(7). It is also assumed to be constant, lasting only a few years and affects the demand for money by $\varepsilon_1 o^a$. The B-M model assu-

mes that o^a takes place during time period 0-T. After T no oil production takes place, however the economy still has its permanent income from oil as a consequence of actual oil production through 0-T.

N-W Model:

The N-W model is identical to that of the E-V model except that oil has a direct effect on the demand for money, again through a wealth effect, besides its effect on the demand for non-oil output. Thus, the N-W model amends the E-V model by incorporating a direct wealth effect on asset markets. The N-W model amends equation (2) as follows:

$$m = pc + \varepsilon_1 y - \varepsilon_2 r + \varepsilon_3 (f + e - pn) \quad (2b)$$

The direct wealth effect arising from an oil discovery increases the demand for money, and this, in turn, results in a greater appreciation of the exchange rate and results in a lower post-shock equilibrium price level than in the case considered by the E-V model.

This indicates that the economy is in recession (i.e. $No^d < \overline{No}^s$ when $p\dot{n} < 0$) even without a spending lag. Furthermore, if there is a spending lag during the time period 0-T the N-W model shows that the recession induced by the nominal exchange rate appreciation will not be followed by a boom once spending responds at time T, but instead the recession will continue past time T[8].

B-P Model:

The B-P model is also based on the Dornbusch model, but it amends the Dornbusch model to capture the economic effects arising from oil related shocks such as that of an oil discovery and oil price disturbance. Unlike the E-V, B-M and N-W models the B-P model identifies that both the oil price and oil production contribute to current and permanent income as follows:

$$y = vNo^{s} + (1-v)o^{a} + (1-v-\mu_2)\,po + (\mu_1 - v)(e - pn) \quad (7)$$

$$y^{p} = vNo^{sp} + (1-v)o^{p} + (1-v-\mu_2)\,po + (\mu_1 - v)(e - pn) \quad (8)$$

where equations (7) and (8) represent real and permanent income definitions respectively, as used in the B-P model. Real income, as identified in equation 7, depends upon non-oil output (No^{s}), oil production (o^{a}) (assumed exogenous), the world price of oil (po), also assumed to be exogenous, and the real exchange rate as defined here. Equation (8) represents permanent income, which is a function of exogenous permanent non-oil output (No^{sp}), exogenous permanent oil output (o^{p}), the world price of oil, and the real exchange rate.

Equations (7) and (8) are log-linear approximations to the definitions of real and permanent income given by $(7')$ and $(8')$, where uppercase symbols are the antilogarithms of the corresponding lower ones (see Buiter and Purvis, 1981):

$$Y = (Pn * No^{s} + EPo * O^{A}) / Pc \quad (7')$$

$$Y^{p} = (Pn * No^{sp} + EPo * O^{p}) / Pc \quad (8')$$

It is assumed that $v = Pn * No^{s} / PcY$ is the share of non-oil production in total value added. It is further assumed that v does not change as a result of oil production, is treated as being the same in real and permanent income, and is constant through time. For convenience, the B-P model defines permanent income in terms of current rather than permanent prices. If the share of oil output in domestic real income $(1-v)$ is larger than its share in domestic consumption (μ_2)[9], then the economy will be an oil exporter during its period of production.

From the above discussion, the main differences and similarities between the short-run models can be identified as follows. First, the B-P model indicates that oil production contributes to both current and permanent income (see equations (7) and (8)), while the E-V, B-M and N-W models focus only upon the contribution of oil production to permanent income. Hence equation (8) is replaced by $y^{p} = o^{p} + e + po - pn$ in the E-V, B-M, and N-W models. Second, the B-P model also

distinguishes between non-oil output and real income, althugh no such distinction is found in the E-V, B-M, and N-W models; therefore, equation (7) entirely drops out from these models. Third, the B-P model is similar to that of the N-W model in that permanent income (wealth) influences demand for real money balances; however, in the B-M and E-V models wealth has no direct role to play in the determination of the demand for money (i.e. $\varepsilon_3 = 0$).

The implications arising from this for the short-run models will be discussed further, after discussion of the long-run models.

In general, the focus of the short-run models discussed above is entirely on the demand side. It is a deficiency of these models not to incorporate the supply side and productivity.

3.2 The Theoretical Contributions of the Long-run Models:

The short-run models identified and discussed above are subject to four main deficiencies. First, they ignore additional wealth effects such as foreign asset stock accumulation arising from developments in the current account. Second, they assume that oil production will have no long-run sustainable impact on non-oil output and hence growth of output. In other words, they ignore physical capital stock accumulation in the non-oil sector. Third, they also ignore the long-run sustainable impact on non-oil output, arising from human capital stock accumulation. Fourth, the impact of technology acquisition upon non-oil was also ignored by the shot-run models. These four deficiencies, beside others, are considered in the long-run models.

The short run models were extended during the last three decades to overcome these deficiencies. The first two deficiencies were considered in the long-run model of the H-G (1993), H-T (1993), and C-H (2010)[10]. Whilst, the other two deficiencies were considered in the A-H (2013 & 2015) model. These models capture the long-run effects including physical capital stock accumulation (an additional wealth effect), and foreign asset stock accumula-

tion via the current account (a current account effect). Furthermore, the literature has taken into account implications for adjustment arising from different exchange rate regimes (fixed or flexible) and the identification of optimal policy responses in a dynamic context with the objective of minimising the adverse effects of a resource boom on the non-resource sector. Moreover, given the recent turbulence in resource prices, particularly that of oil, Cox & Harvie (2010) and Ali & Harvie (2013, 2015) revisited this issue again by including implications of this for government revenue, the fiscal budget and spending options.

In particular, Ali and Harvie (2013, 2015) incorporate other long-run effects including human capital stock accumulation (labour productivity effect) and technology acquisition (technology effect). The later effect achieved through investment in improving domestically generated technology or by importing advanced technology from developed economies, which should affect productivity as well as the current account. Related to this issue is FDI which may be required to develop oil production. Therefore, this brings in investment, new technology and improved productivity. These aspects may be very important for a developing country in particular or even a developed economy, such as Australia where domestic saving is not enough to meet investment needs to develop the sector.

The key assumptions underlying the long-run models are as follows. First, like the short-run models, they assume that the economy is an oil producer and net oil exporter. Second, economic agents are assumed to possess rational expectations with complete information, equivalent to the case of perfect foresight. Third, financial markets are assumed to be in continual equilibrium, whilst non-financial markets do not clear continuously as they are subject to sticky price and quantity adjustment(11). Fourth, unlike the short-run models, four financial assets are considered in the long-run models. These are domestic money, domestic bonds, foreign bonds and equity claims on the domestic physical capital stock in

the non-oil sector[12]. The three non-money assets are assumed to be perfect substitutes. Finally, oil production is assumed to affect the economy through five distinct channels. These being an income effect, a revenue effect, a spending (wealth) effect, a current account effect and exchange rate effect.

In analysing the effects of oil shocks the four models, H-G, T-H, C-H and A-H argue that emphasis should be placed upon the long-run nature of the adjustment process. This emphasis, and hence the link between the short and long-runs, can be achieved by the following model extensions. First, incorporation of capital stock accumulation in the non-oil sector, and hence investment and increased non-oil productive capacity of the economy over the long term. This links the flow of investment to changes in the stock of capital. The stock of capital is included in the production function and therefore impact productive capacity for any given inputs. Second, inclusion of human capital stock accumulation (labour productivity effect) via spending on education and health services and incorporation of foreign capital stock (technology acquisition) through spending on imported capital goods in the non-oil sector. Finally, incorporation of foreign asset stock accumulation via developments in the current account, and the inclusion of budgetary financing requirements[13]. Equilibrium in the current account and fiscal budget is also required for long-run steady state to be achieved.

The C-H model (2010) contains most of the extensions mentioned above except that of human capital stock k^{h} and foreign capital stock k^{cap}, which are included in the A-H model; therefore the approach adopted here is to focus upon the C-H model, then to contrast it with the H-G, H-T and A-H models. The equations of the model and explanation of symbols used in the model are contained in tables A1. A brief discussion of the model is presented in the Appendix A.

From the equations of the C-H model, the major differences between the C-H, H-T, H-G and

A-H models can be identified as follows:

1. The first distinction can be found in equations (1) and (2). The C-H and A-H models incorporate private consumption expenditure as depending on non-oil output and private wealth, which has a direct effect upon the demand for non-oil output. However in the H-T and H-G models private consumption expenditure is not explicitly identified in the determination of the demand for non-oil output.

2. The C-H, H-T and A-H models incorporate an equation for total government spending, and they also distinguish between routine or consumption government expenditure and development expenditure. The demand for domestic non-oil output can be stimulated by consumption expenditure, whereas the demand and supply side can be enhanced by development expenditure. No such thing is found in the H-G model.

3. The link between the short and long-run in the C-H model is found from capital stock accumulation in the non-oil sector, foreign asset stock accumulation via developments in the current account, and the requirement that the budget must be in balance in steady state. However, budgetary financing requirements is not considered in either the H-G or H-T models.

4. The link between the short and long-run in the A-H model is found from capital stock accumulation in the non-oil sector, foreign asset stock accumulation via developments in the current account, human stock accumulation via spending upon education and heath services, and technology acquisition through spending upon capital imported. However, the last two factors are not considered in the H-G, H-T and C-H models.

3.3 Fundamental Simulation Results from Different Natural Resources (Oil) Related Shock Scenarios:

Harvie (1994) conducted a comparative simulation analysis of the E-V, N-W, B-M, B-P and H-G models by imposing numerical values upon the coefficients of the models. Also, Cox & Harvie (2010) and Harvie & Thaha (1994) conducted a num-

erical simulation analysis of their long-run models. A program known as "Saddlepoint", developed by Austin and Buiter (1982)[14], was used to generate such numerical simulations. This programme was designed for solving linear rational expectations models with constant parameters. It is the continuous time analogue of the solution to linear difference equation models with rational expectations studied in Blanchard and Kahn (1980). The dynamic stability of each model is a necessary condition before conducting the simulations. That is, the control variables must adjust in a fashion which is consistent with the underlying behavioural assumptions of the model.

Harvie (1994) conducted three oil shock simulation scenarios, with a 10 percent increase from base level assumed in each scenario.These are an increase in permanent oil output (wealth), an increase in oil production and an increase in the price of oil. Also, Harvie and Thaha (1994) conducted various oil shock simulation scenarios based upon an increase of oil production and the oil price. Moreover, Cox and Harvie (2010) conducted two simulations relating to increases in the oil price. The first case is an immediate and permanent increase in the price of the resource by 10 percent and the second case is a transient and gradual increase in the resource price. One oil shock simulation scenario is highlighted here, that of a 10 percent increase in the oil price (po). More recently, Ali and Harvie (2013) conducted three simulation scenarios, representing different degrees of oil related shocks. The simulation outcomes were generated by a dynamic general equilibrium modelling approach using Dynare (see Adjemian, *et al.* 2011), which is suitable for a small open oil-exporting economy.

The analysis emphasised the adjustment of a number of key macroeconomic variables including that of the real exchange rate (c), real income (y), non-resource output (No^s), physical capital stock (k), human capital stock (k^h), imported foreign capital (k^{cap}), foreign asset stock (f), the non-oil trade balance (T), domestic private

sector real wealth (w^e) and price level (p). The steady state results[15] derived for a 10 percent increase in the oil price are presented in Table 2[16].

Table 1 summarises the directional change from an initial equilibrium to the new steady state, resulting from an oil related shock. All dynamic models suggest an appreciation of the real exchange rate in steady state, leading to a loss of competetiveness for non-oil exports. That is, the existence of Dutch Disease consequences is possible from this result.

In the short-run models, with the exception of the B-P model, non-oil output, which is equivalent to real income, remains unchanged, whilst the long-run models of H-G and H-T show an increase in real income due to the physical accumulation of capital stock. However, for the A-H model total real income affected directly by government spending increases, and indirectly via expansions in non-oil output supply. The indirect effect is induced by public capital stock, human capital stock and imported capital stock accumulation, which also benefits the private capital stock and non-oil output supply (Ali & Harvie, 2013, 2015). The long run models suggest a higher level of non-oil output in steady state. Only the C-H model departs from this result, where it suggests that non-oil output is adversely affected by a decline in the capital stock, a lower q ratio and reduced returns on the capital stock (Cox & Harvie, 2010).

The physical capital stock, foreign asset stock, non-oil trade balance, and domestic private sector real wealth are not included in the short-run models and therefore they have nothing to say about these. However, the long-run models include these variables and suggest that the positive oil related shock results in an accumulation of physical capital stock, (and human capital formation and imported capital stock as in the A-H model) and foreign asset stock, which contributes to an accumulation of domestic private sector real wealth. In addition, they suggest deterioration in the non-oil trade balance due mainly to an appreciation of the real exchange rate. Both the short-

and long-run models show that a positive oil related shock has no sustained impact upon inflation.

Table 1: A Summary of the Steady States Properties of the Models
The Case of a 10% Increase in the Oil Price

Variables	c	$y\#$	No^s	k^g	k^h	k^{cap}	T	f	w^e	$\dot{p}$
Short-run models										
B-M	-	?	0	?	?	?	?	?	?	0
E-V	-	?	0	?	?	?	?	?	?	0
N-W	-	?	0	?	?	?	?	?	?	0
B-P	-	?	0	?	?	?	?	?	?	0
Long-run models										
H-G	-	+	+	+	?	?	-	+	+	0
H-T	-	+	+	+	?	?	-	+	+	0
C-H	-	+	-	-	?	?	-	+	+	0
A-H	-	+	+	+	+	+	-	+	+	0
Notes:	+ Increase (depreciation) of the variables - Decrease (appreciation) of the variables ? Change in the variable is not known, as not explicitly identified # A distinction between y and No^s is not made in the B-M, E-V, and N-W models, as they placed emphasis upon the demand for non-oil output (No^d)									

Sources:

- Harvie, C. 1993, 'Oil shocks and the macroeconomy: a short- and long-run comparison', *The Journal of Energy and Development*, vol.18, no.1, pp59-94.
- Harvie, C. and Thaha, A. 1994, 'Oil production and macroeconomic adjustment in the Indonesian economy', *Energy Economics*, 16(4): 253-270.
- Harvie, C. and Gower, L. 1994, 'Resource shocks and macroeconomic adjustment in the short and long-run', *The Middle East Economic Review*, 5(1): 1-14.
- Cox, G. M and Harvie, C. 2010, 'Resource Price Shocks and Macroeconomic Adjustment for a Resource Exports: Some Preliminary Results', *Energy Economics*, 32: 469-489.
- Ali, I. and Harvie, C. (2013),"Oil and Economic Development: Libya in the post Qaddafi era", *Economic modelling, 32(May), 273-285.*

To sum up, the adjustment process derivable from the short-run models diverges from that of the long-run models. That is, the incorporation of capital stock accumulation (and human capital stock and techno-logical acquisition in the case of the A-H model) in the non-oil sector, and hence investment

and development of the economy over the long term, and incorporation of foreign asset stock accumulation via developments in the current account and, budgetary financing requirements, significantly extend the period of time over which the new steady state equilibrium is achieved.

4. Conclusions and Policy Implications:

This paper has reviewed the literature analysing the macroeconomic adjustment process of key macroeconomic variables arising from natural resource (oil) related shocks, concentrating on a dynamic analysis. In general, the key outcome from dynamic studies presented in this paper is that Dutch Disease effects arising from resource related shocks appear in resource abundant economies. The dynamic models considered here were divided into two categories; short-run and long-run models. The contribution of the models were discussed, and then the fundamental differences and similarities between the short-run models were taken into account. Both the short and long run dynamic models show the adjustment process of the economy towards steady state equilibrium in response to natural resource (oil) related shock.

The major difference between the short and long-run models is that the short-run models ignore additional wealth effects, such as from foreign asset stock accumulation arising from developments in the current account. In addition, they ignore capital stock accumulation, human stock formation and imported capital stock in the non-resource (oil) sector, which means that resource (oil) production, will have no long-run sustainable impact on the non-resource sector. These deficiencies were considered in the long-run models, and this in turn resulted in a divergence in the adjustment process derived from the short-run models from those derived from the long-run models.

The analysis suggests that with the inclusion of the physical capital stock, human capital stock, imported capital stock, foreign asset stocks, and budgetary financing requirements the effects of the resource (oil) rel-

ated shocks upon the key macroeconomy variables are greater, and are more useful for policy analysis than are the short-run models.

During the adjustment process, some of these macroeconomic variables might be better or worse off than in the steady state equilibrium. Therefore, knowledge of the consequences of the adjustment process during the long term is important to the government and economic agents to identify alternative policies that can be implemented in order to overcome some of the undesirable features of the adjustment process, and thereby minimize adverse effects such that of "Dutch Disease effect" and/or boost the benefits from resource (oil) related shocks. In other words, the fiscal policy responses by government agents could improve productivity and increase the availability and type of capital available for the non-resource tradable sector, such as that for the manufacturing sector, by changing the composition of government investment in infrastructure and human capital formation in the non-resource tradable sector. This will eventually improve their competitiveness. The benefits for the non-resource sector arising from public capital stock and human capital stock accumulation induced by the increase in resource production sector could be of substantial importance in terms of employment and growth generation for the economy.

Notes:

1. However Sala-i-Martin (1997) and Doppelhofer *et al*. (2000) classify natural resources as one of the ten most important variables in empirical studies on economic growth. Sachs and Warner (2001) criticise this result and show that none of the economies with extremely abundant natural resources in 1970 grew rapidly for the next 20 years. Moreover, they show that most of the countries that did grow rapidly started as resource poor, not resource rich.

2. In the Dornbusch and E-V models no distinction is made between oil and non-oil output. Hence No^d and y relate only to non oil output.

3. In this model there is no supply side. Non output is entirely demand driven.

4. In the E-V model oil revenue is defined as the infinite term annuity value of the foreign exchange increment to national wealth.

5. effectively captures the discounted present value of future income flows

generated from oil production, and is, therefore, equivalent to an oil related wealth effect.

6. According to the E-V model the exchange rate appreciation following the oil discovery takes place only when the extra demand generated by unanticipated oil revenue occurs.

7. The B-M model distinguishes between the value of current oil production oa which affects the demand for money (by per cent) and lasting for only a limited period, and the permanent income value of the oil which is assumed to only affect the demand for non-oil output.

8. In the E-V model the period after T is characterised by a boom ($No^d > \overline{No}^s$).

9. The consumer price level Equation (3) in the E-V model is replaced by in the B-P model, where is the domestic currency cost of oil (i.e. the nominal exchange rate e multiplied by the world oil price).

10. See also, Harvie, 1991; Harvie, 1992a, 1992b, 1992c; Harvie & Maleka, 1992; Harvie, 1993; Harvie & Verrucci, 1991.

11. The short-run models only consider price stickiness in the adjustment process.

12. The exception of this is A-H model (2013 & 2015) where only one financial asset is considered.

13. The incorporation of budgetary financing requirements is only considered in the C-H model.

14. This programme is based upon the solution provided by Blanchard and Kahn (1980) for systems of linear difference equations.

15. See Cox & Harvie (2010), Harvie (1993), and Harvie & Thaha (1994).

16. These results were derived through numerical simulations. Thus, they are sensitive to the numerical values used in the simulations.

17. It is worth noting here that there is another part of government consumption expenditure which depends upon the supply of output. This arises due to social welfare spending. When output is high, unemployment is low and therefore welfare expenditure is low and vice versa.

18. See Aschauer (1989a, 1989b).

References:

- Adjemian, S. E., Bastani, H., Juillard, M., Mihoubi, F., George Perendia, Ratto, M. and Villemot, S. E. (2011), "Dynare: Reference Manual ", Version 4, Dynare Working Papers, 1, CEPREMAP.

- Ali, I. and Harvie, C. (2013), "Oil and Economic Development: Libya in the post Qaddafi era", *Economic Modelling*,32(May), 273-285.

- Ali, I. and Harvie, C. (2015) 'Oil Related Shocks and Macroeconomic Adjustment under Different Nominal Exchange Rate Policy: the Case of Libyan Economy' *Journal of Energy and Development*, 40(1&2).

- Aschauer, D.A. (1989a), "Is Public Expenditure Productive?", *Journal of Monetary Economics*, 23: 177–200.
Aschauer, D.A. (1989b), "Does Public Capital Crowd out Private Capital?", *Journal of Monetary Economics*, 24: 171–188.

- Austin, G.P. and Buiter, W.H. (1982), “”Saddlepoint’, a programme for solving continuous time linear rational expectation models”, London School of Economics discussion paper A.37, November.

- Auty, R. (1993), *Sustaining Development in Mineral Economies: the Resource Curse Thesis*, Routledge, London.

- Auty, R. (2001), *Resource Abundance and Economic Development*, Oxford University Press, Oxford, UK.

- Auty, R.M. and Mikesell, R.F. (1998), *Sustainable Development in Mineral Economies*, Oxford: Clarendon Press.

- Brückner, M (2010), 'Natural Resource Dependence, Non-Tradables, and Economic Growth', *Journal of Comparative Economics*, 38(4): 461–471.

- Buiter, W.H. and Miller, M.H. (1981), “Monetary Policy and International Competitiveness: the Problem of Adjustment”, *Oxford Economic Papers*, 33: 143–175.

- Buiter, W.H. and Purvis, D.D. (1982), “Oil, Disinflation and Export Competitiveness: a Model of the Dutch disease”, in Bhandari, J. and Putnam, B. (eds.), *Economic Interdependence and Flexible Exchange Rates*, Cambridge, Mass: MIT Press.

- Cai, Y (2009), “Resources, Revolution and Repression: The Paradox of Plenty*”, Centre for Applied Macroeconomic Analysis, Australian National University*, Canberra, Australia.

- Carneiro, F. G. 2007, ‘Development challenges of resource-rich countries: the case of oil exporters’, *Proceedings of the VI International Colloquium*, 115-140.

- Cox, G.M. and Harvie, C. (2010), “Resource Price Turbulence and Macroeconomic Adjustment for a Resource Exporter: A Conceptual Framework for Policy Analysis”, *Energy Economics*, 32(2): 469–489.

- Doppelhofer, G., Miller, R. I. & Sala-I-Martin, X. 2000, ‘Determinants of long-term growth: a Bayesian averaging of classical estimates (BACE) approach’, *Working Paper:* 7750, National Bureau of Economic Research, Cambridge.

- Dornbusch, R. (1976). “Exchange Rate Dynamics”, *Journal of Political Economy*, 84: 1161–1176.

- Eastwood, R.K. & Venables, A.J. (1982), “The Macroeconomic Implications of a Resource Discovery in an Open Economy”, *Economic Journal*, 29: 285–299.

- Harvie, C. (1993), “The Macroeconomic Effects of Oil Shocks under Fixed and Flexible Exchange Rates - a Comparison”, *OPEC Review*, Autumn 259-278.

- Harvie, C. (1994), “Oil Shocks and the Macroeconomy: A Short- and Long-Run Comparison”, *The Journal of Energy and Development*, 18(1): 59–94.

- Harvie, C. and Gower, L. (1993), “Resource Shocks and Macroeconomic Adjustment in the Short and Long Run”, *The Middle East Business and Economic Review*, 5(1): 1–14.

- Harvie, C. and Thaha, A. (1994), “Oil Production and Macroeconomic

Adjustment in the Indonesian Economy", *Energy Economics*,16(4): 253-270.

- Hausmann, R. & Rigobon, R. 2003, 'An alternative explanation of the resource curse, in Davis et al. (eds.),' *Fiscal Policy Formulation and Implementation in Oil-Producing Countries*, International Monetary Fund, Washington.

- Leite, C. & Weidmnn, J. 1999, 'Does mother natural corrupt? Natural resources, corruption, and economic growth', Working Paper: 99/85, International Monetary Fund, Washington.

- Manzano, O. and Rigobon, R. (2001), "Resource Curse or Debt Overhang?", Working Paper No. 8390. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

- Mikesell, R.F. (1997), "Explaining the Resource Curse, with Special Reference to Mineral-Exporting Countries", *Resources Policy*, 23(4): 191-199.

- Morrison, C.J. and Schwartz, A.E. (1996), "State Infrastructure and Productive Performance", *American Economic Review*, 86: 1095–1111.

- Neary, J.P. and van Wijnbergen, S. (1984), "Can an Oil Discovery Lead to a Recession? A Comment on Eastwood and Venables", *Economic Journal*, 94: 390–95.

- Oomes, N. & Kalcheva, K. 2007, 'Diagnosing Dutch Disease: does Russia have the symptoms?' Working Papers: 07/102, International Monetary Fund, Washington.

- Rodríguez, F. and Sachs, J.D. (1999), "Why do Resource Abundant Economies Grow More.

- Rodrik, D. 2003, 'What do we learn from country narratives?' Princeton University Press, Princeton.

- Ross, M. L. (1999), "The Political Economy of the Resource Curse", *World Politics*, 51: 297–322.

- Sachs, J.D. and Warner, A.M. (1995), "Natural Resource Abundance and Economic Growth", *National Bureau of Economic Research Working Paper Series*, No. 5398.

- Sachs, J.D. and Warner, A.M. (2001), "The Curse of Natural Resources", *European Economic Review*, 45: 827-838.

- Sala-i-Martin, X. and Subramanian, A. (2003), *Addressing the Natural Resource Curse: An Illustration from Nigeria*. Working Paper 9804, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

- Sala-i-Martin, X. and Subramanian, A. (2003), *Addressing the Natural Resource Curse: An Illustration from Nigeria*. Working Paper 9804, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

- Slowly? a New Explanation and an application to Venezuela. *Journal of Economic Growth*, 4: 277-303.

- Stijns, J.P. (2001a), *Natural Resource Abundance and Economic Growth Revisited*, University of California at Berkeley.

- Tornell, A. & Lane, P. R. 1999, 'The voracity effect', *American Economic Review*, 89 (1): 22-46.

- van der Ploeg, F. and Poelhekke, S. (2009), "Volatility and the Natural Resource Curse." *Oxford Economic Papers*, 61: 727–60.

Appendix A1: C-X Model

The equations of the model, where all of the variables are in log form except that of the domestic nominal interest rate (r) and the world interest rate ($r*$), are categorised under the headings of product market, asset markets, aggregate supply and wage/price nexus, overseas sector and definitions, as shown in Table A1.

Table A1: the C-H Model

Product Market:

$$No^d = a_1 c^p + a_2 i^p + a_3 g + a_4 T \quad (1)$$

$$c^p = b_1 No^s + b_2 w^p \quad (2)$$

$$i^p = \dot{k}^p = \eta q \quad (3)$$

$$c^g = \overline{c}^g \quad (4)$$

$$i^g = \dot{k}^g = \varphi(k^{g^*} - k^g) \quad (5)$$

$$g = \beta_1 c^g - \beta_2 No^s + \beta_3 i^g \quad (6)$$

$$bd = g - t^x = \sigma_1(\dot{m} - \dot{pc}) + \sigma_2(\dot{b} - \dot{pc}) \quad (7)$$

$$t^x = \gamma No^s + (1-\gamma)(o^a + po + e - pc) \quad (8)$$

$$T = \lambda_1(e - p* - pc) - \lambda_2 y + \lambda_3 y* \quad (9)$$

$$y = vNo^s + (1-v)o^a + (1-v-\mu_2)po + (\mu_1 - v)(e-w) - (1-\mu_1-\mu_2)p* \quad (10)$$

$$y^p = vNo^{sp} + (1-v)o^p + (1-v-\mu_2)po + (\mu_1 - v)(e-w) - (1-\mu_1-\mu_2)p* \quad (11)$$

Asset Market:

$$m - pc = \varepsilon_1 y - \varepsilon_2 r \quad (12)$$

$$R = \theta_1 No^s - \theta_2 k^p + \theta_3 k^g \quad (13)$$

$$\dot{q} = \delta_3^{-1}[q - \delta_1 R + \delta_2(r - \dot{m}) \quad (14)$$

$$w^p = \Omega_1(f + e - pc) + \Omega_2(k^p + q) + \Omega_3(m - pc) + \Omega_4(b - pc) + \Omega_5 y^p \quad (15)$$

$$\dot{m} = \tau(\overline{m} - m) \quad (16)$$

Aggregate Supply and Wage/Price Nexus:

$$pc = \mu_1 w + \mu_2(e - po) + (1-\mu_1-\mu_2)(e - p*) \quad (17)$$

$$\dot{w} = \psi_1(No^d - \overline{No}^s) + \psi_2 \dot{m} \quad (18)$$

$$No^s = \phi_1 k^p + \phi_2 k^g - \phi_3(w - pc) \quad (19)$$

Overseas Sector:

$$\dot{f} = \alpha_1 T + \alpha_2 r^* f + \alpha_3 (o^x + po) - (1 - \alpha_2 - \alpha_3)(e - pc) \quad (20)$$

$$o^x = \zeta (o^a - y) \quad (21)$$

Definitions:

$$c = e - w \quad (22)$$

$$l = m - w \quad (23)$$

$$B = b - w \quad (24)$$

$$\dot{e} = r - r^* \quad (25)$$

A dot above a variable signifies its rate of change.

The notation utilised here is the same as that for the short-run models. The model consists of 26 endogenous variables and 10 exogenous variables. The endogenous variables are; real income (y), permanent income (y^p), aggregate demand for non-oil output (No^d), the nominal exchange rate (e), domestic price level (pc), nominal domestic interest rate (r), real exchange rate (c), real money balances (l), wage rate (w), which is equivalent to that of (pn) used in the short run models, non-oil output supply (No^s), domestic private sector wealth (w^p), private capital stock (k^p), public capital stock (k^g), private investment (i^p), government investment spending (i^g), foreign asset stocks (f), Tobin's q (q),real profit (R), total government expenditure (g), non-oil trade balance (T), private consumption spending (c^p), government consumption spending (c^g), total tax revenues (t^x), nominal domestic bonds (b), real domestic bonds (B) and net oil exports (o^x). The exogenous variables are: actual oil production (o^a), permanent oil income (o^p), oil price (po), world price level of the non-oil good ($p*$), permanent non-oil income (No^{sp}), desired government consumption expenditure ($\bar{c}^g$), desired public capital stock (k^{g*}), the money stock (m), and the world nominal interest rate (r^*) as in the short-run models, and the rest is: world real income ($y*$). The parameter in front of each variable indicates its partial elasticity.

The product market equilibrium consists of eleven equations, which are represented by equations (1) – (11). Equation (1) describes the total demand for non-oil output (No^d) as comprising private consumption expenditure (c^p), investment spending (i^p), government spending (g) and the non-oil trade balance (T). Equation (2) indicates that private consumption spending (c^p) depends positively upon the production of non-oil output and private sector wealth. Equation (3) indicates that private investment

spending, which equals the change in the stock of private capital, is determined by Tobin's q ratio. Government spending, equation (4), shows that government consumption expenditure is assumed to be exogenous.

Equation (5) describes government investment spending, which arises from a gradual adjustment of the actual public capital stock to its policy determined level. Total government spending (g) is identified by equation (6). It depends positively on two components of expenditure; government consumption expenditure (c^g) and government investment expenditure (i^g), and depends negatively on the supply of non-oil output(17).

Equation (7) identifies the budgetary stance, which is government expenditure (g) less tax revenues (t^x). It shows that the budget deficit can be financed in two ways, through money accommodation or government liabilities (bonds). Tax revenues are generated from two sources, non-oil production and oil production (equation (8)). Equation (9) specifies the non-oil trade balance, which de-pends upon the real exchange rate ($e - p* - pc$), domestic real income and world real income ($y*$).

Real and permanent income definitions, as first used by Buiter and Purvis (1982), are shown by equations (10) and (11). Real income, as identified in equation (10), depends upon non-oil output (No^s), oil production (o^a) that is assumed exogenous, the world price of oil (po) that is also exogenous, the real exchange rate as emphasised here and the exogenously determined price of non-oil imported goods ($p*$). Equation (11) represents permanent income, which is a function of exogenous permanent non-oil output (No^{sp}), exogenous permanent oil output (o^p), the world price of oil, the real exchange rate and price of non-oil imported goods (see also Harvie, 1993).

Asset market equilibrium is given by equations (12) – (16). Four financial markets are addressed in this model, these being domestic money, domestic bonds, foreign bonds and equities which determine the q ratio. The three non-money assets are assumed to be perfect substitutes with arbitrage between them resulting, instantaneously, in the same expected real rate of return. The conventional money market equilibrium, abstracting from permanent income or wealth, is identified by equation (12), in which the demand for real money balances depends upon real income and the nominal interest rate.

Equation (13) represents the real return on private capital, which depends positively on the level of non-oil production (as measured by output supply), negatively on the stock of private capital due to diminishing marginal returns, and positively on the stock of public capital. The latter holds true because public and private capital are assumed to be complementary in nature(18).

The change in Tobin's q ratio is identified by equation (14). As mentioned above the three non-money

assets are assumed to be perfect substitutes with arbitrage between them resulting instantaneously and continuously in the same expected rate of return. The real return on foreign bonds, in domestic currency terms, is equivalent to $r^*+\dot{e}-\dot{\pi}$, which must equate continuously with the return on domestic bonds $r-\dot{m}$ (for example Harvie & Gower, 1993; Harvie & Thaha, 1994).

$$r-\dot{m}=r^*+\dot{e}-\dot{\pi}$$

where $\dot{m}=\dot{\pi}$ represents inflationary expectations.

These expected rates of return will be equated instantaneously, through arbitrage, with the expected real return on domestic equities. Equities are assumed to be held only domestically. The expected real return on holding equities is given by equation (14a):

$$\dot{q}/q+R/q \qquad (14a)$$

where q is the value (real) of these equities, and R the real profit stream derived from capital services as given by equation (13). That is the expected return depends upon the expected capital gain/loss from holding equity capital $\dot{q}/q$, where $\dot{q}$ = 0 in steady state, plus R relative to q. Continual and instantaneous arbitrage between the three non-money assets implies:

$$\dot{q}/q+R/q=r-\dot{m}=r^*+\dot{e}-\dot{\pi} \qquad (14b)$$

By ignoring capital gains/losses, this must be equivalent to $r-\dot{m}$, and taking a log linear approximation to solve for q, the following can be obtained:

$$q=\delta_1 R-\delta_2(r-\dot{m})+\delta_3\dot{q} \qquad (14c)$$

Or rearranging, and solving for $\dot{q}$, equation (14) can be obtained.

Domestic private sector real wealth is given by equation (15), depending positively on the real domestic currency value of domestically held foreign assets (bonds), on the real value of the capital stock held by the private sector, consisting of a physical quantity (k) and its market valuation (q), on real money balances, on real bond holdings and permanent income (oil wealth). Equation (16) shows the money growth equation, which is the difference between the policy targeted money supply and the current money supply.

Equations (17)-(19) define the wage/price nexus and aggregate non-oil output supply. Equation (17) defines the domestic price level, which is a weighted average of the nominal wage, the domestic cost of oil and the domestic cost of the world non-oil imported good. Equation (18) indicates that the adjustment of the nominal domestic wage is generated by an expectations augmented Phillips curve. Such adjusttment arises from excess demand for non-oil goods relative to its available supply, as given by its natural level of output or full employment level, and inflationary expectations. Equation (19) shows that aggregate non-oil output supply, derived from a simple production function relationship, depends positively on the private capital stock, public capital stock (see Aschauer, 1989), and negatively on the real wage rate.

The overseas sector consists of the current account and the oil trade balance. Developments in the current account are given by equation (20a) (see Harvie, 1994; Harvie & Gower, 1993)

$$\dot{f} + e - pc = \alpha_1 T + \alpha_2 (r^* f + e - pc) + \alpha_3 (o^x + po + e - pc) \quad (20a)$$

where (o^x) represents net exports of oil. Rearranging (20a) and expressing this in terms of foreign asset (bond) holdings, equation (20) is obtained. This shows that changes in domestic holdings of foreign assets, as reflected in the current account balance (f), depends positively upon the trade balance (T), foreign interest income ($r^* f$), net oil exports and on the real exchange rate ($e - pc$). In long-run steady state the current account balance must be zero, otherwise further wealth effects will arise requiring further macroeconomic adjustment (Harvie, 1994; Harvie & Gower, 1993). Net oil exports are identified by equation (21). It indicates that net oil exports depend positively upon the actual production of oil and negatively upon domestic real income.

Finally, equations (22)-(25) contain definitions utilised in the model. Equation (22) defines the real exchange rate, equation (23) defines real money balances, equation (24) defines real bond balances, and equation (25) defines the uncovered interest parity condition.

ABSTRACTS

The Effect of Oil Price Shock and Exchange Rate Instability on Economic Growth in Libya For the Period: 1970-2010.

Dr. Fawzi M. Laias
Economics Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi.
Dr. Mohamed Idris Ali
Economics Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi.

Abstract:

The main objective of this paper is to know the impact of the oil price shock and the instability of exchange rate on the economic growth in Libya for the period 1970-2010, employing co-integration and Vector Error Correction Model (VECM). Using time series data for the variables, oil prices, real exchange rate, and real GDP as a proxy for economic growth, the results showed that there is a balanced relationship between the variables in both long and short term. The results also showed that the impact of oil prices on growth was weak, because the Libyan government did not expand its investment spending on development projects during the period of the high oil prices in order to increase economic growth, and the impact of exchange rate has been negative on economic growth due to the rise in the value of imports.

The Structure of the Contemporary International Political System between Pluralism and Unipolarism: Study of the Theory.

Khalid Khamis El Sahati
Lecturer, Political Science Dept,
Faculty of Economics, University of Benghazi.

Abstract:

This theoretical study deals with the theme of "The Structure of the Contemporary International System between Pluralism and Unipolarism". This study is divided into four main axes. The first is the concept of structure of the international system. Second: theoretical trends in the study of the structure of the international political system, Third: determinants of the structure of the international system, the fourth axis: the nature of the international system and the changes that have occurred, The study of the international system is concerned with the structure of power, authority and influence, the types of conflicts and the methods of resolution used by international players to achieve their goals, The entire structure of the international system is determined by the pattern of power distribution among the major Powers at its peak, which in turn determines the distribution of polarity in the international system, on the nature of the structure of the international system at this stage, many trends emerge: a unipolar system, the events of September 2001 provided more indications that the emergence of the new world order, another trend that is a multipolar system, a school in America has come to believe that the next international order will be based on multilateralism.

The summit of this international system will be occupied by major states, not a single superpower, Third direction: sees international non-polar system ", which means moving towards a world not dominated by one power, and two dominant or two great state, but dozens of actors on the international stage who possess different types and spheres of force, It appears from the presentation of these trends that the determination of the struct-

ure of the international system at the current stage has witnessed a great controversy among scholars, while some believe that the system of polarity is the system that will develop the future of the international system towards it, it may be consensual or competitive.

Manager's Perception of the Modern Marketing Concept and its Applications in the Libyan Industrial Organizations: A Field Research of the Public Libyan Industrial Organizations in Benghazi.

Mare M. El.Darragi
Management, Dept., Faculty of Islamic Economics and Mangt, Mohamed Ben Ali Al Sounosi University.

Dr. Faisal S. El kikhia
Marketing, Dept., Faculty of Economics, University of Benghazi.

Abstract:

The aim of this research is to determine the manager's Perception levels of the modern marketing concept, in terms of its nature, applications, the importance of its application, and whether this perception is reflected as the actual practice applied in the various marketing activities in the organizations that undergo, in this research.

The society of the research include all senior and middle management of departments of the public Libyan industrial organizations operating in Benghazi city. The survey was used with two indicators, qualitative and quantitative; contain several indicators, which would achieve the objectives of the research.

The most significant results of the research according to each indicator that, there is a lack in the manager's perception of the modern marketing concept in the organizations in this research, revealed a sizable lack in manager's perception of the importance of applying the concept. The modernize applications were not reflected enough on marketing practices to apply the concept, motivators and reasons for applying the modern marketing concept were high. The research also found that there is a significant lack of the necessary requirements as factors needed to modernize marketing in the organizations under the research, The obstacles to modernize marketing in the organizations in the research reached 73%, the Weighted Arithmetic Mean was medium at (2.69). According to these results, the research presented a set of implications and recommendations that management of organizations should focus on.